وزارة التعليم العالي و البحث العلمي.

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم : العلوم السياسية .

تخصص : سياسات عامة.

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر

تحت عنوان

دور السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية
دراسة حالة ولاية تيبازة

إعداد الطالبة: سيدي يخلف شيماء

الأستاذ المشرف: شابي عبير

الرتبة العلمية/ اسم و لقب الأستاذ.	مؤسسة الإنتساب.	الصفة
علاوي مريم	المدرسة العليا الوطنية للعلوم السياسية	رئيسا
شابي عبير	المدرسة العليا الوطنية للعلوم السياسية	مشرفا ومقررا
بن سليمان عمر	المدرسة العليا الوطنية للعلوم السياسية	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2022-2023

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الإهداء

ها قد وصلت رحلتي الجامعية إلى نهايتها بعد عناء و جهد، ها أنا أختم ثمرة جهدي بكل همة،

و أمتن إلى كل من كان له الفضل في مشواري الدراسي هذا.

إلى من كان لهما الفضل في نجاحي ووصولي إلى هذا المقام الرفيع، إلى أصحاب الفكر

المستنير، و العقل الواعي لوالداي الحبيبان، أطال الله عمرهما و حفظهما لي طوال العمر.

إلى أمي الغالية، رفيقة روحي و دربي، أسأل الله أن يحفظها بحفظه.

إلى إخوتي كل بإسمه:" سارة، محمد، يزن".

إلى جميع أقربائي، الذين وقفوا بجانبي على أصعدة و في مواقف كثيرة،

إلى جميع أسرتي و عائلتي أهدي هذا العمل المتواضع.

شيماء

الشكر و التقدير

الحمد لله وحده المتوحد في الجلال بكمال الجمال تعظيما و تكبيرا

المتفرد بتصريف الأمور على التفصيل و الإجمال تقديرا و تدبيرا.

المتعال بعظمته و مجده.

الحمد لله الذي وفقني لإتمام و تقديم هذا العمل المتواضع.

ثم أتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذتي المشرفة" شابي عبير"، على كل ما قدمته لي من دعم و توجيهات و على صبرها الجهيد معي.

و الشكر موصول بصدق و امتنان إلى كل من دعموني ماديا و معنويا و خاصة الأستاذ:

" حميد رامي"، و على المعلومات القيمة التي قدمها لي.

و الشكر كذلك لأعضاء المناقشة على قبولهم مناقشة مذكرتنا.

و نشكر كل من ساهم في هذا العمل المتواضع من قريب أو بعيد.

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	المدخولات السياحية العالمية خلال سنتي(2006-2007).	68
02	تأثير السياحة على مداخيل بعض الدول لسنتي (2008-2009).	69
03	المشاريع المبرمجة في المخطط الخماسي الأول .	79
04	مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي.	86
05	مساهمة القطاع السياحي الجزائري في التشغيل.	88
06	تطور رصيد الميزان السياحي الجزائري خلال الفترة(2016-2020).	89
07	عدد الفنادق و الليالي السياحية في الجزائر (2016-2020).	91
08	تطور مناصب الشغل التي وفرتها المرافق السياحية خلال الفترة(2016-2020)	99
09	تطور ميزان المدفوعات في الولاية خلال الفترة(2016-2020).	104
10	إجمالي السياح المتوافدين نحو الفنادق و الشواطئ و المخيمات الصيفية.	105
11	تطور رقم أعمال الهياكل الفندقية خلال الفترة(2016-2020).	107
12	مناطق التوسع السياحي بولاية تيبازة ضمن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية.	114
13	المشاريع السياحية طور الإنجاز في الولاية.	118
14	المشاريع السياحية التي لم تنطلق بعد بالولاية.	118

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	أبعاد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية	83
02	المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (sdat)، و المخطط التوجيهي للتهيئة الإقليمية (snat)	84
03	مراحل إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (sdat).	85
04	منحنى بياني يمثل مناصب العمل التي وفرتها الفنادق بالولاية.	100
05	منحنى بياني يمثل عدد مناصب الشغل التي وفرتها الوكالات السياحية بالولاية.	100
06	منحنى بياني يمثل مناصب العمل التي وفرتها الصناعات التقليدية و الحرفية بالولاية.	101
07	منحنى بياني يبين تطور ميزان المدفوعات بالولاية.	104
08	أعمدة بيانية تمثل تطور رقم أعمال الفنادق في الولاية في الفترة(2016-2020).	108

قائمة الملاحق

رقم الملحق	الصفحة
دليل المقابلة	

الفهرس

البيان	الصفحة

الإهداء .....

الشكر و التقدير.....

ملخص الدراسة.....

قائمة الجداول .....

قائمة الأشكال.....

قائمة الملاحق.....

فهرس المحتويات.....

المقدمة ..... **أ–ذ**

الفصل الأول: المقاربة النظرية و المفاهيمية للسياحة

تمهيد: **11**

المبحث الأول: السياق المفاهيمي الدولي و الوطني للسياحة..... **12**

المطلب الأول: التأصيل التاريخي للسياحة..... **12**

المطلب الثاني: تعريف السياحة و السائح..... **15**

المطلب الثالث: السياحة: خصائصها، أنواعهاو أركانها..... **24**

المطلب الرابع: علاقة السياحة بالعلوم و الأنشطة الأخرى..... **31**

المبحث الثاني: المحددات الأساسية للسياحة..... 33

المطلب الأول: أسس السياحة..... **33**

الفرع الأول: الطلب السياحي..... **33**

الفرع الثاني: العرض السياحي..... **34**

الفرع الثالث: التسويق السياحي..... 35
الفرع الرابع: الإنفاق السياحية..... 36
الفرع الخامس: الإيرادات السياحية..... 36
المطلب الثاني: عناصر الجذب السياحية..... 37

الفصل الثاني:التنمية السياحية و التنمية الإقتصادية

تمهيد:..... 42
المبحث الأول: ماهية التنمية السياحية..... 43
المطلب الأول: لمحة تاريخية عن مفهوم التنمية..... 43
المطلب الثاني: مفهوم التنمية السياحية ومحدداتها..... 47
المطلب الثالث: عوامل نجاح التنميةالسياحية..... 49
المطلب الرابع: علاقة التنمية السياحية بالتنميةالإقتصادية..... 50
المبحث الثاني: أسس و محددات التنمية الإقتصادية..... 52
المطلب الأول: تعريف التنمية الإقتصادية و عناصرها..... 53
المطلب الثاني: أساليب التنمية الإقتصادية..... 55
المطلب الثالث: مصادر تمويل التنمية الإقتصادية..... 57
المطلب الرابع: مؤشرات قياس التنمية الإقتصادية..... 58
المبحث الثالث: التمية الاقتصادية والقطاع السياحي..... 61
المطلب الأول: مستلزمات التنمية الإقتصادية و تحدياتها..... 61
المطلب الثاني: أهداف التنمية الإقتصادية و أبعادها..... 65
المطلب الثالث: دورالقطاع السياحي في تحقيق التنمية الإقتصادية..... 67

خلاصة الفصل..... 73

الفصل الثالث: واقع القطاع السياحي الجزائري و أثره التنموي الإقتصادي على ولاية تيبازة.

تمهيد:..... 75

المبحث الأول:القطاع السياحي الجزائري و أهم المشاريع المنجزة لتطويره..... 76

المطلب الأول: واقع المشاريع السياحية في الجزائر خلال الفترة(1962-2020)..... **76**

المطلب الثاني: دور القطاع السياحي في تحقيق التنمية الإقتصادية في الجزائر خلال الفترة(2000-2020)..... **86**

المطلب الثالث: معيقات و حلول تحسين القطاع السياحي في الجزائر..... **92**

المطلب الرابع: تأثير جائحة كوفيد 19- على القطاع السياحي الجزائري..... 95

المبحث الثاني: السياحة و أثرها التنموي الإقتصادي على ولاية تيبازة(دراسة حالة)..... 96

المطلب الأول: مقومات و عناصر الجذب السياحي بولاية تيبازة **96**

المطلب الثاني: تأثير القطاع السياحي في التنمية الإقتصادية في ولاية تيبازة في الفترة(2016-2020)..... **98**

المطلب الثالث: وضعية الإستثمار السياحي في ولاية تيبازة في الفترة(2010-2020)..... **109**

خلاصة الفصل: 120

الخاتمة..... 122

قائمة المراجع..... 126

الملاحق.....

الملخص:

تبدو السياحة اليوم كمحرك للتنمية و النمو الإقتصادي، بحيث تؤكد العديد من الدراسات التجريبية على المستوى الدولي على الترابط القوي بين السياحة و التنمية الإقتصادية ، بحيث يتضح بأن العلاقة بينهما هي علاقة متبادلة، و يظهر ذلك من خلال دراستنا إذ تتكون الجزائر بصفة عامة وولاية تيبازة بصفة خاصة على إمكانيات طبيعية و حضارية و على تراث تاريخي و ثقافي كبير، بالإضافة إلى أصول رئيسية يمكن أن تمنحها أهمية كبيرة في السياحة كسبب رئيسي لتحقيق تنمية إقتصادية، و على الرغم من زخر الجزائر و ولاية تيبازة بثروة سياحية هائلة إلا أنها لطالما كانت هدفا ثانويا للسلطات العامة الجزائرية.

و من خلال هذه الدراسة تمكنا من تحديد و بشكل أدق الإمكانيات التي تحتويها الولاية و أنه بإمكانها تحقيق تنمية إقتصادية، بحيث اتضح بأنه على الرغم من السياسات و الإستراتيجيات التي تم اتباعها في المنطقة غير أنها لم تحقق تنمية إقتصادية فعلية بل نسبية من خلال: توفير فرص عمل مباشرة و غير مباشرة، تحقيق بنية تحتية، و تطبيق بعض المشاريع التي تضمنها المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية في برنامجه، كما تسمح هذه الأنشطة بالمحافظة على التراث الحضاري و التاريخي للولاية، و بالتالي اتضح بأن المؤهلات و المقومات التي تسمح بإحداث تنمية إقتصادية موجودة غير أن تطبيقها يبقى عائقا على المستويين الوطني و المحلي.

و عليه يمكن القول بأن السياحة هي قطاع يحتاج إلى جميع القطاعات الأخرى من أجل التطور: كاالبيئية، التعليم و التشغيل، و غيرها، و ما يترتب على الدولة هنا المحافظة و التطبيق الفعلي لسياسات سياحية موثوقة بالتعاون مع جهات فاعلة محلية تخص جميع الولايات لتعزيز الإستثمار السياحي في الجزائر و تيبازة.[1]

[1] Imarazene Dyhia , Moumou Karima , le tourisme et la croissance économique en Algérie , mémoire du master en économie , Université Mouloud Mammeri , faculté des sciences économique , commerciales et des sciences de gestion ,promotion 2018, p205

Résumé :

Aujourd'hui, le tourisme apparaît comme un moteur de développement et de croissance économique, de sorte que de nombreuses études empiriques au niveau international soulignent la forte interdépendance entre le tourisme et le développement économique, de sorte qu'il devient clair que la relation entre eux est une relation mutuelle, et cela apparaît à travers notre étude, comme l'Algérie en général et l'état de Tipaza en général Surtout sur les capacités naturelles et civilisées et sur un grand patrimoine historique et culturel, en plus des atouts majeurs qui peuvent lui donner une grande importance dans le tourisme comme raison principale de réalisation économique développement, et malgré l'abondance de l'Algérie et de l'état de Tipaza avec d'énormes richesses touristiques, il a toujours été une cible secondaire pour les autorités publiques algériennes.

Et grâce à cette étude, nous avons pu déterminer plus précisément les capacités que l'État contient et qu'il peut réaliser le développement économique, de sorte qu'il est devenu clair que malgré les politiques et les stratégies qui ont été suivies dans la région, il n'a pas atteint de véritables objectifs économiques. développement, mais plutôt relatif à travers : Offrir des opportunités Des travaux directs et indirects, la réalisation d'infrastructures, et la mise en œuvre de certains projets qui figuraient dans le schéma directeur de développement touristique dans son programme Ces activités permettent également la préservation du patrimoine culturel et historique de l'État, et il est donc devenu clair que les qualifications et les ingrédients qui permettent le développement économique sont, mais présents son application reste un obstacle aux niveaux national et local

En conséquence, on peut dire que le tourisme est un secteur qui a besoin de tous les autres secteurs pour se développer : tels que l'environnement, l'éducation, l'emploi, etc., et les conséquences pour l'État ici de maintenir et de mettre en œuvre des politiques touristiques fiables en coopération avec des acteurs locaux appartenant à tous les états pour promouvoir l'investissement touristique En Algérie et à Tipaza.

مقدمة

مقدمة:

تلعب السياحة دورا بارزا في تنشيط و تمويل اقتصاديات كثير من الدول المتقدمة و النامية، و تختلف درجة مساهمتها في تمويل التنمية الإقتصادية من دولة لأخرى تبعا لمدى تطورها الحضاري و السياحي و توافر البنية السياحية، و تبعا لمعالم الحركة السياحية و ما يترتب عليها من إيرادات و دخول بالعملات الحرة.

حيث أثبتت تجارب العديد من دول العالم المعاصر أن السياحة دعامة أساسية للتنمية الإقتصادية نظرا لكونها قطاعا مركبا من عدة صناعات كالفندقة و النقل السياحي بالإضافة إلى الأنشطة التجارية العديدة كنشاط شركات السياحة و بنوك التمويل السياحي و شركات التأمين السياحية فضلا عن نشاط القطاع الحكومي من تنسيق و تسهيل بين الأنشطة المختلفة.

كما تعتبر السياحة من القطاعات الإقتصادية الأساسية، فهي تمثل موردا ماليا أساسيا مهما خاصة بالعملة الصعبة، كما تقلل من حدة البطالة و ذلك بخلق مناصب شغل جديدة إضافة إلى تحسين ميزان المدفوعات، تنشيط الإستثمار و تنمية و تطوير المناطق السياحية، و نتيجة لهذا اتجهت العديد من الدول إلى الإهتمام بصناعة السياحة بمختلف أنواعها.

على مستوى المغرب العربي نجد بأن الجزائر تسعى جاهدة إلى تطوير قطاعها السياحي خاصة و أنها تمتلك العديد من المقومات السياحية الطبيعية و التي تمكنها من احتلال مكانة مرموقة في الخريطة السياحية، و إذا ما سلطنا الضوء على ولاية تيبازة نجد بأنها تتوفر على العديد من المقومات و المؤهلات السياحية الهامة و التي تمكنها من تحقيق تنمية إقتصادية عن طريق تحسين ميزان المدفوعات، الناتج المحلي الإجمالي، و المساهمة في خلق مناصب شغل باعتبار أنها مؤشرات أساسية تسمح بتفعيل و تحقيق التنمية الإقتصادية في الولاية.

1. إشكالية الدراسة:

من خلال ما سبق يمكن صياغة إشكالية الدراسة التالية:

كيف ساهم القطاع السياحي في إحداث أثره التنموي على مستوى الإقتصاد الجزائري خاصة في ولاية تيبازة في الفترة الممتدة من (2016-2020)؟.

2. الأسئلة الفرعية:

- ما المقصود بالسياحة و التنمية السياحية؟
- ما المقصود بالتنمية الإقتصادية و ما علاقتها بالتنمية السياحية؟
- ما هي مقومات و مؤهلات الجذب السياحي التي تحتوي عليها ولاية تيبازة؟.
- ما هي المؤشرات التي ساهم من خلالها القطاع السياحي في تحقيق تنمية إقتصادية في ولاية تيبازة و هل ساهمت فعلا في إحداثها؟ .

3. الفرضيات:

- تمتلك ولاية تيبازة العديد من المؤهلات السياحية و الهياكل القاعدية التي تسمح لها باستقطاب السياح سواءا الأجانب أو المحليين.
- ساهم القطاع السياحي في ولاية تيبازة في تنويع الإقتصاد و تحقيق التنمية عن طريق إيراداته و مداخيله.

4. أهمية الدراسة:

- تم اختيار هذا الموضوع نظرا لأهميته الكبيرة في النشاط الإقتصادي في الجزائر، إذ أنه من الممكن أن توليه الدولة اهتماما بالغا عن طريق تدعيم الإستثمار في هذا المجال، إلى جانب قطاع المحروقات باعتبار أن الجزائردولة ريعية تعتمد في مداخيلها بالدرجة الأولى على عائدات البترول و الغاز الطبيعي، و بالتالي لابد للجزائر من أن تأخذ القطاع السياحي بعين الإعتبار و ذلك من خلال التخطيط الإستراتيجي للعمل السياحي و من ثم تجسيده على أرض الواقع.
- زيادة المعارف و المكتسبات حول موضوع الدراسة و معرفة الثغرات و العراقيل التي يمر بها القطاع ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة لها.
- تقديم الإستراتيجيات و الخطط البديلة عن طريق المعلومات المقدمة لإعطاء الإهتمام الكافي بهذا القطاع المربح.

5. أهداف البحث: تهدف هذه الدراسة إلى :

- توضيح أهمية و دور مساهمة قطاع السياحة في التنمية الإقتصادية.
- معرفة كيفية مساهمة القطاع السياحي في تحقيق التنمية الإقتصادية في الجزائر بصفة عامة و من ثم ولاية تيبازة بصفة خاصة.
- استخلاص النتائج و التوصيات عن طريق تحليل مؤشرات الدراسة المتعلقة بالسياحة و التنمية الإقتصادية.

6. الأدبيات و الدراسات السابقة: توجد دراسات كثيرة تناولت جانبا من جوانب الموضوع :

- رئيس مشروع الكتاب الجماعي، يحياوي عبد الحفيظ، القطاع السياحي و رهانات التنويع الإقتصاي، و الذي تناول مقالات متنوعة منها: دراسة الباحثين: زيان عبد الحليم، قطاف مبخوت، فطم عبد القادر، و الذي تناول نبذة مفاهيمية عن القطاع السياحي و التنويع الإقتصادي و عن دور السياحة

في تحقيق التنويع الإقتصادي في الجزائر، بالإضافة إلى مقال: دور السياحة في تحقيق الإستدامة التنموية و الإرتقاء بالإقتصاد الجزائري: قراءة في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030، و هي دراسة لكل من الباحثين: جبران سفيان، غنو آمال ، و الذي تناول أهمية القطاع السياحي في تنمية الإقتصاد الوطني، كما تم الإستعانة بمقال السياحة و مساهتها في تحقيق التنمية الإقتصادية و هي دراسة للباحثين: محمد شتوح، سعيد الزغدي، بحيث تناولت الدراسة نبذة مفاهيمية عن السياحة و الأهمية الإقتصادية التي تحملها، بالإضافة إلى العديد من المقالات المشابهة والمتضمنة دور القطاع السياحي في تحقيق التنمية الاقتصادية.

- دراسة الطالبة شرفاوي عائشة، السياحة الجزائرية بين متطلبات الإقتصاد الوطني و المتغيرات الإقتصادية الدولية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورا من جامعة الجزائر 2014-2015، حيث تم فيها تناول مفهوم السياحة و التنمية السياحية بالإضافة إلى المتغيرات الإقتصادية الدولية و أثرها على صناعة السياحة كما أنه تناول مكانة السياحة في الإقتصاد الوطني الجزائري و الرؤية الإستراتيجية لصناعة السياحة في الجزائر.

- دراسة الباحثة لعريبي نسيمة، إستراتيجية تفعيل القطاع السياحي الجزائري على ضوء تجارب بعض الدول، و التي تناولت الظاهرة السياحية بصفة عامة و من ثم دورها في تحقيق التنمية الإقتصادية في الجزائر، متضمنا ذاك المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2030، كما أنها تناولت التحديات و المعيقات التي تواجه الإستثمار السياحي في الجزائر و أهم الحلول الواجب تطبيقها لتفعيل القطاع السياحي و مقارنته بالقطاع السياحي في دولة تركيا.

- دراسة الباحثة، عميش سميرة، دور استراتيجية الترويج في تكييف و تحسين الطلب السياحي الجزائري مع مستوى الخدمات السياحية المتاحة، خلال الفترة(1995-2013)، و التي تناولت أساسيات في الإقتصاد السياحي بما في ذلك مفهوم السياحة و السوق السياحي بالإضافة إلى أن موضوع الدراسة

تناول استراتيجية الترويج السياحي، و مدخل للتعريف بالقطاع السياحي في الجزائر و إبراز أهميته الإقتصادية، و من ثم محاولة تقييم و تحليل السوق السياحي في الجزائر بما في ذلك مؤشرات العرض و الطلب السياحيين.

- دراسة الباحثة، سلوى حسن محمد فوده، أثر التخطيط الإستراتيجي على أداء القطاع السياحي –دراسة حالة ولاية البحر الأحمر- الفترة (2004-2016)، بحث مقدم لنيل شهادة الدكتورا في إدارة الأعمال، تناولت الدراسة نبذة مفاهيمية عن التخطيط الإستراتيجي السياحي و علاقته بقطاع السياحة بالإضافة إلى تقديم للقطاع السياحي و عناصره و من ثم إسقاطه على ولاية البحر الأحمر.

- كتاب زيد منير عبوي، مبادئ السياحة الحذيثة، تناول هذا الكتاب الإطار المفاهيمي للسياحة و علاقتها بتطور وسائل النقل بالإضافة إلى علاقتها بمكاتب ووكالات السياحة و الأسفار.

- دراسة الباحث، مستوي عادل، أثر تطوير القطاع السياحي على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورا في العلوم الإقتصادية، بحيث تناولت الدراسة نبذة مفاهيمية عن السياحة في سياقها الدولي و الإقليمي و من ثم تناول تحليل تطور القطاع السياحي مقابل تطور النمو الإقتصاي و دراسة تأثير السياحة على النمو الإقتصادي في الجزائر.

- دراسة الباحثة، خرفي وفيدة، دور القطاع السياحي في نحقيق التنمية الإقتصادية،-دراسة حالة الإمارات العربية المتحدة-(2008-2017)، بحيث تناولت الدراسة الإطار النظري للقطاع السياحي و علاقة التنمية الإقتصادية بالتنمية السياحية، و من ثم إسقاطها على حالة الإمارات العربية المتحدة .

- دراسة الباحثة، حميدة بوعموشة، دور القطاع السياحي في تمويل الإقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة –دراسة حالة الجزائر- تناولت الدراسة آثار السياحة على الجوانب الإقتصادية و الإجتماعية و البيئية، كما تناول السياحة في الإقتصاد الوطني الجزائري، بالإضافة إلى الإستراتيجيات المتبعة و الأثار المترتبة عنها.

- دراسة الباحثتين، حنان كيس، شهيناز ربرب، مساهمة القطاع السياحي في النمو الإقتصادي- دراسة مقارنة بين الجزائر و تونس- شهادة ماستر في العلوم الإقتصادية تناولت الدراسة مفاهيم حول السياحة و الإطار المفاهيمي للمو الإقتصادي و كيفية مساهمته في إحداث تنمية من خلال مجموعة من المؤشرات و من ثم دراسة مقارنة بين كل من الجزائر و تونس خلال الفترة(2010-2019)و من ثم وضع توصيات و حلول لمجابهة المشاكل التي تعرقل القطاع.

- دراسة الباحثين، قبشي عبد الواحد، مفتاح سليمان، دور و مكانة القطاع السياحي في تحقيق التنويع الإقتصادي في الجزائر، تناولت الدراسة القطاع السياحي و التنويع الإقصادي و من ثم مكانة و أهمية القطاع السياحي في الجزائر حسب التنويع الإقتصادي.

7. المنهج المتبع:

- **المنهج الوصفي:** لأنه يقوم على وصف المفاهيم والمصطلحات المتعلقة بالسياحة و التنمية الإقتصادية، بالإضافة إلى وصف لعناصر و مقومات الجذب السياحي في الجزائر بصفة عامة وولاية تيبازة بصفة خاصة، كما أنه يقوم على تحليل المؤشرات و الإحصائيات المتعلقة بموضوع الدراسة.

- **منهج دراسة الحالة:** من خلال دراسة حالة ولاية تيبازة.

8. الإقتراب المستخدم: يعد الإقتراب الوظيفي هو الإقتراب الأنسب للدراسة إذ أنه يركز على الوظيفة التي عرفها غابريال آلموند على أنها مجموعة الأنشطة الضرورية التي على النظام إنجازها ليضمن بقائه و استمراره ككل و تتحقق أهداف النظام السياسي عندما تنجز الأبنية الوظائف المحددة لها بحيث ركز في كتابه " النظم السياسية المقارنة" على وظائف النظام السياسي و قام بتقسيمها إلى مجموعتين و هما:

1-المدخلات: و تمثل التنمية السياسية و التجنيد السياسي و الإتصال و التعبير عن المصالح و تجميع المصالح.

2-المخرجات: وتمثل صنع القاعدة وتنفيذ القاعدة و الثقافة طبعا للقاعدة.

تتعلق هذه الوظائف بالنظام العام للدولة ككل، و في حال إسقاطها على الموضوع محل الدراسة يتضح بأن الإقتراب يخدم الوظيفة التي يقوم من خلالها القطاع السياحي في تحقيق تنمية إقتصادية في الدولة ككل و من ثم في الولاية كجزء من هذه الدولة، بحيث يتم تحديد الوظيفة الأولى و هي المدخلات و التي تتضمن جميع القرارات و القوانين و الإستراتيجيات الواجب اتباعها أما المخرجات فتمثل التنفيذ و التطبيق الفعلي لهذه الإستراتيجيات و القرارات و القوانين المتبناة.

9. أسباب اختيار الموضوع:

- تلاؤم الموضوع مع التخصص المدروس في إطار السياسات القطاعية باعتبار أن السياحة هو قطاع من القطاعات التي تتمكن الدولة من استغلالها لتحقيق التنويع الإقتصادي
- الرغبة في تسليط الضوء على القطاع السياحي و دوره في تحقيق التنمية الإقتصادية باعتباره مصدرا أساسيا من مصادر الدخل الوطني.
- الرغبة الشخصية في التعرف على الموضوع أكثر فأكثر.

10. حدود الدراسة:

- **الإطار المكاني:** دراسة حالة مساهمة القطاع السياحي في تحقيق التنمية الإقتصادية في ولاية تيبازة.
- **الإطار الزماني**: دراسة مساهمة القطاع السياحي في تحقيق التنمية الإقتصادية في ولاية تيبازة في الفترة (2016-2020).

* صعوبات الدراسة:

* صعوبة تحميل المراجع من المستودع المؤسساتي الخاص بالجامعات.

* صعوبة الحصول على المعلومات و البيانات الدقيقة المتعلقة بالقطاع السياحي و دوره في تحقيق التنمية الإقتصادية في الولاية بالإضافة إلى عدم إمكانية الوصول إلى معلومات حديثة.

11. هيكل البحث:

لدراسة الموضوع من كل جوانبه و إثرائه و معالجة مشكلة البحث و التأكد من صحة أو خطأ الفرضيات المقترحة قسمنا الدراسة إلى 3 فصول:

حيث قمنا بإدراج الفصل الأول تحت عنوان : المقاربة النظرية و المفاهيمية للسياحة و الذي تناول في المبحث الأول: السياق المفاهيمي الدولي و الوطني للسياحة و الذي تضمن مفاهيم أساسية عن السياحة على المستويين الدولي و الوطني،أما المبحث الثاتي تحت عنوان المحددات الأساسية للسياحة تضمن عناصر السوق السياحية بما فيها العرض و الطلب السياحيين، الإيرادات السياحية، التسويق السياحي، الإنفاق السياحي، أما المطلب الثاني فتضمن عناصر و مقومات الجذب السياحي بالجزائر.

الفصل الثاني تحت عنوان: التنمية السياحية و التنمية الإقتصادية، بحيث تناول في مبحثه الأول: ماهية التنمية السياحية و أسسها و من ثم إبراز العلاقة بين التنمية الإقتصادية و التنمية السياحية ، أما المبحث الثاني فتضمن أسس و محددات التنمية الإقتصادية والمبحث الثالث تناول علاقة التأثير و التأثر بين كل من القطاع السياحي و التنمية الإقتصادية .

الفصل الثالث تحت عنوان: واقع القطاع السياحي الجزائري و أثره الإقتصادي على ولاية تيبازة بحيث قدمنا فيه مساهمة القطاع السياحي في إحداث تنمية اقتصادية في الجزائر بصفة عامة و ولاية

تيبازة بصفة خاصة، بحيث تناول المبحث الأول: القطاع السياحي الجزائري و أهم المشاريع المنجزة لتطويره و تم التطرق إلى تطور القطاع السياحي الجزائري في الفترة (1962-2020)، و كيفية مساهمة القطاع السياحي في تحقيق تنمية اقتصادية في الجزائر و من ثم المعيقات و العراقيل التي تعيق القطاع بالإضافة إلى دراسة المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، أما المبحث الثاني تحت عنوان: السياحة وأثرها التنموي الإقتصادي على ولاية تيبازة تضمن ذلك مقومات الجذب السياحي بولاية تيبازة و دور القطاع في تحقيق التنمية الإقتصادية بها بالإضافة إلى دراسة المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT2030) الخاص بالمنطقة.

الفصل الأول: المقاربة النظرية و المفاهمية للسياحة

تمهيد:

تلعب السياحة دورا هاما في اقتصاديات البلدان متقدمة كانت أو نامية، و ترتبط ارتباطا مباشرا بالتنمية الإقتصادية و الإجتماعية، وتحقق الرفاهية و الإزدهار للمجتمعات حيث شبهت بالقاطرة، فهي تساهم بنسبة تتراوح بين(15 في المئة و30 في المئة) من الناتج المحلي الإجمالي لمعظم دول الكاريبي، و قد استقطبت كل من فرنسا و إسبانيا و الولايات المتحدة الأمريكية و إيطاليا و بريطانيا في عام 1999 نحو (8,51-5,48-1,36-27) مليون سائح على التوالي، و تشير الإحصائيات السياحية العالمية إلى ما يلي:

أولا: صارت السياحة منذ عام 1985 أكبر صناعة في العالم بحسب هيئة الأمم المتحدة، وبلغ حجمها الإجمالي نحو (4.3) ترليون دولار عام 1995.

ثانيا: بلغت مساهمتها في إيرادات الضرائب الحكومية عام 1995 نحو(637) بليون دولار.

ثالثا: تساهم بنسبة (5.12) بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، وفقا لإحصائيات منظمة السياحة العالمية(WOT) لعامي 1997 و 1998.

رابعا: أن نمو السياحة يؤدي إلى نماء نحو 52 صناعة و خدمة مرتبطة بها على نحو مباشر و غير مباشر.

خامسا: تخلق السياحة 10 فرص عمل كل 25 ثانية على مستوى العالم، و كانت نسبة العمالة في السياحة و السفر للفترة الممتدة من 1990 إلى 1993 أعلى من نسبة زيادة العمالة في بقية القطاعات و بلغت 50 في المئة و قد نجحت في توفير (1000000) فرصة عمل شهريا في عام 1997، أي (12) مليون كل سنة.

سادسا: تشكل السياحة و السفر نسبة عالية من مجمل الإقتصاد العالمي بحيث تبلغ(8.11) في المئة.[1]

[1] زيد منير عبوي، مبادئ السياحة الحديثة، ،دار المعتز للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى 2016-1437، 2016م، ص13-ص14.

المبحث الأول: السياق المفاهيمي الدولي و الوطني للسياحة.

السياحة ظاهرة إنسانية قديمة قدم المجتمعات، عرفت تطورا واكب التطور الذي عرفه الإنسان عبرمختلف العصور نشأت مع نشأة الإنسان و كانت بسيطة ببساطته و بدائية كبدائيته في وسائلها و مظاهرها و أهدافها، و لكن سرعان ما تحولت من مجرد عملية ترحال من مكان لآخر قصد توفير مستلزمات الحياة إلى ظاهرة إجتماعية و ثقافية هدفها الراحة، الترفيه و الإستحمام و العمل ثم إلى صناعة تساهم في دعم إقتصاديات الدول السياحية. [1]

المطلب الأول: التأصيل التاريخي للسياحة.

1/ نشأة السياحة و تطورها:

-المرحلة الأولى: (المرحلة التقليدية):

لفظ السياحة لم يعرف إلا في القواميس و المعاجم الحديثة، أما أنواع الرحلات التي قام بها الإنسان في عصور ما قبل الميلاد تركز على تحقيق الفائدة و حب الإستطلاع و الدافع الديني.

أ- تحقيق الفائدة: يقصد بها خلق علاقات متبادلة بين القبائل المختلفة و قد تكون بعيدة، فعلى سبيل المثال أنشأ اليونانيون في العصور القديمة مستعمرات على شاطئ البحر الأبيض المتوسط حيث كانت تجارتهم مع الشعوب المجاورة

ب- حب الإستطلاع: أدى الدافع لمعرفة عادات و تقاليد الشعوب إلى القيام برحلات طويلة عليها و أهم الرحالة(هيرودت المؤلف الإغريقي) من أوائل الرواد في العصور القديمة.

1 عائشة شرفاوي ، السياحة الجزائرية بين متطلبات الإقتصاد الوطني و المتغيرات الإقتصادية الدولية، أطروحة دكتوراه ، منشورة ،جامعة الجزائر03،كلية العلوم الإقتصادية، التجارية و علوم التسيير،(2014-2015م)ص3.

ج- الدافع الديني: دفع هذا الشعور الناس إلى القيام برحلات بعيدة لغرض زيارة الأماكن المقدسة مثل الصينيين الذين يعبدون " البوذا" يقطعون آلاف الكيلوميترات، كما كان العرب يزورون مكة لغرض العبادة و التجارة و هو ما يطلق عليها السياحة الدينية.[1]

-المرحلة الثانية: مرحلة العصور الوسطى:

كان اتجاه السياحة في تلك العصور إلى التجارةن الحج أو الدراسة و قد انفرد العرب في الفترة ما بين القرن 18م، و القرن 14م بتطوير السياحة بحيث وضعوا الأسس الأولى لمعظم فروع السياحة، و كانت بغداد و قرطبة من أكثر المدن ثراءا فكل تجارة العالم تجرى بها مما جعل تجارتها نشيطة و صناعتها ناجحة و كانت مركز الحياة الثقافية و الحضارية حيث جذبت إليها العلماء و المثقفين من كل أنحاء العالم، و بدأت حركة الإزدهار في العلوم و الفنون و الآثار،و لقد انطلق الرحالة العرب يجوبون العالم الذي كان يدور في فلك تلك الحضارة.[2]

و قد ترك هؤلاء الرحالة وثائق سياحية مهمة و من أبرزهم" ابن بطوطة" الذي وضع "تحفة الأنظار في غرائب الأمصار و عجائب الأسفار" و الذي تضمن رحلاته إلى" آسيا و إفريقيا " و كذلك أبو عبيدة البكري الذي وضع كتابا عن غرب إفريقيا بعنوان" المسالك و الممالك" و لا تزال هذه الكتب تصلح للإرشاد السياحي في تلك المناطق إلى يومنا هذا، و الرحالة العرب ابن جبير الذي قام برحلة من بلاد الأندلس إلى المشرق.

1 حميدة بوعموشة،دور القطاع السياحي في تمويل الإقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة-دراسة حالة الجزائر-، رسالة ماجستير غ منشورة، في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس-سطيف-، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير،2011-2012،.ص15.

2 عائشة شرفاوي ،مرجع سابق، ص3.

أما بالنسبة للأوروبيين فيمكن ذكر رحلة الإمبراطور الفرنسي شارلمان إلى بغداد في عصر الخليفة" هارون الرشيد" عام 789م، قام بعد ذلك الإيطالي المشهور {ماركو بولو} برحلة إلى الصين بداية من فلسطين ثم آرمينيا ثم انحدر بطريق أرض الجزيرة إلى الخليج العربي ثم اتجه إلى بكين.

و في نهاية العصور الوسطى ظهرت فئة طالبي العلم الذين يقومون برحلات لغرض العلم و الدراسة و التعرف على آراء الغير و النظم السياسية الموجودة في الدول لأخرى، و كانت تلك الفترة بمثابة بداية الرحلات التي كانت قاصرة على طبقة الأرستقراطيين لأن السفر يتطلب وقت الفراغ و أموالا فائضة عن الحاجة.[1]

-المرحلة الثالثة: مرحلة العصور الحديثة:

بدايتها كانت في عصر النهضة الذي حدثت فيه تغيرات عديدة في المجال العلمي حيث تمت الإستكشافات الجغرافية التي أدت إلى إلى زيادة الأسفار و أهم هده الإستكشافات:اكتشاف "كولومبوس كريستوف" لرأس الرجاء الصالح عام 1498م، و في القرن السابع و الثامن عشر ازداد عدد السياح الأغنياء الذين كانوا يسافرون إلى عواصم العالم و المدن الشهيرة، لمشاهدة آثارها و مراكزها الثقافية و في بداية القرن التاسع عشر أصبح السياح يتوجخون نحو القارات الحديثة من بينها: أمريكا و أستراليا.[2]

كما أحدثت الثورة الصناعية تغييرا واضحا في وسائل المواصلات و تطويرها ما أدى إلى سهولة السفر و التنقل و اختصار الوقت و ازدادت بعد الحرب العالمية الثانية حيث بدأ تطوير الطائرات الحربية إلى

[1] شرفاوي عائشة، المرجع نفسه، ص03.

2 شرفاوي عائشة، المرجع نفسه،ص04.

المدنية و كذلك السيارات و القطارات و يرى"دوكلاس بيرس" ""Douglas Pearce أن علم السياحة تطور تطورا ملحوظا بما يتوافق مع حركة السياحة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية و يرجع ذلك إلى:[1]

- التطورات التكنولوجية التي أدت إلى تحسين طرق ووسائل الإنتاج مما أدى إلى توفير الجهد الإنساني و تحسين ظروف العمل و زيادة أوقات الفراغ و الإجازات الممنوحة.
- تقدم و تطور وسائل النقل و المواصلات و الإتصالات.
- سهولة تبادل الخبرات و انتشار المعرفة.
- بحيث أن تقدم و تطور وسائل النقل و المواصلات غير المفهوم التقليدي للسائح الذي تم وصفه ب"الرحال" ، بحيث أصبحت المكاتب السياحية تدبر و تعلن عن موضوع الرحلة في عدة طرق بوضع الصور التي تكشف حقيقة الأماكن و ما يكمن وراءها.[2]

المطلب الثاني: مفهوم السياحة و السائح

لقد تنوعت التعاريف بشأن السياحة و السائح نظرا لاختلاف الباحثين و اختلاف معايير التمييز بينها و سوف نلقي الضوء على بعض التعاريف منها:

أ- لغة: من ساح سيحانا، يقال ساح الماء أي جرى على وجه الأرض فهو الماء السائح، كما ورد لفظ السياحة في القرآن الكريم و ذلك في عدة مواضع لقوله تعالى: { فسيحوا في الأرض أربعة أشهر و اعلموا أنكم غير معجزي الله و أن الله مخزي الكافرين}.[3]

1 حميدة بوعموشة، مرجع سابق، ص16.

2 بوعموشة، المرجع نفسه،ص16.

3 جبران سفيان، دور السياحة في تحقيق الإستدامة التنموية و الإرتقاء بالإقتصاد الجزائري،قراءة في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية2030، يحياوي عبد الحفيظ، القطاع السياحي و رهانات التنويع الاقتصادي،مخبر الطرق الكمية في العلوم الإقتصادية و علوم إدارة الأعمال للنشر و التوزيع ،الطبعة الأولى 1443هـ2022، مارس2022،ص18.

و المراد بالسياحة في هذه الآية، فقد ذكر أبو السعود في تفسيره هو أن السياحة هي الذهاب في الأرض و السير فيها بسهولة، على مقتضى المشيئة كسيح الماء على موجب الطبيعة...، و التعبير بقوله تعالى:{ سيحوا } فيه فيما ليس في قوله: سيروا و نظائره، ثم بين أن السر في التعبير بصيغة الأمر في قوله تعالى: فسيحوا فيه إفادة هذا المعنى بطريق الإخبار، كأن يقال مثلا: فلكم أن تسيحوا....، و هو إظهار كمال الغلبة و القوة.[1]

و يقال أيضا انساح باله أي اتسع، و انساح الثوب: أي تشقق، و انساح بطن الشيء، أي كبر و دنا من السمن، و ساح الظل: أي فاء، و أساح فلان نهرا إذ أجراه، و ساح الرجل في الأرض يسيح سياحة، إذا ذهب و ضرب في الأرض و تنقل من مكان إلى آخر، و من هذا المعنى سمي "عيسى بن مريم" عليهما السلام بالمسيح، فقد ذكر في بعض الأقوال أنه كان يذهب في الأرض،فأينما أدركه الليل صف قدميه و صلى، و عليه سمي سائحا لسياحته في الأرض و هو فعل من مسح الأرض أي من قطعها بالسياحة، فالسائح إذا لفظ يطلق على الرجل الذاهب في الأرض.

و بالتالي فإن ما يهمنا من الفعل "ساح" هو سيحان الإنسان في أرضه أو غير أرضه و قد تبين معنى ذلك.[2]

ب-اصطلاحا:

اختلفت تعاريف السياحة باختلاف النظرة التي ينظر إليها الباحثون و الدارسون، يعرفها معجم العلوم الإجتماعية على أنها: انتقال أي شخص من مكان إقامته إلى مكان آخر لمدة قصيرة نسبيا و الإنفاق من مدخراته و ليس من العمل في المكان الذي يزوره، و قد ينشد السائح بمجرد زيارة أو تمضية الإجازة، أو

1 عبد الجبار جبار، السياسات السياحية في الجزائر دراسة تحليلية (2000-2025م)، مذكرة الماجستر، غ منشورة في العلوم السياسية و العلاقات الدولية،(جامعة بن يوسف بن خدة،كلية العلوم السياسية و الإعلام،جانفي 2009)ص 24.

2 عبد الجبار جبار، المرجع نفسه،ص23.

الصحة أو الدراسة و بذلك ينتقل السواح بصفتهم مستهلكين لا منتجين و قد تكون سياحة داخلية أو خارجية. [1]

بدأت المحاولات الأولى لتعريف ظاهرة السياحة في ثمانينات القرن الماضي على لسان العالم الألماني" جوبير فرويلر" عام 1905م، بوصفها" ظاهرة عصرية تنبثق من الحاجة المتزايدة للحصول على الراحة و الإستجمام بجمال الطبيعة و تذوقها و الشعور بالبهجة و المتعة بالإقامة في مناطق لها طبيعتها الخاصة و هي ثمرة تقدم وسائل النقل.[2]

أما في اللغة الإنجليزية نجد أن(tour)، يعني يجول أو يدور أما كلمة (tourism)، أي السياحة فمعناها الإنتقال و الدوران.

كما يطلق عليها البعض بأنها صناعة القرن العشرين أو الصناعة المتداخلة أو المركبة أو الصناعات المتكاملة أو صناعة بدون مداخن أو غذاء الروح أو بترول القرن الحادي و العشرين.[3]

و يعرفها قاموس(Petit Robert) بأنها مجموع الأنشطة المتعلقة بتنقل السياح و إقامتهم خارج سكناتهم اليومية فهي وفق هذا التعريف، تتمثل في الأعمال و الأدوات التي تتعلق بإقامات السياح و تنقلهم و نشاطاتهم الترفيهية فالسياحة إذن تشمل عدة عناصر و هي وسائل النقل المختلفة، هياكل الإقامة، المطاعم و الملاهي و المقاهي و الحدائق و الوقت الحر و غيرها، فهي بذلك صناعة تختلف عن باقي الصناعات الأخرى، نظرا لتداخل عدة قطاعات و نشاطات في تكوينها.[4]

---

1 سفيان جبران ، آمال غنو ،مرجع سابق ص18.

2 يحي سعدي، سليم العمراوي، مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية الإقتصادية حالة الجزائر، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، بدون مجلد، العدد السادس و الثلاثون جامعة المسيلة،كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، ص97.

3 ماهر عبد العزيز توفيق، صناعة السياحة، القاهرة ،دار زهران للنشر و التوزيع، ط1،1997،ص22.

4 وفيدة خرفي ، دور القطاع السياحي في تحقيق التنمية الإقتصادية-دراسة حالة الإمارات العربية المتحدة-2008-2017 مذكرة ماستر غ منشورة، في العلوم الإقتصادية جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، سنة 2008-2017،ص3.

أما النمساوي "شوليوون" عام 1910م عرفها على أنها: الإصطلاح الذي يطلق على العمليات و خصوصا العمليات الإقتصادية التي تتعلق بوفود و إقامة و انتشار الأجانب داخل و خارج منطقة معينة أو أية بلدة ترتبط بهم ارتباطا مباشرا، غير أن هذا التعريف أبرز الجانب الإقتصادي فقط.[1]..

أما الأستاذ" علي أحمد هارون" عرفها على أنها مجموعة من الأنشطة الحضارية و الإقتصادية و التنظيمية الخاصة بانتقال الأفراد إلى بلاد غير بلادهم و إقامتهم لمدة لا تقل عن 24 ساعة لأي غرض كان ما عدا العمل الذي يدفع أجره داخل البلد المزار.[2]

و يمكن تعريفها على أنها : ظاهرة الإنتقال المؤقتة التي يقوم بها عدد كبير من الناس فيتركون مكان إقامتهم و يتوجهون إلى دول أخرى، أو ينتقلون إلى مدن داخل بلادهم و لاشك أن المدة التي يستغرقها هذا الإنتقال تختلف حسب رغبة السائح المالية على الإنفاق في الخارج مدة طويلة أو قصيرة و قوانين النقد في البلد التي يخرج منها و مدى تأثير المحفزات السياحية في البلد الذي يزوره و مدى رخص تكاليف المعيشة فيه.

أما عن الكاتبان "هنزكر و كرافت" (Hunzker , Kraft) عام 1942م، في كتابهما المعنون تحت النظرية العامة للسياحة: أنها المجموع الكلي للظواهر الطبيعية و العلاقات التي تنتج من إقامة السائحين طالما أن هذه الإقامة لا تؤدي إلى إقامة دائمة أو ممارسة أي نوع من العمل سواءا كان عملا دائما أو عملا مؤقتا، حيث ركز الباحثان على السائح في الإقامة غير الدائمة، و أهمل الجوانب الإقتصادية و الإجتماعية.[3]

1 عادل مستوي ، أثر تطوير القطاع السياحي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2016، أطروحة دكتورا، غ منشورة، في العلوم الاقتصادية، جامعةالجزائر03: كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، 2018-2019 ص04.

2 مصطفى يوسف كافي ، فلسفة اقتصاد السياحة و السفر، عمان، دار و مكتبة الحامد للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2016، ص38.

3 وفيدة خرفي ، المرجع نفسه، ص04.

و بالنسبة ل"ماكنتووش" (Macintosh) سنة 1984م: السياحة هي مجموعة الظواهر و العلاقات الناتجة عن عمليات التفاعل بين السياح و منشآت الأعمال و الدول و المجتمعات المضيفة و ذلك بهدف استقطاب و استضافة هؤلاء السياح و الزائرين.[1]

أما العالم السويسري" أكوولر" (Akoller) : فيعتبر بأن السياحة السويسرية تتكون من أولئك الأفراد الذين يقيمون مؤقتا في سويسرا بعيدا عن مقر إقامتهم للأسباب التالية:

1/ الأسباب الصحية أو الترويح أو إرضاء إحتياجات ثقافية.

2/ الأسباب المهنية (رحلات رجال الأعمال، المؤتمرات).

3/ الأسباب التعليمية (الطلبة).[2]

و يعرفها الأستاذ السويسري "هونزكير" (W.Hunzker) رئيس الجمعية الدولية لخبراء السياحة العالميين في بحث نشر له بألمانيا عام 1959م، بأنها: مجموع العلاقات و الظواهر التي تترتب على سفر و على إقامة مؤقتة لشخص أجنبي في مكان ما طالما أن هذه الإقامة المؤقتة لا تتحول إلى إقامة دائمة و طالما لم ترتبط هذه الإقامة بنشاط يغل ربحا لهذا الأجنبي.[3]

1 حميدة بوعموشة، دور القطاع السياحي في تمويل الإقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة-دراسة حالة الجزائر-مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجسترغ منشورة،في إطار مدرسة الدكتورا في العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، 2011-2012 ص18.

2 حميدة بوعموشة،المرجع نفسه ص18.

3 د، عبد الحفيظ يحياوي ، نورين بومدين، الربيع سويسي ، الآثار الإقتصادية لتنمية السياحة في الجزائر، الكتاب الجماعي القطاع السياحي و رهانات التنويع الإقتصادي الجزائر: مخبر الطرق الكمية في العلوم الإقتصادية و علوم إدارة الأعمال للنشر و التوزيع الطبعة الأولى 1443- 2022،مارس2022،ص33.

أما حمدي عبد العظيم فيعرف السياحة بأنها:" السياحة هي ذلك النشاط الحضاري و الإقتصادي و التنظيمي بانتقال الأفراد إلى بلد غير بلدهم و إقامتهم فيه لمدة لا تقل عن 24 ساعة لأي غرض ما عدا العمل الذي يدفع أجره داخل البلد المزار".[1]

كذلك عرفت بأنها: "حركة يؤديها فرد أو مجموعة من الأفراد بغرض الإنتقال من مكان إلى آخر لأسباب إجتماعية أو ترفيهية، أو لقضاء الإجازات، أو لحضور المؤتمرات و المهرجانات، أو للعلاج، و ليس بغرض العمل او الإقامة الدائمة و لا يدخل في السياحة الهجرة من بلد إلى آخر".

أما "J-L Michand": يعرفها قائلا بأن: السياحة تضم مجموعة نشاطات إنتاج و استهلاك تستلزم تنقلات خاصة بها خارج مقر السكن اليومي، ليلة على الأقل حيث يسبب الخروج بعد التسلية، الأعمال، الصحة، اجتماعات مهنية، دينية أو رياضية.[2]

و بالنسبة لأفوولر فعرفها: بأنها ظاهرة تنبثق من الحاجة المتزايدة للحصول على الراحة و تغيير الجو و الإحساس بجمال الطبيعة و تعريف كل نوع يعتمد على الغرض الذي تقوم من أجله، و لكن تتفق جميع أنواع النشاطات السياحية لدى أي شعب من الشعوب و هي:

- السائحون، المعرضون، الموارد الثقافية(المعالم السياحية).[3]

و عرفها الإقتصاديون على أنها دراسة العرض و الطلب على أماكن الإقامة و الخدمات الداعمة للمقيمين بعيدا عن موطنهم الأصلي و الأنماط الناتجة عن الإنفاق و الدخل و العمالة. و يتضمن مفهوم السياحة

1 يحياوي،بومدين،السويسي،المرجع نفسه، ص33.

2 محمد شتوح ، سعيد زغدي ، السياحة و مساهمتها في تحقيق التنمية الإقتصادية، الكتاب الجماعي القطاع السياحي و رهانات التنويع الإقتصادي في الجزائر، المرجع نفسه، ص105.

3 مصطفى يوسف كافي ، مرجع سابق، ص39.

من وجهة نظر إقتصادية كل العمليات التي تدور حول إنفاق السائح لأمواله مقابل سلع مادية أو خدمات معنوية ثم عرضها من طرف الهيئات السياحية.1

كما تعد السياحة ظاهرة معقدة و متشابكة مع غيرها من المجالات الأخرى، فلا يمكن أن تكون هناك سياحة دون تداخل و تشابك مع القطاعات الأخرى كالقطاع الإقتصادي، القطاع السياسي، القطاع الثقافي، قطاع الآثار، القطاع الطبي، و قطاع النقل و المواصلات، و غيرها من القطاعات و المجالات التي تتأثر بها السياحة و تؤثر فيها.

-تعاريف السياحة حسب المنظمات و المؤتمرات الدولية:

بالنسبة لمؤتمر الأمم المتحدة للسياحة و السفر الدولي المنعقد في روما سنة 1963م، أقر أن السياحة هي ظاهرة إجتماعية و إنسانية تقوم على انتقال الفرد من مكان إقامته الدائمة إلى مكان آخر لفترة مؤقتة لا تقل عن 24 ساعة و لا تزيد عن اثني عشر شهرا بهدف السياحة الترفيهية، العلاجية، أو التاريخية، و السياحة كالطائر لها جناحان و هما السياحة الداخلية السياحة الخارجية.

أما مؤتمر أوتا لعام 1991م، فعرفها على أنها الأنشطة التي يقوم بها الشخص المسافر إلى

مكان خارج بيئته المعتادة لمدة أقل لفترة معينة من الزمن، و أن لا يكون غرضه من السفر ممارسة نشاط يكتسب منه دخلا في المكان الذي يسافر إليه.2

و بالرجوع إلى تعريف(OMT) المنظمة العالمية للسياحة فإنها:

1 عبد الحليم زيان ، قطاف مبخوت، عبد القادر فطم ، القطاع السياحي و رهانات التنويع الإقتصادي في الجزائر، الكتاب الجماعي "القطاع السياحي و رهانات التنويع الإقتصادي ، المرجع نفسه، ص65.

2 حميدة بوعموشة، المرجع نفسه،ص19.

ظاهرة إجتماعية وثقافية وإجتماعية تنطوي على إنقال الأشخاص إلى بلدان أو أماكن خارج بيئتهم .[1]

كما عرفتها الأكاديمية الدولية للسياحة على أنها مجموع الأنشطة الإنسانية المعبأة لتحقيق هذا النوع من الرحلات و هي تتعاون على سد حاجيات السائح.

أما المجلس الإقتصادي و الإجتماعي الفرنسي: فقد عرفها في قراره الصادر سنة 1972م، بأنها فن تلبية و إشباع الرغبات الشديدة و التنوع التي تدفع الإنسان إلى التنقل خارج مجاله اليومي[2].

و تعريف إجرائي لظاهرة السياحة:

هي ذلك النشاط الذي يقوم به الأشخاص من مكان إقامتهم قصد الترفيه و التسلية لمدة لا تتجاوز 12شهر،ولا تقل عن 24 شهر، بحيث تعود بالربح و الفائدة عن طريق عائداتها و مداخيلها على البلد المضيف أو المزار.

2/ مفهوم السائح:

هو ذلك الشخص الذي يقيم برغبته خارج مكان سكنه الأصلي دون أن يهدف إلى مكتسبات اقتصادية، و عليه أن يصرف أموالا وفرها في كل مكان.

كما جاء تعريف السائح الدولي على أنه كل شخص يكون موجودا بشكل مؤقت في دولة أجنبية ويعيش خارج مكان سكنه الأصلي خلال أربعة و عشرين ساعة أو أكثر و يستدل من خلال هذا التعريف أن السائح هو:

[1] Wasila dahmoun, développement durable dans le tourisme de l'hôtellerie : les stratégies et le développement touristique et les opportunités d'investissement touristique, international journal of eco-cultral tourisme- hospitality planning and development , volem 04, issue 01, 2021, p97.

[2] وفيدة خرفي ، مرجع سابق،ص3

- الشخص الذاهب للترفيه أو العلاج أو لأسباب أخرى.
- الشخص الذاهب لإجتماعات دولية أو لحضور مباريات رياضية دولية أو المشاركة بها.
- الشخص الذاهب للدراسة أو التخصص في مجال معين.

أما لجنة خبراء الإحصائيات التابعة لهيئة الأمم المتحدة عام 1937 فعرفت السائح على أنه:

هو ذلك الشخص الذي يزور بلدا ما غير تلك التي يقيم فها عادة لفترة لا تقل عن 24 ساعة و ينقسم السياح إلى:

- الأشخاص الذين يسافرون من أجل المتعة لأسباب عائلية، أسباب صحية...إلخ.
- الأشخاص الذين يسافرون لحضور الإجتماعات الدولية، لتمثيل بلادهم سواءا علميا أو إداريا أو ديبلوماسيا، أو رياضيا.
- أرباب الأعمال الذين يسافرون لأسباب تتعلق بأعمالهم.
- الأشخاص الذين يسافرون في رحلات بحرية، لو كان مدة إقامتهم أقل من 24 ساعة كاملة.[1]

-السياحة في المفهوم الجزائري:

بالنسبة للجزائر فإنها تبنت تعاريف المنظمة العالمية للسياحة (OMT)، إلا أنها أضافت بعض المفاهيم التي حددتها وزارة السياحة و المتعلقة بتوافد السياح و المنشآت الفندقية حيث:

1/ الداخل: كل مسافر تطأ أقدامه أرض الجزائر (التراب الوطني)،خارج منطقة العبور.

[1] زيد منير عبوي، مبادئ السياحة الحديثة، المملكة الأردنية الهاشمية، دار المعتز للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى 2016-1437، 2016م، ص19،ص20.

2/ المسافر: دخوله ومهما كانت جنسيته و مكان إقامته باستثناء السواح في نزهة أو رحلة بحرية و الذين يقيمون في بواخرهم طوال مدة إقامتهم في البلاد.

3/ الجوال في رحلة بحرية: كل شخص يدخل الحدود البحرية الوطنية و يغادرها في نفس السفينة أو الباخرة التي دخل بها، و التي يقيم على متنها طول مدة إقامته.[1]

4/ الزائر: هو كل شخص يدخل التراب الوطني و لا يمارس نشاطا مأجورا و يشمل هذا التعريف:

أ- السائح: زائر مؤقت لفترة محدودة على الأقل 24 ساعة في الجزائر.

ب-غير المقيم: هو السائح الجوال المسافر العابر للجزائر بإنشاء متجولين في إطار النزهة أو الرحلة البحرية

ج- المتنزه: هو كل زائر مؤقت له مدة إقامة محدودة في الجزائر لا تتجاوز 24 ساعة في ذلك المسافر في رحلة بحرية، بإنشاء المسافرين الذين بحكم القانون لا يدخلون التراب

الجزائري و كذا سكان الحدود الذين يعملون بالجزائر.[2]

المطلب الثالث: خصائص السياحة

الفرع الأول: الخصائص: يعد القطاع السياحي من أبرز و أهم القطاعات التي يتناولها النشاط الإنساني في أي دولة حديثة، فأصبح مصدرا رئيسيا للدخل الوطني إذ يمثل منظومة متكاملة من الأنشطة المختلفة فهو يمتاز بعدة خصائص من بينها:

[1] نسيبة سماعيني ، دور السياحة في التنمية الإقتصادية و الإجتماعية في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستر، غ منشورة في إدارة الأعمال ،جامعة وهران، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير،2013-2014، ص09.

[2] سماعيني ، المرجع نفسه، ص10.

1/ الخصائص الإقتصادية:

تهدف السياحة إلى الإستثمار في الموارد الطبيعية و البشرية المتاحة في المنطقة، كالشواطئ و المناطق الجبلية و المناخ المعتدل و الأماكن الأثرية و التاريخية، فهي بذلك قطاع إقتصادي لا يختلف عن القطاعات الإقتصادية الأخرى التي تسعى في الإستثمار، فهي صناعة تتميز بخصائص مختلفة كون قطاع من القطاعات الخدماتية التي تشكل مصدرا من المصادر الأساسية للدخل الوطني في الإقتصاديات الحديثة.

- المنتوج السياحي غير قابل للتخزين أو النقل من مكان إلى آخر، مما يؤدي إلى ضرورة أن تكون الأرباح المكتسبة خلال فترة الموسم كافية لمواجهة التراجع خلال الفترات المتبقية من السنة.[1]
- نطاق المنافسة الذي يتحرك فيه القطاع يمتد إلى خارج النطاق الإقليمي للدولة الواحدة للمنافسة في مجال السياحة، غالبا ما يكون عالمية لهذا فهي تتأثر بتغيرات البيئة العالمية.
- تعدد جهات الإنتاج كون السياحة صناعة متداخلة و مركبة تحتوي على العديد من الخدمات كونها صناعة مستقلة بحد ذاتها.
- السوق المستهدفة للقطاع السياحي و يشمل عملاء السياحة الداخلية من مواطنين الدولة إلى عملاء السياحة الخارجية من مواطن الدول الأخرى، و هذا يعني توجيه حملات تسويقية إليه بشكل متنوع الخصائص.[2]
- ارتباط صناعة السياحة كنشاط إنتاجي يقدم خدمات ذات طبيعة خاصة بقضايا التنمية الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية في الكثير من الدول النامية و المتقدمة على حد سواء.

[1] سفيان جبران ، آمال غنو ، مرجع سابق، ص19 - ص 20.

[2] جبران،غنو،المرجع نفسه ، ص20.

- صناعة السياحة تتطلب استثمارات مالية أقل نسبيا إذا ما قورنت بقطاعات إنتاجية أخرى مثل:الصناعات الثقيلة و صناعات التعدين.
- المنتوج السياحي المباع يقوم أساسا على ثروات غير مادية، مثل نوع المناخ و جمال الطبيعة، ووجود أماكن تاريخية و أثرية، هي ذات إمكانيات كبيرة لتحقيق عوائد مالية غير محدودة، إذا ما أحسن تخطيطها و تسويق المنتج فيها وفقا لقواعد علمية و تجارية.[1]
- تعد السياحة من القطاعات الخدماتية التي أصبحت تشكل مصدرا رئيسيا للدخل الوطني في الإقتصاديات الحديثة، لأنها تمثل منظومة متكاملة من الأنشطة التي ترتبط بالكيان الإقتصادي و الإجتماعي و الثقافي و الحضاري للمجتمع.
- يمتد نطاق المنافسة إلى خارج النطاق الإقليمي للدولة الواحدة، فالمنافسة في مجال السياحة دائما تكون عالمية بين الدول المختلفة، لهذا فهي أيضا تتأثر بالتغيرات التي تطرأعلى البيئة العالمية.
- كل فئات المجتمع بكل انتماءاتها المنظمية عامة أو خاصة تشارك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، لأنها تشكل الصورة الذهنية المميزة لمزيج الخدمات السياحية المقدمة للسائح من طرف الدولة.[2]

[1] نسيبة سماعيني ، مرجع سابق،ص22.

[2] سميرة عميش ، دور استراتيجية الترويج في تكييف و تحسين الطلب السياحي الجزائري مع مستوى الخدمات السياحية المتاحة خلال الفترة1995-2015م،أطروحة دكتورا ، غ منشورة، في العلوم الإقتصادية، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، سنة2014-2015،ص26.

2/ الخصائص السياسية:

السياحة الدولية تعتبر منتوجا تصديريا و يتعرض إلى درجة من عدم الإستقرار المتعلقة بتأثيرات من القوى الخارجية، و مرونة عالية بالنسبة لكل من السعر و الدخل بالإضافة إلى مشكل الموسمية نوجزها فيمايلي:

- تعرض الطلب السياحي للتأثيرات الخارجية: و يتمثل في وجود اضطرابات سياسية تغير في أسعار صرف العملات، و تغيرات مناخية غير متوقعة، بالإضافة إلى قرارات الدول بالرقابة على النقد و الحجم الذي يصرح للسائحين الخروج به.
- تتميز السياحة بمرونة عالية للأسعار و الدخل بحيث تتأثر السياحة بالقرارات السياسية و التغيرات في الأسعار و الدخول.
- موسمية النشاط: غالبية النشاط السياحي موسمي بسبب تركزالعطل في المنشآت المختلفة في موسم معين، على الرغم من وجود أشكال لا علاقة لها بالظاهرة كالأعمال و المؤتمرات.[1]

3/ الخصائص الثقافية:

يقول أحمد أبو زيد تدرس الأنتربولوجيا ثقافة شعب من الشعوب ، فهي تدرس طرق المعيشة و أنماط الحياة و قواعد العرف و التقاليد السائدة في ذلك المجتمع و التي يكتسبها أعضاؤه و يلتزمون بها في سلوكهم و حياتهم، فلكل مجتمع عوامل أو محددات ثقافية تميز كل عنها بمميزات محددة داخل الإطار الثقافي في العالم، و مصدر الحصول على الثقافة، و التعلم، و من أهم الخصائص الثقافية للسياحة أن أفرادها المقبلون عليها يتمتعون بقدر كبير من التعليم، بحيث يؤثر التعليم بشكل كبير على تكوين شخصية الفرد و يكون هذا عن طريق اللغة التي يستخدمها هؤلاء الأفراد، و لا تنحصر فقط على جمل

[1] جبران سفيان، غنو آمال، مرجع سابق، ص20.

و كلمات و أنما أبعد من ذلك، قد تكون تعبيرات معينة ، إشارات ، حركات أو مصطلحات متفق عليها، فالإنسان يكتسب عناصر الثقافة بالتعلم من المجتمع الذي يعيش فيه بإخباره أنها هي التراث الإجتماعي بحيث تشكل في آخر الأمر نوعا من التقاليد المتوارثة و هذا يعني أن الثقافة هي حصيلة العمل و الإختراعات و الإبتكارات الإجتماعية. [1]

الفرع الثاني: أنواعها.

تتميز السياحة الحالية بكثرة أنواعها و أشكالها و يمكن تقسيمها إلى عدة أنواع

(2-2-1* أنواع السياحة حسب جنسيات السياح: نميز بين كل من:

1/ حسب معيار الحدود السياسية:[2]

- السياحة الدولية: و تكون من قبل مواطنين أجانب داخل حدود دولة أخرى، و في جميع الحالات يتم اختيار الحدود الدولية و صرف العملة الأجنبية خلال فترة السياحة.
- السياحة الداخلية: تتم من قبل مواطنين دولة معينة داخل حدود دولتهم و تنفق فيها العملة المحلية للبلد.
- 2/ حسب الهدف من السياحة: و تتفرع إلى الأنواع التالية :[3]
- السياحة الترفيهية: غايتها الترفيه عن النفس أو الإستمتاع أو الإستحمام.
- السياحة الإستشفائية العلاجية: تخصص لزيارة المنتجعات الصحية التي خصصت لهذا الغرض.

[1] جبران ، غنو ، المرجع نفسه، ص 20.

[2] نوفل بعلول ، سماح طلحي، مساهمة القطاع السياحي الجزائري في التنمية الإقتصادية و الإجتماعية خلال الفترة (2000-2017) مع الإشارة إلى آفاق 2027،مجلة جديد الإقتصاد،المجلد15،العدد1،(2020/12/8)، ص41.

[3] ا بعلول ،المرجع نفسه، ص 42.

- السياحة الثقافية: تشمل قطاعا واسعا من السائحين أي من مختلف شرائح المجتمع بقصد توسيع آفاقهم في طلب العلم و المعرفة.
- السياحة الإجتماعية: يكون الهدف منها زيارة الأقارب و الأصدقاء.
- السياحة الإقتصادية:(التسوق): تكون بغرض زيارة المعارض الدولية و الأسواق التجارية، و شراء منتجات بلد ما، تسرى عليها التخفيضات من أجل الجذب السياحي، كما هو الحال في مهرجان السياحة و التسوق في دبي من كل عام.[1]
- السياحة الدينية: لزيارة الأماكن المقدسة و دور العبادة (مرتبطة بالديانات: النصرانية، اليهودية، الإسلام).
- السياحة الرياضية: و هي التي تترافق مع الدورات الرياضية المحلية، الإقليمية و الدولية.
- السياحة البيئية: لغرض التمتع بجمال الطبيعة و المحميات و الكهوف و تنوع التضاريس و الحيوانات.[2]
- سياحة التجوال: سياحة مستحدثة، تتمثل في القيام بجولات منظمة سيرا على الأقدام إلى مناطق نائية تشتهر بجمال مناظرها الطبيعية، وتكون الإقامة في مخيمات البر و التعايش مع الطبيعة.[3]
- سياحة المؤتمرات و الأعمال: و هي السياحة التي تحدث من جراء اللقاءات الدولية التي تعقد لبحث قضية معينة أو مشكلة محددة، و قد يكون الغرض منها رغم استراتيجية مستقبلية لمنظمة تضم أكثر من دولة، و قد يكون موضوع البحث في المؤتمر سياسيا، إقتصاديا، إجتماعيا،

[1] محمد دابى شوقي ، مدخل إلى جغرافية السياحة، القاهرة، جامعة قناة السويس، بدون طبعة، ص95.

[2] محمد شتوح ، السعيد زغدي، السياحة و مساهمتها في تحقيق التنمية الإقتصادية، من الكتاب الجماعي القطاع السياحي و رهانات التنويع الإقتصادي، مرجع سابق، ص106.

[3] محمد شوقي دابى ، مرجع سابق، ص95.

علميا، أو غير ذلك من مجالات الحياة، و عادة ما تعقد هذه المؤتمرات في العواصم أو المدن الكبرى أو السياحية.

- سياحة السفاري و المغامرات: هي تلك السياحة التي تتم عبر الصحارى و تختلف أنواعها و أهدافها فبعضها يتجه إلى السلاسل الجبلية و مغامرة تسلقها، و البعض الآخر إلى الوديان و عيون الماء، و آخرها تلك التي تكون من أجل الصيد البري في المناطق المسموح فيها.
- السياحة الصحراوية: و هي كل إقامة سياحية في محيط صحراوي و استغلال مختلف التعددات الطبيعية و التاريخية و الثقافية (الكتاب الجماعي السياحة و مساهمتها في التنمية الإقتصادية).[1]

الفرع الثالث: أركانها

- النقل: إن النشاط السياحي مرتبط بقطاع النقل إذ أنه لا يمكن أن تنشأ السياحة أو تتطور دون تطور وساقامة قبل الترفيه و تتمثل في الفنادق و الشقق السياحية، و غيرها...
- البرامج: لا تنجح أي سياحة بدون برنامج معين يتمتع به السائح و يتمثل في زيارة المتاحف و الأماكن الأثرية و التاريخية.
- الإيواء: لا توجد سياحة بدون أماكن الإيواء فأول ما ما يبحث عنه السائح حين وصوله إلى أي دولة أو مكان هو البحث عن مكان مناسب للإقامة إذ يبحث عن الإقامة قبل الترفيه و تتمثل في الفنادق، الشقق السياحية، المجمعات و غيرها.[2]

تعتمد أركان السياحة على بنية تحتية و بنية فوقية سياحية كما يلي:

[1] محمد شتوح ، سعيد الزغدي، المرجع نفسه ، ص 106.

[2] حميدة بوعموشة، مرجع سابق ص 22.

1- البنية التحتية للسياحة: و تكون في الخدمات الأولية الواجب توافرها للقيام بأي مشروع أو منطقة سياحية مثل شبكات المياه الثقيلة و المياه العذبة و الكهرباء و الغاز و التلفونات والخدمات الصحية و الطرق و البنوك، أي أن أي مشروع سياحي لا يستطيع آداء خدماته بصورة كاملة بدون توفر هذه الخدمات تعتمد صناعة السياحة أساسا على البنية التحتية.

2- البنية الفوقية للسياحة: و هي منشآت الإقامة للفنادق و المخيمات، و كذلك مشاريع الإستقبال السياحي و مكاتب المعلومات السياحية، ووكلاء السفر و الشركات السياحية، ومكاتب إيجار السيارات، و المترجمين و الإدلاء السياحيين و المنظمات السياحية و مكاتب إيجار السيارات، و المترجمين و الإدلاء السياحيين و المنظمات السياحية و المسارح و الملاعب و السينما ...، إلخ، و هذه الخدمات تختلف من بلد إلى آخر و حسب مستوى تقدم البلد.[1]

المطلب الرابع: علاقة السياحة بالعلوم و الأنشطة الأخرى.

إن نجاح العمل السياحي يتوقف على الإهتمام بالعديد من المجالات التي تؤثر و تتأثر به فضلا عن أن زيادة التخصص العلمي و المهني جعلا من دراسة السياحة دراسة متكاملة تشمل العديد من المجالات و العلوم الأخرى.

1- الإقتصاد: إن النهوض بالسياحة يتتبع دراسة جميع المتغيرات الإقتصادية و التي تؤثر على تدفق النقد الأجنبي و معدل الإنفاق و علاقته بميزان المدفوعات و الميزان التجاري والعمالة و الإستثمار و كيفية تعظيم العائد الإقتصادي عن طريق توظيف العناصر المتاحة بالدرجة التي تحقق رخاء المجتمع و رفاهيته و هو أمر مرتبط بعلم الإقتصاد الذي يهتم بالنواحي المادية للمجتمع ووسائل تنمية ثرواته.

[1] حمزة درادكه، و آخرون، مبادئ السياحة، عمان، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع،ط1، ص31.

2- الإحصاء: يعد ترجمة رقمية للأنشطة السياحية المختلفة، مما يساعد في التعرف على اتجاهاتها و على تحليلها بما يمكن من وضع الخطط و الإستراتيجيات المتعلقة بها على أسس علمية سليمة، و تستخدم لقياس العوامل التي تؤثر في السياحة كحجم حركة السياحة الدولية و الداخلية و الطلب السياحي العالمي.[1]

3- العلوم السياسية: تتطلب السياحة الدولية كظاهرة إنسانية تقوم على التفاعل و التعامل بين الجنسيات المختلفة عبر حدود دول العالم المتعددة التعرف على القوانين و السياسات المتبعة في هذه الدول التي غالبا ما تكون انعكاسا لنظمها السياسية السائدة، بحيث تختص العلوم السياسية بدراسة أسلوب ممارسة الدولة لسلطتها التي تتخذها لممارسة السلام و النظام الداخلي و نشاط الأحزاب السياسية مما يشكل الإطار السياسي الذي يساعد على تفهم نظم اتخاذ القرارات السياسية و ارتباطها الشامل به.

4- القانون: يشتمل العمل السياحي على أنشطة متنوعة، سواءا على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي، بحيث تخضع في تنظيمها وممارستها للقوانين و التشريعات المختلفة مثل: إجراءات الدخول و الخروج، و التأشيرات و الإقامة و أنظمة النقد و الجمارك والعمالة و السلع السياحية و تصاريح تشغيلها و شروطها ذات نواحي قانونية تؤثر عللى السياحة مما يتطلب التعرف على طبيعتها و العمل بموجبها.[2]

[1] ماهر عبد الخالق السيسي، مبادئ السياحة، القاهرة،مجموعة النيل العربية،ط2،2015، ص33.

[2] السيسي، المرجع نفسه، ص37.

المبحث الثاني: المحددات الأساسية للسياحة.

المطلب الأول: أسس السياحة.

الفرع الأول: الطلب السياحي

الطلب السياحي:

إن الرغبة في السفر أو الطلب السياحي يخضع الى مؤثرات تؤدي الى وجود متغيرات متعددة في أداء الأفراد مثل الظروف السياسية والبيئية و الإقتصادية إضافة إلى المستوى الإقتصادي و الإجتماعي للأفراد، كل هذه العوامل مجتمعة تتحكم في حركية الطلب السياحي. [1]

1/ تعريف الطلب السياحي:

و يعرف الطلب السياحي من وجهة نظر إقتصادية رغبة المستهلك باقتناء السلع و الخدمات و دفع الثمن لكي يكون طلبا فعليا، و يعرف أيضا على أنه المجموع الإجمالي لأعداد السياح الوافدين إلى المنطقة السياحية سواءا السياح المحليين أو الأجانب.

2/ خصائصه:

يتميز الطلب السياحي بمجموعة من الخصائص أهمها:

1- المرونة: الطلب السياحي عالي المرونة اتجاه مختلف العناصر المحددة للطلب و على رأسها السعر، كما توجد علاقة عكسية بينهما.

[1] رفيق بودربالة، دور القطاع السياحي في التنمية الإقتصادية دراسة تحليلية مقارنة بين الجزائر و الأردن، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورا ،غ منشورة في العلوم الإقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي-أم البواقي-، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير،سنة 2016-2017م،ص 20.

2- الحساسية: إن الطلب السياحي عالي الحساسية اتجاه التغيرات السياسية و الأمنية و حتى الإجتماعية، فالبلدان التي تعاني من اضطرابات سياسية و أمنية لا تستطيع جذب السياح حتى لو كانت أسعار خدماتها منخفضة.

3- الموسمية: يتميز الطلب السياحي بالكثافة في مواسم معينة تسمى مواسم الدورة السياحية، و يعود ذلك للظروف المناخية و العوامل التنظيمية في البلدان الأصلية للسياح مثل: مواعيد العطل و الأعياد.

4- التوسع: إن الطلب السياحي بازدياد مستمر بمرور الزمن.

5- المنافسة: يمتاز الطلب السياحي بمنافسة شديدة حيث أن بعض الدول تكون محتكرة له، و ذلك لما تملكه من مغريات الجذب السياحي،كما أن الخدمة السياحية في مجملها تعتبر خدمة تخضع للمنافسة من السلع و الخدمات البديلة.[1]

الفرع الثاني: العرض السياحي.

يمثل العرض السياحي ما تقدمه المنطقة السياحية و ما تحتويه من مقومات سياحية سواءا أكانت عوامل جذب طبيعية أو تاريخية أو صناعية، فضلا عن السلع و الخدمات التي قد تؤثر على الأفراد لزيارة بلد معين و تفضيله على آخر.[2]

و بالتالي فإن العرض السياحي هو مجموعة الخدمات المقترحة للسياح أثناء تنقلهم و إقامتهم و تجوالهم و الحصول على مختلف المنتجات المادية منها الإيواء و النقل و المنتجات المعنوية منها الثقافية و طبيعة المناخ و التي بإمكانها إشباع رغبات المستهلك.

[1] محمد شتوح ، السعيد الزغدي،مرجع سابق،ص111.

[2] عمر حوتية، واقع قطاع السياحة في الجزائر وأفاق تطوره، مجلة الحقيقية ، بدون مجلد ، العدد 29 ، ص 389.

2/ خصائصه: يتميز بالخصائص التالية:

- السائح يشتري عادة مجموعة خدمات من بينها: خدمات النقل، الإيواء، الإطعام و الشراب، خدمات التسلية و الترفيه، مجموعة خدمات و سلع أخرى. و بالتالي تشكل هذه الخدمات المنتج السياحي.
- يخضع للمنافسة، بحيث يتنافس مع سائر السلع و الخدمات الأخرى، بالإضافة إلى التنافس بين البلدان المختلفة لتسويقه.[1]

الفرع الثالث: التسويق السياحي

يعتبر التسويق السياحي من أهم أدوات التنمية السياحية زيادة على التخطيط السياحي و التنمية السياحية، ويعرض (Fyall)، سنة 2005م: بأنه نشاط متكامل يضم جميع الجهود المبذولة لجذب انتباه السياح الدوليين و المحليين لزيارة المناطق السياحية بالدولة.[2]

أنواعه: إن أنواع الأسواق السياحية متداخلة فيما بينها، وتوجد بينهما علاقة مرتبطة، و أهم أنواع السوق السياحي هي:

1- سوق سياحي داخلي: تلك السوق التي تلبى فيها حاجيات المواطنين و المستهلكين المحليين من السياحة ضمن حدود بلدهم الإقليمية.

2- سوق سياحي خارجي: و هي تلك السوق التي من خلال عملياتها، تقوم الشركات السياحية بتلبية الحاجة من السياحة لمواطنين أجانب.

[1] رفيق بودربالة، مرجع سابق ص31-ص 32.

[2] عمر حوتية، مرجع سابق ص 389-ص390.

3- سوق سياحي ملحوظ الطلب: و هي تلك السوق التي لا يكون فيها البائعين في حالة من تقديم الخدمات لمواطنيهم و يكون الطلب أكثر من الخدمات.[1]

4- سوق سياحي ملحوظ العرض: و هي تلك السوق التي توفر فيها الدولة إمكانية تقديم الخدمات ليس فقط لمواطنيها بل للسياح الأجانب أيضا.

الفرع الرابع: الإنفاق السياحي

يقصد به إجمالي انفاق السائحون على الخدمات و المشتريات السياحية المختلفة خلال إقامتهم داخل حدود الدولة المضيفة، فالإنفاق يعد بمثابة عائدات سياحية للدول المضيفة و يدون في جهة المتحصلات في ميزان المدفوعات، و يتوقف حجم الإيرادات على حجم ما ينفق داخل الدولة المضيفة، و ذلك حسب مجموعة متغيرات منها الليالي التي يقضيها السائح و نوعية الإقامة.[2]

الفرع الخامس: الإيرادات السياحية.

تمثل الإيرادات السياحية مصدرا هاما للعملات الأجنبية لكثير من الدول المتقدمة و النامية و التي أولت أهمية قطاعها السياحي، فهي كل ما تحققه الدولة من إنفاق السياح على مختلف السلع و الخدمات و مختلف الأنشطة المرتبطة بهذا القطاع، و ما يحققه الأفراد و الشركات و المؤسسات والدواوين و الفنادق و شركات الطيران و تتأثر هذه الإيرادات بمجموعة من العوامل و المتغيرات منها:

- قوة المنتوج السياحي (مناطق سياحية على جذب السياح).

[1] رفيق بودربالة، مرجع سابق ص 37-ص38.

[2] عبد الحليم زيان ، قطاف مبخوت، فطم عبد القادر، مرجع سابق ، ص 66

- قدرة السائح على الإنفاق مرتبط بحجم الإمكانيات الطبيعية و المادية المتوفرة في الدول السياحية.
- طبيعة العلاقات السياسية بين الدول و كذا الإجراءات الإدارية و الجمركية و النقدية المتبعة من طرف مؤسساتها و الأجهزة و المؤسسات المعنية باستقطاب السياح.

المطلب الثاني: عناصر الجذب السياحية.

تعتبر الجزائر موقعا سياحيا إقليميا هاما تستند أهميتها و مكانتها من موقعها الجغرافي من ناحية و من أهميتها على الخريطة السياحية و البحرية و الصحراوية و العلاجية و الجبلية و الأثرية من جهة أخرى.
الإمكانيات الطبيعية و الجغرافية:

الموقع الجغرافي الجزائري:

تقع الجزائر في الجزء الشمالي من قارة إفريقيا متوسطة بلدان المغرب العربي فهي بذلك محور اتصال بين قطبيه و مركزه الإقتصادي و البشري، كما تطل على البحر الأبيض المتوسط مما يجعلها محورا للتبادل التجاري مع أوربا، و أحد أهم المحاور الرئيسة للتبادل الدولي و المحور الإفريقي، و تمتد مساحتها 2.381.741 كم، و هي تتوفر على مقومات متنوعة تتمثل في الشريط الساحلي الذي يمتد على طول 1600كم من السواحل الرملية الذهبية، حيث تتميز بمناخ متوسطي معتدل، تتخلله خلجانا و من أهم شواطئها: وهران، عنابة، جيجل، سكيكدة و القالة، تيبازة.[1]

2-1-1 و تعتبر المناطق السياحية في الجزائر متتابعة من الشمال إلى الجنوب و هي أربعة أنواع:

[1] خديجة عزوزي ، ربيع بلايلية ، تطوير و ترقية السياحة في الجزائر،القطاع السياحي و رهانات التنويع الإقتصادي من الكتاب الجماعي القطاع السياحي و رهانات التنويع الإقتصادي ، مرجع سابق،ص 84.

1- السلسلة الساحلية للتل : و هي تضم مجموعة من السلاسل الجبلية الشمالية من بينها:

جبال شيليا ب"الأوراس" ،بالإضافة إلى الجبال المتوفرة على غابات و ثلوج مثل الشريعة بولاية "البليدة"، تاغيت بولاية" تيزي وزو"، تيكجدا بولاية "البويرة" و هي تعتبر محطات هامة للتزحلق و مجهزة لممارسة هذه الهواية.

2- السلسلة الأطلسية.

3- الهضاب العليا.

4- السلسلة الجبلية للأطلس الصحراوي: و تمثل 80 بالمائة من المساحة الكلية للبلاد، و تعتبر هذه الأخيرة من أكثر المناطق المستقطبة للسياحة .[1]

2-2-2 المحطات المعدنية:

نزخر الجزائر بحمامات معدنية طبيعية عديدة، حيث تم إحصاء 202 منبع للمياه العذبة، تتركز أغلبها في شمال البلاد من أهم هذه الحمامات:[2]

- حمام بوغرارة في ولاية تلمسان(500كلم غرب العاصمة).
- حمام بوحنيفية بمنطقة معسكر.
- حمام بوحجر بولاية عين تموشنت(400كم غرب).
- حمام الشلالة بولاية قالمة(500 كم شرق العاصمة).

[1] مصطفى يونسي ، دور و أهمية السياحة في تحقيق التنمية الإقتصادية و الإجتماعية-حالة الجزائر-،بدون مجلة أو مجلد أو عدد،بدون سنة، شهر أو فصل، جامعة الجلفة-الجزائر ص233.

[2] سفيان جبران ، آمال غنو ، مرجع سابق ص 21.

- حمام ملوان بولاية البليدة.[1]

أما عن محطة العلاج بمياه البحر، فهي منشأة كبيرة تقع بمدينة سيدي فرج(300 كم غرب العاصمة) المعروفة بتاريخها، و يتردد على المحطة الآلاف من الجزائريين و الأجانب على مدار السنة للإستفادة من خدمات فريق طبي متخصص عالي الكفاءة و تمثل المنابع الحموية غير المستغلة التي لا تزال على حالتها الطبيعية، أما بالنسبة للمنابع الحموية المستقلة تقليديا و التي تفوق 50 منبعا فهي مؤجرة من البلديات الخواص عن طريق المزاد العلني من دون الحصول على حق الإمتياز القانوني الذي تمنحه وزارة السياحة.[2]

أ- الإمكانيات التاريخية و الثقافية:

تنفرد الجزائر بمعالم تاريخية و حضارية متنوعة نتيجة احتكاكها بالعديد من الحضارات عبر مختلف العصور، مما جعلها مهدا للحضارة الإنسانية و شاهدا حيا على انتمائها للفضاء الإسلامي، المتوسطي و الإفريقي فعلى مر العصور توالت على الجزائر عدة حضارات مختلفة.

و من الآثار سبعة مناطق أثرية صنفتها قائمة التراث العالمي التاريخي و هي: حظيرتا الطاسيلي "ناجر"، و الأهقار في مدينة تمنراست، بالإضافة إلى مدينة تيبازة التي أسسها الفينيقيون،وادي مزاب و هي هضبة صخرية كلسية، حي القصبة في مدينة الجزائر، قلعة بني حماد تقع بالمعاضيد شمال شرق ولاية المسيلة على بعد 36 كم[3]، جميلة تقع بسطيف و هي من أقدم المدن الرومانية بالجزائر، الطاسيلي و التي تحتوي على أكثر من 15000 لوحة تعكس تحولات المناخ و هجرة الحيوانات و تطور الحياة البشرية في الصحراء

[1] موسى سعداوي، زروقي صدوقي،السياحة في الجزائر و دورها في التنمية الإقتصادية، مجلة الإدارة و التنمية للبحوث و الدراسات، بدون مجلد ،،العدد الثاني،بدون سنة نشر،أو شهر أو فصل، ص106-ص 107..

[2] سعداوي ، صدوقي ،المرجع نفسه، ص 107.

[3] خديجة عزوزي ، ربيع بلالية ، مرجع سابق،ص85.

خلال 6000 سنة قبل الميلاد، بالإضافة إلى اهتمام الشباب بالصناعات الحرفية و التقليدية حسب المناسبات يسمح للسياح باكتشاف هذه القدرات و المواهب.

إضافة إلى هذه الموارد الثقافية فإن الحضارات التي توالت على مر العصور تركت إرثا ثقافيا و تاريخيا و دينيا يتواجد في أغلب مناطق الجزائر و أهمها:

1/ الحضارة الرومانية: "تيمقاد"،"جميلة"، "تيبازة"، "شرشال"، "قالمة"،" تبسة".[1]

2/ الحضارة الإسلامية: من أهم المعالم القديمة للحضارة الإسلامية بحيث لا تزال في العديد من المواقع الأثرية نجد: قلعة بني حماد بالمسيلة، و المنصورة بتلمسان، و الجزائر العاصمة بمساجدها العتيقة، دون نسيان الزوايا و من بينها: زاوية التيجانية، الرحمانية، و التي تعتبر منتوج سياحي رائع.

3/ المرحلة الإستعمارية: شهدت هذه الفترة وجود عدة فنادق كانت موجهة للأوربيين ، بالإضافة لهذافإن المواقع الحربية و المعتقلات أصبحت مناطق تاريخية و أثرية.[2]

[1] صورية مساني ، رشيدة مساني ، القطاع السياحي و رهانات التنويع الإقتصادي،من الكتاب الجماعي القطاع السياحي و رهانات التنويع الاقتصادي،جامعة العربي تبسي،جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، المرجع نفسه ، ص263.

[2] مساني ، المرجع نفسه ص 264.

خلاصة الفصل:

تعرفنا في هذا الفصل على المفاهيم الرئيسية للسياحة على اختلافها و تنوعها حسب وجهات نظر الباحثين كل حسب توجهه و إيديولوجيته، كما تعرفنا على أركان و خصائص و أنواع النشاط السياحي ، بالإضافة إلى أننا تعرفنا على أسس السياحة بما فيها الطلب و العرض السياحيين، التسويق السياحي، الإيرادات السياحية و غيرها، دون أن ننسى عناصر و مؤهلات الجذب السياحي في الجزائر.

حيث تعتبر السياحة قطاع مهم و حافز لإقتصاد الدول و يتوقف نجاح هذا القطاع على مدى نجاح الأجهزة المكلفة للسياحة لجذب السياح و احتلال مراتب متقدمة في قطاع السياحة.[1]

[1] خديجة عابر، اقتصاد السياحة و سبل ترقيتها في الجزائر(مديرية السياحة و الصناعات التقليدية بولاية مستغانم)، مذكرة تخرج تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، غ منشورة،جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم-كلية العلوم التجارية و الإقتصادية و علوم التسيير، ص13-ص14.

الفصل الثاني: التنمية السياحية والتنمية الإقتصادية.

تمهيد:

تعتبر تنمية السياحة جزء أساسي من التنمية الإقتصادية بحيث تؤثر فيها بشكل مباشر إيجابيا أو سلبيا، و تكتسب التنمية السياحية أهمية متزايدة، كونها تؤمن موارد مالية إضافية للسكان و تعمل على تحسين ميزان المدفوعات، فهي تمثل إحدى الصادرات الهامة الغير منظورة، و عنصرا هاما من عناصر النشاط الإقتصادي، وتبعا لما تم ذكره مسبقا أنه يترتب على التنمية السياحية مجموعة من التأثيرات على التنمية الإقتصادية و الإجتماعية. و عليه سنتطرق من خلال هذا الفصل إلى التأصيل التاريخي لمفهوم التنمية بصفة عامة و التنمية السياحية بصفة خاصة و علاقتها بالتنمية الإقتصادية و مدى التأثير فيها من خلال هذين المبحثين.[1]

[1] وفيدة خرفي ، مرجع سابق، ص27.

المبحث الأول: ماهية التنمية السياحية.

استنادا لما تم الإشارة إليه سابقا أن مفهوم التنمية السياحية هو تعظيم الدور الذي يمكن أن يكون عليه النشاط السياحي في نمو الإقتصاد الوطني، بحيث أن التنمية السياحية لها محدداتها وعواملها و التي تربطها لا محالة بمفهوم التنمية الإقتصادية باعتبار أنها تسعى إلى تعظيم الأرباح و الإيرادات و المنافع الإقتصادية و هذا ما سيتضح من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: لمحة عن مفهوم التنمية.

طرحت قضية التنمية في الدول المستقلة في آسيا و إفريقيا و أمريكا اللاتينية بعد أن حصلت هذه الدول على استقلالها السياسي، و لكن هذا الإستقلال لم يكن هو الغاية النهائية،مما حدى بهذه الدول أن تبذل جهودا كبيرة لتحريرها من التبعية للخارج، باعتبار أن الإستقلال السياسي هو بداية للتطور الإقتصادي و الإجتماعي على حد سواء، و أن هذا التطور لا يتأتى إلا من خلال الخطط التنموية التي تتناول مجمل الجوانب الإقتصادية و الإجتماعية.

و بالتالي أصبح مفهوم التنمية من المفاهيم الشائعة و الكثيرة الإستعمال سواء كان من خلال الحكومات و هيئاتها المختلفة، أو من خلال المؤسسات غير الحكومية أو الأفراد، و لهذا أصبحت التنمية مفهوما منتشرا باعتبارها وسيلة تستطيع الدول من خلالها مواجهة عوامل التخلف[1].

فالتنمية في شكلها العام هي تلك العملية الديناميكية تتكون من سلسلة من التغيرات الهيكلية و الوظيفية في المجتمع و تحدث نتيجة للتدخل في توجيه حجم و نوعية الموارد المتاحة للمجتمع، و ذلك لرفع مستوى

[1] ليلى لعجال، واقع التنمية وفق مؤشرات الحكم الراشد في المغرب العربي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستر ،غ منشورة،في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، تخصص الديموقراطية و الرشادة،جامعة قسنطينة، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية،2009-2010م،ص15.

رفاهية الغالبية من أفراد المجتمع عن طريق زيادة فاعلية أفراده في استثمار طاقات المجتمع إلى الحد الأقصى.[1]

و حسب الأمم المتحدة هي: تلك العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين و الحكومة لتحسين الأحوال الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية في المجتمعات المحلية، و مساعدتها على الإندماج في حياة الأمة و المساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع.

أي هي توفير عمل منتج و نوعية من الحياة الأفضل لجميع الشعوب و هو ما يحتاج إلى نمو كبير في الإنتاجية و الدخل و تطوير للمقدرة البشرية و حسب هذه الرؤيا فإن هدف التنمية ليس مجرد زيادة الإنتاج بل تمكين الناس من توسيع نطاق خياراتهم و هكذا تصبح عملية التنمية هي عملية تطوير الذات و ليست عملية تعظيم المنفعة أو الرفاهية الإقتصادية فقط بل الإرتفاع في المستوى التعليمي و الثقافي و الإقتصادي معا و يبين ذلك أن حاجات الإنسان كفرد ليست كلها مادية و لكن تحتوي أيضا على العلم و الثقافة و حق التعبير و الحفاظ على البيئة و ممارسة الأنشطة وحق المشاركة في تقرير شؤون الأفراد بين الأجيال الحالية و المستقبلية[2]

أولا:التنمية باعتبارها مرادفا للنمو الإقتصادي:[3]

ويعد نموذج روستو المعروف بإسم مراحل النمو أحد النماذج المشهورة التي تعكس مفهوم عملية التنمية و محتواها في هذه المرحلة حيث صنفها إلى خمس مراحل هي:

[1] حجيلة رحالي ، رفيقة بوخالفة ،التنمية من مفهوم تنمية الإقتصاد إلى مفهوم تنمية البشر ، مجلة التنمية والمجتمع، مجلد 2016، العدد 03 ،(31-12-2016)، المركز الجامعي لولاية تيبازة،ص02.

[2] رحالي،بوخالفة،المرجع نفسه،ص03.

[3] حميدة بوعموشة، مرجع سابق ص46.

1- مرحلة المجتمع التقليدي: من أهم سماته غلبة الطابع الزراعي البدائي على الحياة الإقتصادية و سيطرة التقاليد و الأعراف الإجتماعية التي تعمر طويلا و سيادة الجماعات ذات النفوذ و الإقطاعيين و التطور البطيء لهذه المجتمعات.

2- مرحلة التهيء للإنطلاق: يقصد بها توفر الشروط الإقتصادية السياسية و الإجتماعية للإنتقال من نظام الإقتصاد المعيشي الزراعي المتخلف إلى نظام معاملات اقتصاد السوق المتقدم.

3- مرحلة الإنطلاق: يشترط روستو توفر شروط أساسية لهذه المرحلة منها: ارتفاع معدل الإدخارو معدل الإستثمار عند المواطنين بنسبة 10 بالمئة من صافي الدخل القومي ثم تنمية قطاع أو أكثر من القطاعات الصناعية حتى يزدهر النمو الإقتصادي القومي.

4- مرحلة النضج: تتغير هذه المرحلة بزيادة نسبة الإستثمار إلى 20 بالمئة من الدخل القومي بحيث تصبح زيادة معدل الإنتاج تفوق نسبة السكان لتزداد الصادرات و قدرة المواطنين الشرائية.

5- مرحلة الإستهلاك الوفير: تشهد المجتمعات المتقدمة في هذه المرحلة ارتفاع متوسط دخل الفرد الذي يفوق بكثير معدل ما يحتاجه في إنفاقه على المأكل و المشرب و غيرها، بالإضافة إلى زيادة نسبة السكان القاطنين بالمدن و ضواحيها بما يترتب عليه زيادة تمتع المواطنين بالخدمات الصحية ، الترفيهية، و الثقافية.[1]

ثانيا: التنمية باعتبارها مرادفا إجتماعيا:[2]

أصبحنا نسمع كثيرا عن التنمية الإجتماعية و هي التي تسعى للإهتمام بالعنصر البشري و بمكوناته المتعددة: القيم و السلوكيات و الإتجاهات، و كذلك تهتم بإعداد الفرد ككائن بشري من حيث تعليمه و تدريبه و إكسابه الخبرات و المهارات التي تجعله عنصرا إيجابيا مساعدا في عملية التنميةو ليس معيقا

[1] حميدة بوعموشة، المرجع نفسه، ص47.

[2] ليلى لعجال، مرجع سابق، ص20- ص21.

لها، كما تعمل على خلق القيادات التي تحمل مسؤولية النهوض بمجتمعاتها و إدارة شؤونها متعمدة على إمكانياتها و مواردها المادية و البشرية لتلبية حاجات أفرادها، و يمكن تحقيق أهداف التنمية الإجتماعية طبقا لهذا المفهوم من خلال:

1- إحداث تغيير مقصود لتطوير و تنظيم المجتمع المحلي باستخدام موارده المتاحة و العمل على تنميتها إلى أقصى الحدود بالإعتماد على الجهود الذاتية للمواطنين و التعاون مع جهود الدولة.
2- معالجة التخلف و تحسين البيئة و توفير الخدمات و تلبية احتياجات أفراد المجتمع.
3- تنمية الموارد البشرية و إكساب الأفراد قيما اجتماعية ترفع مستواهم، و خلق قيادات محلية قادرة على تحمل مسؤولية تنمية المجتمعات المحلية و النهوض بها، اجتماعيا و اقتصاديا و ثقافيا لأن التنمية الإجتماعية تعتمد أساسا على المشاركة الشعبية.

ثالثا: التنمية باعتبارها مرادفا سياسيا.[1]

تعد التنمية السياسية شرطا أساسيا لتحقيق التنمية الإقتصادية، و ذلك من خلال توفر الإستقرار السياسي و الأمن الداخلي للدولة، و هناك من يرى بأن التنمية السياسية هي التحديث السوسيو إقتصادي .

و في هذا الصدد حدد الباحثين بعض المؤشرات التي تمثل مقومات التنمية السياسية:

1- تحقيق المساواة بين جميع أفراد المجتمع بغض النظر عن الثقافة الفرعية أو الإختلافات أو الإنتماءات.
2- عدم تركيز السلطات في هيئة واحدة.
3- قيام السلطة على أسس عقلانية رشيدة.

[1] لعجال ،المرجع نفسه، ص 23.

4- مشاركة الجماهير في صنع القرارات ديموقراطيا.

ظهرت فيما بعد تنمية بمفهوم جديد يطلق عليها التنمية المستدامة، فهي تشير إلى معنى مختلف تماما عن التنمية الإقتصادية، بحيث ظهر لأول مرة من طرف الإتحاد العالمي للحفاظ على البيئة إذن ينظر للتنمية هنا على أنها تغيير المحيط الحيوي و تطبيق الموارد الإنسانية و المالية و الموارد الحية و غير الحية لإشباع الحاجات الإنسانية و تحسين حياة الناس، و لأجل أن توصف بالتنمية المستدامة يجب أن تأخذ بالحسبان العناصر الإيكولوجية و كذلك الإقتصادية للموارد الأساسية الحية و غير الحية، دون نسيان الإيجابيات و السلبيات الطويلة و القريبة المدى لخيارات أخرى، و عليه انبثق مفهوم التنمية المستدامة انطلاقا من الإنشغال الكبير بمصير الإنسانية و قضايا البيئة.[1]

و عليه يمكن القول بأن التنمية هي مفهوم شامل يتضمن كل الأبعاد السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية لبلوغ الهدف المنشود، و أن كل بعد يكمل الآخر، فلا يمكن قيام تنمية إقتصادية دون تنمية سياسية أو إجتماعية و هنا يتضح تكامل الأبعاد فيما بينها.

المطلب الثاني: مفهوم التنمية السياحية و محدداتها.

أولا: مفهوم التنمية السياحية:

إذا كان مفهوم التنمية الإقتصادية هي استخدام الموارد الإقتصادية المتاحة في المجتمع أحسن استخدام ممكن فإن التنمية السياحية هو تعظيم الدور الذي يمكن أن يكون عليه النشاط السياحي في نمو الإقتصاد الوطني.

[1] سعد بشاينية ،من التنمية الشاملة إلى التنمية المستدامة، بدون مجلد و مجلة و عدد ،بدون سنة أو شهر نشر، مقالة منشورة بجامعة منتوري قسنطينة،قسم علم الإجتماع،ص39-ص40.

يمكن تعريف التنمية السياحية على أنها الإرتقاء و التوسع بالخدمات السياحية و احتياجاتها و هذا يتطلب التخطيط السياحي باعتباره الأسلوب العلمي الذي يستهدف تحقيق أكبر معدل ممكن من النمو السياحي بأقل تكلفة ممكنة و في أقرب وقت مستطاع[1]

و أشارت شبر في تعريفها للتنمية السياحية على أنها جزء لا يتجزأ من التنمية الوطنية الشاملة فعرفتها على أنها قيام الدول ذات الإمكانيات السياحية بدفع المتغيرات السياحية لديها باتجاه النمو بمعدلات أعلى من أجل تحقيق أهداف التنمية الوطنية الشاملة.

و أشار الجلاد إلى أن التنمية السياحية أنها تلك العملية المركبة و المتشعبة و التي تضم عدة عناصر متداخلة مع بعضها البعض و تقوم على محاولة علمية و تطبيقية للوصول إلى الإستغلال الأمثل لعناصر الإنتاج السياحي الأولية من خلال إطار طبيعي و إطار حضاري و المرافق الأساسية العامة و السياحة المعتمدة على التقدم العلمي و التكنولوجي وربط كل ذلك مع عناصر البيئة و استخدامات الطاقة المتجددة و تنمية موارد الثروة البشرية بدورها المرسوم في برامج التنمية.[2]

ثانيا: متطلبات التنمية السياحية:[3]

تنمية الصناعة السياحية تحكمها عدة اعتبارات يجب مراعاتها، فأي خطة تنمية سياحية تتطلب تحديد المشاكل التي تعرقل تنمية الصناعة السياحية، ووضع خطط بديلة في حال حدوث طارئ، و تدريب الأيادي العاملة المتخصصة

[1] مها عبد الستار السامراني، مفهوم التنمية الإقتصادية و التنمية السياحية، (الموقع الإلكتروني: http ://uomustansiriyah .edu.lq) (تم الإطلاع عليه يوم (02/24 /2023م، على الساعة 19:49).

[2] مها عبد الستار السامراني ،مرجع سابق،ص 02.

[3] يحي سعيدي، مرجع سابق،ص99.

و التي يحتاج إليها القطاع السياحي حتى تتمكن المنشآت السياحية القيام بدورها المطلوب ووضع الأهداف الإستثمارية المتطورة لإستثمار الموارد مع توفير المناخ الإستثماري اللازم لمواكبة احتياجات الطلب السياحي المحلي و العالمي، بالإضافة إلى ضرورة دعم للقطاع السياحي و ربط خطة التنمية السياحية مع خطط التنمية الإقتصادية و الإدارية و الإجتماعية لمختلف القطاعات .

إن القيام بإدراج مشاريع استثمارية سياحية جديدة ضمن خطط التنمية يجب أن يسبق بإجراء دراسة شاملة للتأكد من الجدوى الإقتصادية لها، و يتطلب دراسة السوق السياحي من أجل تحديد تفضيلات السياح للسعي لتأمينها قدر الإمكان، و التأكد من أن تنفيذها يسمح بالمحافظة على المواقع السياحية بشكل دائم، لأن جذب السياح إلى هذه المناطق قد يعتمد على المناخ أو على الطبيعة أو على التاريخ أو أية عوامل تتميز بها المواقع السياحية و على توفير شبكة من مواقع الإيواء من كل شكل من أشكال الدخل و لكل نموذج من الرغبات، و على رفع مستوى نظافة و جودة الخدمات السياحية لكونهما يؤديان دورا هاما في تطوير التنمية السياحية.

المطلب الثالث: عوامل نجاح التنمية السياحية[1]

تختص عوامل التنمية السياحية باعتبارات تكتيكية و تجارية يجب وضعها في الإعتبار الفكرة التخطيطية لإنجاح المتجعات السياحية و جعلها قادرة على المنافسة بكفاءة في السوق العالمي، و لكي تنجح صناعة السياحة يجب أن تكون:

- قابلة للتسويق.
- لها القدرة على منافسة الأماكن الأخرى.
- مخصصة للربح و مشجعة للمستثمرين و مقدمي القروض و مديري السياحة.

[1] وفيدة خرفي ، مرجع سابق، ص33

فالتنمية السياحية كما تم ذكرها سابقا تعتمد على تنمية مختلف الموارد الموجودة بالمنطقة، لذلك كان لابد للخطة السياحية أن تكون قائمة على أساس المعرفة الدقيقة للنواحي التالية:

1/ البنية الفوقية، المرافق العامة (فنادق، محلات عامة، محلات تجارية)النقل السياحي الذي يحقق سهولة الوصول إلى المناطق السياحية و استغلال الموارد السياحية بهذه المناطق.

2/ توافر المعلومات عن السوق السياحي المحلي و العالمي له تأثير مباشر على نوعية البرامج و المشروعات الإستثمارية و تحديد حجم الطلب المرتقب.

3/ معرفة الظروف الإقتصادية و الإجتماعية للإقليم.

4/ التعرف على أهداف خطط التنمية للدولة ككل و لكل إقليم على حدة و تحديد دور القطاع السياحي في هذا الإطار الكبير.[1]

المطلب الرابع: علاقة التنمية السياحية بالتنمية الإقتصادية.

من خلال التعريف الذي تم التطرق إليه يتضح أن هناك علاقة وطيدة بين التنمية السياحية التي تؤثر بشكل مباشر على التنمية الإقتصادية و لكون السياحة نشاط يرتبط بالكثير من القطاعات الإقتصادية الأخرى فهي تساعد على دفع عجلة التنمية و تساهم في:

-**زيادة الدخل الوطني**: تلعب السياحة دورا إيجابيا في الحصول على الإيرادات من العملة الصعبة.

[1] خرفي ،المرجع نفسه، ص34.

–خلق فرص العمل: تستطيع الأنشطة خلق فرص أكثر من الأنشطة الإقتصادية الأخرى بسبب طبيعة النشاط السياحي و كذلك كثرة التشابكات لبن القطاع السياحي و القطاعات الإقتصادية الأخرى.[1]

-إحداث التنمية المتوازية: التنمية المتوازية تعني الإهتمام بتنمية المناطق التي تعرضت للإهمال و إنشاء استثمارات سياحية في مناطق سياحية كما هو الحال بالنسبة للجنوب الجزائري الذي يعتبر منطقة سياحية تهدف من ورائها الدولة إلى تشجيع المستثمرين الخواص بالإهتمام بهذه المناطق قصد تنشيط السياحة بها.

-زيادة الإيرادات العامة للدولة: و ذلك من خلال فرض رسوم و ضرائب متنوعة تفرضها الدولة على الأنشطة السياحية و ما يتصل بها مثل: ضرائب الدخل على المنشآت السياحية و على العاملين في القطاع السياحي و الضرائب المحلية و الرسوم الجمركية على السلع و المعدات و رسوم العبور و مختلف الجباية الأأخرى التي تهدف الدولة الحصول عليها و للقطاع السياحي دور فعال في تحصيل الموارد للدولة.

-تخفيض عجز الصادرات غير المنظورة و الإيرادات للسياحة: تعني كل ما ينفقه السائح داخل الدولة سواءا كانت داخلية أو خارجية، كل ما ينفقه السائح بالإقامة بإحدى المحطات المعدنية قصد العلاج و على وسائل النقل المختلفة و ما ينفقه على المأكل و المشرب و الرسوم التي يتحملها مقابل زيارة بعض الأماكن الأثرية.[2]

[1] خالد خرفي ، الصناعة الفندقية و دورها في تحقيق التنمية الإقتصادية دراسة حالة فندق الأوراسي مذكرة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة في علوم الاقتصاد،جامعة الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير،2006-2007م،ص40.

[2] خرفي ، المرجع نفسه،ص41.

المبحث الثاني: أسس و محددات التنمية الإقتصادية.

مما لا شك فيه بأن التنمية الإقتصادية لها عناصرها و مصادر تمويلها و مؤشرات قياسها، و ذلك كون التنمية تسعى و تمكن الإقتصادات الفقيرة و البدائية من أن تتطور و تزدهر و أن تكون حاسمة في الكثير من الدول المختلفة و ذات أهمية كبيرة ، إذ أن نجاحها يتطلب توفير مجموعة من العناصر لتكون الرافعة الأساسية لتحقيق الأهداف المرجوة، بحيث يعتقد الإقتصاديين و السياسيين أن أهم عقبة تقف أمام التنمية الإقتصادية في الدول النامية هي افتقارها إلى الموارد الحقيقية اللازمة لتكوين رؤوس الأموال، و يرجع ذلك إلى أن الطلب على رأس المال يحكمه الميل إلى الإستثمار، و الذي يتحدد أساسا بسعة السوق، و أن عرض رأس المال تحكمه الرغبة و المقدرة على الإدخار، و طالما أن الدخول منخفضة نتيجة لانخفاض القدرة على الإنتاج، فإن القدرة على الإدخار كذلك تكون منخفضة، بحيث أن التنمية الإقتصادية تتطلب في أولى مراحلها كسر هذه الدائرة الخبيثة، و الخروج من نطاقها، و العمل بكافة الوسائل على تكوين رؤوس الأموال المطلوبة لعمليات النمو الإقتصادي، فالإستثمار يؤدي من ناحية إلى توفير الدخل و من ناحية أخرى زيادة القدرة الإنتاجية.[1]

[1] التنمية الإقتصادية، مفهومها، عناصرها، أهدافها، أهميتها، نظرياتها و مصادر تمويلها، من الموقع الإلكتروني http://starshms.com (تم الإطلاع عليه يوم 16 مارس 2023 م، على الساعة 13.34).

المطلب الأول:تعريف التنمية الإقتصادية و عناصرها.

شهد العالم بعد الحرب العالمية الثانية اهتماما واسعا في مسألة النمو الإقتصادي و التنمية الإقتصادية سواءا على الصعيد على السياسات الحكومية، و قد تبلور هذا الإهتمام في نشوء ثلاثة مشروعات تبلورت في:

1- مشروع دولة الرفاهية في أوربا الغربية و أمريكا الشمالية استنادا إلى نظرية كنز التدخلية و تحت وطأة المنافسة مع الإتحاد السوفياتي.

2- مشروع الدولة الإشتراكية السوفياتية التي ترفع شعار الماركسية اللينينية.

3- مشروع التنمية في بلدان العالم الثالث القائم على أساس تدخل الدولة من خلال ممارسات شعبوية، وقد عانى هذا المشروع في مختلف بلدان العالم الثالث من أزمات و صعوبات و تعرض لتحديات داخلية و خارجية.[1]

و لقد شكلت التنمية الإقتصادية في الدول السابقة الذكر و التي نالت استقلالها حديثا هدفا أساسيا لحكوماتها، و سعت تلك الحكومات تحقيقها بكل الوسائل و الطرق بحيث أن التنمية في هذه البلدان واجهتها صعاب محلية و دولية فمحليا اصطدمت بالناس الذين عاشوا لقرون طويلة في ظل التخلف و الجهل و المرض، التي تحولت إلى قوة مؤثرة تعيق سياسات التنمية المنتهجة من طرف الحكومات، أما على المستوى الدولي فدخلت برامج التنمية في الصراع السياسي في إطار ما يعرف بالإستقلال و التبعية و قد نتج عن التنمية عدة مشاكل إقتصادية أصابت اقتصاد الدول النامية و مثال عن ذلك: أزمة الديون الخارجية و التي لم تتمكن المجموعات الدولية من وضع علاج ناجع لها.[2]

[1] ليلى لعجال، مرجع سابق،ص20.

[2] لعجال، المرجع نفسه، ص 21.

و تعرف التنمية الإقتصادية بصفة عامة على أنها العملية التي يتم من خلالها الإنتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم و ذلك يقضي إحداث تغيير في الهياكل الإقتصادية، و بالتالي فهي تتصرف إلى إحداث زيادة الطاقة الإنتاجية للموارد الإقتصادية، كما تعبر على عملية رفع مستوى الدخل القومي، بحيث يترتب على هذا ارتفاع في متوسط نصيب دخل الفرد، كما أنه من مضامينها رفع انتاجية فروع الإنتاج القائمة خاصة في دول العالم الثالث كالقطاع الزراعي و قطاع المواد الأولية.[1]

و تعرف التنمية الإقتصادية كذلك بأنها العملية التي تهدف لتطوير نمو اقتصاد الدول المختلفة، و يتم ذلك من خلال تنفيذ الكثير من الخطط التطويرية العديدة التي تقوم بتقدم و تطور الدول، و بالتالي سيؤثر ذلك بشكل إيجابي على المجتمع من خلال تنفيذ مجموعة عديدة من الإستراتيجيات الإقتصادية الجيدة، كما يتم تعريفها أيضا بأنها سعي جميع المجتمعات لأن تقوم بزيادة قدرتها الإقتصادية من أجل الإستفادة من جميع الثروات التي تكون متاحة بالبيئة، و على وجه التحديد بالمناطق التي لا يوجد بها تنوع إقتصادي و سوف يؤثر ذلك بصورة سلبية على البيئة المحلية بوجه عام.[2]

و يتم تمويل التنمية الإقتصادية من مصادر تمويل داخلية و أخرى خارجية و تتمثل المصادر الداخلية في:

- الإدخار الحكومي.
- الضرائب
- الإدخار العائلي
- التمويل التضخمي

[1] حجيلة رحالي ، رفيقة بوخالفة ، مرجع سابق ص02.

[2] بلال آنجي ، بحث كامل عن التنمية الإقتصادية، من الموقع الإلكتروني http//www.almaral.com (تم الإطلاع عليه يوم (2023/02/28) على الساعة 18.35).

و كذلك تنقسم مصادر التمويل الخارجية إلى ثلاثة مصادر:

- الإستثمارات الأجنبية
- المنح و الإعانات.
- القروض الخارجية.[1]

المطلب الثاني: أساليب التنمية الاقتصادية.

هناك عدة أساليب للنهوض بالتنمية الإقتصادية أهمها:

- توفير رأس المال الملائم و اللازم للتنمية بشريا و ماديا.
- أنظمة التعليم المعتمدة في إعداد قوة العمل.
- تطوير آليات الإختيار و التعيين.
- خلق نظام الحوافز و المكافآت التشجيعية.
- توفير المناخ الإقتصادي و الإداري المناسب.
- إعداد و تأهيل اليد العاملة بمختلف التخصصات و المهارات إضافة إلى الكفاءات.

هذه الأساليب هي روافد في زيادة الدخل القومي الفردي، و ينعكس إيجابا على المستوى الصحي و التعليمي و تقود إلى زيادة الإنتاجية و إلى تحقيق تنمية بكافة أبعادها.[2]

[1] ليلى لعجال، مرجع سابق،ص21.

[2] ياسين بوضياف ، التنمية الإقتصادية في الجزائر بين متطلبات الحاضر و رؤية مستقبلية، بدون مجلة وعدد و مجلد، مقال لجامعة شلف، ص188.

إن نجاح التنمية الإقتصادية يقتضي توفر عدة عناصر لتكون الرافعة الحقيقية لتحقيق أهدافها و غاياتها ، و أهم هذه العناصر ما يلي:

1/ خلق الإطار الملائم: لنجاح التنمية الإقتصادية لابد من إحداث تغييرات متعددة في المجالات السياسية و الإجتماعية و الثقافية في المجتمع. أما من الناحية السياسية فتتطلب التنمية قيام سلطة سياسية نابعة من الفئات الإجتماعية ذات المصلحة الأساسية في التنمية الإقتصادية. أما من الناحية الإجتماعية و الثقافية فتتطلب التنمية الإقتصادية إحداث تغييرات جوهرية في نظام التعليم القائم على مواجهة حاجات الثورة الصناعية و التكنولوجية.

كما تتطلب التنمية الإقتصادية لنجاحها وجود كفاءات إدارية و تنظيمية ملائم،وذلك من أجل رفع معدل الإستثمار.

2/ التصنيع: يعتبر التصنيع عنصرا أساسيا لعملية التنمية الإقتصادية، و مظهرا من مظاهر قوة الدولة و عظمتها، و مجالا لزيادة فرص العمل للجميع، ووسيلة لاستثمار الموارد الوطنية، و أداة لمنع استغلال ثرواتها من قبل الدول الأخرى، كما يؤدي التصنيع إلى توزيع الإقتصاد الوطني في الدول النامية، فقطاع الصناعة يتمتع بآثار جذب قوية يمارسها على أجزاء الإقتصاد الوطني و كذلك القضاء على الإختلالات الهيكلية السائدة في المجتمعات النامية.

3/ رفع المستوى الإستثماري(التراكم الإستثماري): تقتضي التنمية الإقتصادية المواد العينية اللازمة لها، و على ذلك فهي بحاجة إلى رؤوس الأموال لتحصل بها على هذه المواد، من أجل رفع مستوى الإستثمار بالبلدان النامية و خاصة أن مستوى التصنيع منخفض بها، فقد يتطلب رفع مستوى الإستثمار في الدول النامية الإعتماد على الخارج في الحصول على المعدات من آلات و سلع استثمارية لازمة لتحقيق خطة الإستثمار، إذ أن الإرتفاع بمستوى المدخرات المحلية لا يكفي لتوفير حاجات التنمية، كما أن ضيق

السوق المحلية يجبر الدولة على توسيع حجم السوق هذا من جهة، و من جهة أخرى لتحقيق الإستثمار المطلوب في الزراعة و قطاع رأس المال الإجتماعي، و اللازمة لنجاح عملية التصنيع.[1]

المطلب الثالث: مصادر تمويل التنمية الإقتصادية

و من أهمها الإدخار الإختياري الذي يمكن تعريفه بأنه المبلغ الذي يقتطع اختياريا من دخل الفرد، و لا ينفق على الإستهلاك و لا يكتنز في نفس الوقت، و هو ينقسم إلى قسمين: مدخرات القطاع العائلي، و مدخرات قطاع الأعمال.

1/ مدخرات القطاع العائلي: من وجهة نظر إقتصادية، فإن هناك مدخرات القطاع العائلي و التي تتمثل في الفرق بين الدخل المتاح(أي الدخل بعد طرح كل الضرائب و الرسوم المحتملة منه) و الإستهلاك الذي يقوم به هذا القطاع، و يلعب الإدخار العائلي دورا كبيرا في تمويل التنمية الإقتصادية و هو ينشأ من مجموعة مصادر نوجزها فيما يلي:

- المدخرات التعاقدية: كأقساط التأمين و المعاشات و حصيلة الصناديق المختلفة التي تنشئها الهيئات و المؤسسات.
- الزيادة في الأصول النقدية الخاصة بالأفراد، و التي يحتفظون بها بشكل ودائع لدى صناديق التوفير أو البنوك، سواءا كانت حسابات آجلة أو جارية.
- الإستثمار المباشر في اقتصاد الأراضي و المزارع و المتاجر و المساكن، و التي تنتشر في البيئات الريفية حيث يصاحب الإستثمار الإدخار.[2]

[1] التنمية، مفهومها، عناصرها، أهدافها ومصادر تمويلها، من الموقع الإلكتروني http://starshams.com يوم(2023/03/25)، على الساعة 15.30.

[2] التنمية الإقتصادية، مفهومها، عناصرها، أهدافها، ومصادر تمويلها، الموقع الإلكتروني http://starshams.com يوم 2023/03/25) على الساعة 18.45.

- سداد الديون و مقابلة التزامات سابقة.

2/مدخرات قطاع الأعمال: تعتبر مدخرات هذا القطاع أهم مصادر الإدخار، سواءا كانت قطاعا خاصا أو عاما، و على النحو التالي:

أ- ادخار قطاع الأعمال العام: تمثل مدخرات هذا القطاع أرباح المشروعات العامة (مؤسسات تجارية كبيرة و مشروعات صناعية) و التي تعود ملكيتها للدولة، و يتوقف حجم المدخرات في هذا القطاع على حجم الفائض المتولد فيه.

ب-مدخرات قطاع الأعمال الخاص: و هي ذلك الجزء غير الموزع من الأرباح التي تحققها مشروعات القطاع الخاص و يشمل المصانع الصغيرة و المتوسطة.

و تمثل مدخرات هذا القطاع نسبة هامة من المدخرات الموجهة للإستثمار في الإقتصاديات المتقدمة و هي كذلك تتأثر بمجموعة من الإعتبارات منها ارتفاع العبئ الضريبي.

المطلب الرابع: مؤشرات قياس التنمية الإقتصادية.

تعتبر المؤشرات الإقتصادية جزءا مهما من مجموعة المؤشرات المستعملة في دراسات التنمية بشكل عام، و ذلك إلى جانب مجموعة المؤشرات الإجتماعية و الثقافية، و من بين أهم مؤشرات التنمية الإقتصادية و التي تستخدم في الحكم على مدى تقدم أو تأخر اقتصاديات الدول بعضها عن بعض :

1- مؤشر الناتج المحلي(gdp): هو أحد أهم المؤشرات الإقتصادية التقليدية التي تقيس النمو الإقتصادي، فكلما ارتفع هذا المؤشر، كان ذلك دلالة على تقدم اقتصاد الدولة.

2- نصيب الفرد من الناتج المحلي: و هذا المؤشر يشير إلى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، و هو تعبير لقيمة السلع و الخدمات التي ينتجها الفرد الواحد في دولة ما، و يساوي مجمل الناتج المحلي

مقسوما على عدد السكان، فكلما ازداد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي دل ذلك على نمو الإقتصاد.[1]

3- نسبة الإستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي: و هو يقيس نسبة مجمل الإستثمارات إلى مجمل الناتج المحلي، لذا فإن ارتفاع هذا المؤشر يعني تمويل جيد للنشاطات الهادفة إلى تحقيق التنمية الإقتصادية.

4- نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي: و هو نسبة الدين الخارجي بالنسبة لأية دولة إلى مجمل ناتجها المحلي ، و من الأفضل أن تكون هذه النسبة في أدنى مستوياتها.

5- مستوى التضخم: يعرف مستوى التضخم بأنه المعدل السنوي للتغير في أسعار المستهلك في سنة معينة مقارنة بأسعار المستهلك في السنة السابقة، فهو مؤشر لارتفاع أسعار السلع الأساسية بشكل واضح، مما يؤثر على الظروف المعيشية، و كلما انخفض مستوى التضخم تقدم الإقتصاد.

6- مشاركة القطاعات الإقتصادية الرئيسية(الصناعة، الزراعة، السياحة) في الناتج المحلي الإجمالي: و تعتبر زيادة مشاركة هذه القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي دليلا مهما في تحقيق التنمية الإقتصادية.[2]

7- الفائض في الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي:

يعتبر الميزان التجاري لدولة ما هو الفرق بين القيمة النقدية لصادرات هذه الدولة و القيمة النقدية لوارداتها، خلال فترة زمنية معينة، عادة ما تكون سنة، و الميزان المفضل و هو ما يسمى بالفائض التجاري الذي تكون فيه قيمة الصادرات أكثر من قيمة الواردت.أما الميزان غير المفضل للدولة، هو الذي تكون

[1] التنمية الإقتصادية ، عناصرها، أهدافها، أهميتها، نظرياتها و مصادر تمويلها starshams.com // : http ،تم الإطلاع عليه يوم(2023/03/16)، على الساعة 18:30.

[2] التنمية الإقتصادية ، عناصرها، أهدافها، أهميتها، نظرياتها و مصادر تمويلها starshams.com // : http ،(تم الإطلاع عليه يوم(2023/03/16)، على الساعة 18:30.

فيه الواردات أكثر من الصادرات، و هو ما يسمى بالعجز التجاري.فكلما كان الميزان التجاري كبيرا دل ذلك على ارتفاع مستوى التنمية الإقتصادية.

8- مستوى الفقر: الفقر هو أدنى مستوى للمعيشة، و يعتبر من لايحصل عليه من ضمن الفقراء، و يسمى هذا المستوى الأدنى من المعيشة " خط الفقر"، و هو مؤشر يمكن من خلاله الحكم على مقدار التطور في التنمية الاقتصادية، فكلما ارتفع مستوى خط الفقر كانت الدولة بعيدة عن التنمية الإقتصادية.

9- مستوى البطالة: كما هو الحال في مستوى الفقر، فإن ارتفاع نسبة العاطلين عن العمل دلالة على انخفاض مستوى التنمية الإقتصادية.

10-معدل نمو السكان: يساهم النمو السكاني المرتفع في زيادة الضغوط الإقتصادية الداخلية و الخارجية، و ارتفاع الطلب على الخدمات، مما يشكل عبئا متزايدا على التنمية الإقتصادية.[1]

[1] التنمية الإقتصادية ، عناصرها، أهدافها، أهميتها، نظرياتها و مصادر تمويلها starshams.com // : http ،(تم الإطلاع عليه يوم(2023/03/16)، على الساعة 18:30.

المبحث الثالث: التنمية الإقتصادية و القطاع السياحي.

إن الملاحظ من التجارب العملية لكثير من البلدان التي خطت أشواطا متقدمة في الميدان السياحي، أن الخطط و الإستراتيجيات التي تبنتها ما هي إلا جزء من خطط التنمية الإقتصادية و الإجتماعية، و بالتالي فلا يمكن تصور وجود تطور في القطاع السياحي بدون تنمية اقتصادية فكلاهما يكمل الآخر، و من المعروف أن السياحة لها تأثيراتها المباشرة في التنمية الإقتصادية، فإذا أردنا النجاح في مضمار السياحة، فينبغي أن تكون الخطة السياحية خطة شاملة، و هذا يتطلب أن تطبق عليه نفس الأسس التي تستند إليها القطاعات الأخرى للدول: كالصناعة، والزراعة و البترول إلخ.، فالفعل السياحي يؤدي إلى انتقال الأموال من جيوب السائحين إلى جيوب أصحاب السلع و الخدمات المقدمة، و لاشك أنه كلما تدفق حجم الحركة السياحية زاد الإنفاق العام على السلع الإستهلاكية مما ينشط هذه الخدمات.[1]

المطلب الأول: مستلزمات التنمية الإقتصادية و تحدياتها.

أ- مستلزمات التنمية الإقتصادية:

1/ تجميع رأس المال: هذه العملية يتطلب وجودها توفر حجم مناسب من الإدخارات الحقيقية بحيث يتم من خلالها توفير الموارد لأغراض الإستثمار بدلا من توجيهها نحو مجالات الإستهلاك، ورغم أن محاولات تقدير رأس المال المطلوب قد تكون قليلة الفائدة و تواجه صعوبات كبيرة في الواقع العلمي، إلا أنها يمكن أن تشير لنا بأن البلدان النامية إذا ما أرادت أن يرتفع فيها الدخل الحقيقي بشكل أكبر، أي تحقيق تنمية أسرع فإنه من الضروري أن تجمع أكبر قدر ممكن من المال مقارنة بما تملكه في الوقت الراهن.[2]

[1] عواطف خلوط ، السياحة و التنمية الإقتصادية و الإجتماعية، مجلة الرؤى الإقتصادية،بدون مجلد، العدد الثالث(ديسمبر 2012م)،ص254.

[2] رفيق بودربالة، مرجع سابق، ص89.

2/ الموارد الطبيعية: ما يمكن ملاحظته أن البلدان المتقدمة بفعل حالة التطور و التقدم التكنولوجي الذي حققته تستطيع تعويض النقص في الموارد الطبيعية عن طريق رأس المال الوفير و المرتفع و كذا كفاءة العنصر البشري و بالتالي تنتج بدائل صناعية تعوضها عن بعض المنتجات الطبيعية، غير أن الوضع في البلدان النامية يكون مختلفا إذ يتضح فيها ضعف و قلة في رأس المال بالإضافة إلى انخفاض كفاءة العنصر البشري و بالتالي ضعف في التصدير و الإستيراد لما تحتاجه من مواد، و عليه يمكن القول أن الموارد الطبيعية من أهم عناصر التنمية.[1]

3/ التكنولوجيا: تعرف التكنولوجيا على أساس أنها الجهد المنظم الرامي لاستخدام نتائج البحث العلمي في تطوير أساليب العمليات الإنتاجية بالمعنى الواسع الذي يشمل الخدمات و الأنشطة الإدارية و ذلك بهدف التوصل إلى أساليب جديدة يفترض أنها أجدى للمجتمع.

والتكنولوجيا تساهم في:

- زيادة القدر المتاح من الموارد الطبيعية الموجودة عن طريق الإكتشاف والإبتكار.
- اكتشاف طرق انتاج جديدة تتيح زيادة الإنتاج و تحسين النوعية.

و قد تزايد الإهتمام بالتكنولوجيا من خلال قدرتها على انتاج و ابتكار سلع جديدة ووسائل انتاج جديدة، التي من شأنها أن ترفع من جودة و نوعية و كمية الإنتاج و بالتالي تحقيق فائض معتبر و من ثمة تحقيق التنمية و المساهمة في النمو الإقتصادي.[2]

4/ الموارد البشرية: عملية التنمية الإقتصادية تستلزم العنصر البشرري القادر على إدارتها و تطويرها بما يتلاءم و حاجة الدولة في إطار سعيها لتحقيق التنمية و لذلك يذكر أن فشل برامج التنمية في الدول

[1] بودربالة، المرجع نفسه، 90.

[2] وفيدة خرفي ، مرجع سابق، ص43.

النامية كثيرا ما يكون ناجما عن افتقار للعمالة الماهرة و الفنية و ليس لعدم توفر الوسائل المالية، و هذا ما دفع للقيام بالعديد من الدراسات الإقتصادية حول الموارد البشرية و دورها في عملية التنمية حتى صنفت من أهم متطلبات التنمية الإقتصادية و التنمية بصفة عامة.[1]

ب- تحديات التنمية الإقتصادية:

1- زيادة عدد السكان: إن الزيادة العشوائية في عدد السكان، و الناتجة عن ثقافة إجتماعية تحتاج إلى تصويب و تصحيح، تعتبر من أشد المعيقات فتكا بأي خطة اقتصادية تنموية طموحة، فالعدد الكبير من السكان يشكل ضغطا كبيرا على الموارد و الخدمات المقدمة للمواطنين، الأمر الذي يزيد من الأعباء الملقاة على عاتق المسؤولين و صناع القرارات، خاصة الإقتصادية منها، تتضمن الزيادة في عدد السكان أيضا تلك الزيادة في عدد السكان أيضا تلك الزيادة الناتجة عن الهجرات و غيرها.

2- انخفاض مستوى العامل البشري: يعتبر بناء العوامل البشرية من أهم عوامل نجاح أي خطة اقتصادية، و هذا يتطلب تحسين مخرجات التعليم على اختلافها، بحيث ينبغي توفير تدريب ملائم لخريجيها إلى جانب بيئات عمل لا تستقطب من دول أخرى.

3-العوائق التكنولوجية و التنظيمية: إن دفع عجلة التنمية الإقتصادية يتطلب ضرورة توافر أساليب عمل حديثة و تنظيمات عضرية و موارد بشرية ملائمة ، كما يتطلب ذلك ضرورة الإبتعاد عن الأساليب النقدية و المعقدة، و العمل على إدخال العنصر التكنولوجي لما لذلك من إسهامات ضرورية للنجاح التنموي.

إلا أن عدم القدرة على إدخال التكنولوجيا الحديثة نتيجة لعدم توفر البيئة الملائمة يعتبر عائقا في وجه التنمية الإقتصادية.

[1] رفيق بودربالة، مرجع سابق، ص91.

4-عدم القدرة على وجود الحلول المبتكرة: تظهر هذه المشكلة بشكل كبير وواضح لدى بعض المجتمعات التي تعتمد على الوسائل التقليدية لأداء أعمالها، و لعل أبرز مثال على ذلك اعتماد الكثير من المجتمعات و الدول اعتمادا كاملا على الفاتورة النفطية عن طريق بذل مجهود إضافي في إيجاد و تطبيق الوسائل البديلة، بحيث تصر بعض الدول على استعمال النفط، الذي باتت الأمم تنفر منه و ذلك بسبب الأضرار التي يلحقها بالإنسان.[1]

5-عوائق سياسية و نظامية:

التبعية السياسية: هي ما يعاني منه معظم بلدان أمريكا الجنوبية و آسيا و إفريقيا، بالرغم من حصولها على الإستقلال السياسي، حيث أن أنظمتها القانونية مستمدة من مستعمريها، كسن التشريعات التي قد تتعارض مع الأعراف المحلية، الأمر الذي تستخدمه الدول المستعمرة كورقة ضغط على حكومات تلك البلدان.

عدم الإستقرار الأمني: إن عملية التنمية تتطلب تهيئة المناخ الإقتصادي الملائم الذي لا يتم بدون وجود مناخ سياسي فعال يمنح الإستقرا الأمني، الذي يعتبر شرطا أساسيا لجذب المستثمرين.[2]

6-عوائق إجتماعية:

هناك بعض العوائق الإجتماعية البالية و السائدة في المجتمعات خاصة النامية تقف عائقا أمام التنمية، فالعمل له مواصفات و مسؤوليات محددة، و غالبا لا يتم التعيين بناءا على القدرات و الكفاءات و

[1] محمد مروان، معوقات التنمية الإقتصادية، من الموقع الإلكتروني: http://mawdo3.com (تم الإطلاع عليه يوم 09 / 2023/03م، على الساعة 18.28).

[2] وفيدة خرفي ، مرجع سابق، ص 45.

الخبرات، و إنما على المحسوبيات العشائرية و الوساطات الطائفية و الحزبية، مما يؤدي في النهاية إلى وجود عدد كبير من العاملين وراء المكاتب، و يكون الإنتاج قليلا أو ما يمكن تسميته بالبطالة المقنعة.[1]

6-**عوائق الفساد:** يعتبر الفساد أحد عوائق التنمية الإقتصادية و له نتائج سلبية تتمثل في:

أ/ الفشل في جذب الإستثمارات الخارجية، و هروب رؤوس الأموال المحلية، فالفساد يتعارض مع وجود بيئة تنافسية حرة، و التي تشكل شرطا أساسيا لجذب الإستثمارات المحلية و الخارجية على حد سواء، و هو ما يؤدي إلى ضعف عام في توفير فرص العمل، و يوسع ظاهرتي الفقر و البطالة.

ب/هدر الموارد بسبب تداخل المصالح الشخصية بالمشاريع التنموية العامة، و الكلفة المادية الكبيرة للفساد على الخزينة العامة، كنتيجة لهدر الإيرادات العامة.

ج/الفشل في الحصول على المساعدات الأجنبية، كنتيجة لسوء سمعة النظام السياسي.

د/ هجرة الكفاءات الإقتصادية، نظرا لغياب التقدير و بروز المحسوبية و المحاباة في إشغال المناصب العامة[2].

المطلب الثاني: أهداف التنمية الإقتصادية و أبعادها.

أ- أهداف التنمية الإقتصادية:

يمكن إبراز بعض الأهداف الأساسية التي يجب أن تتمحور حولها الخطة العامة للتنمية الإقتصادية ، و من أهم هذه الأهداف ما يلي:

[1] التنمية الإقتصادية،مفهومها،عناصرها، أهدافها، أهميتها، نظرياتها و مصادر تمويلها،من الموقع الإلكتروني Http://starshams.com (تم الإطلاع عليه يوم 14 مارس2023 على الساعة 16.27).

[2] التنمية الإقتصادية،مفهومها،عناصرها، أهدافها، أهميتها، نظرياتها و مصادر تمويلها،من الموقع الإلكتروني Http://starshams.com (تم الإطلاع عليه يوم 14 مارس2023 على الساعة 16.27).

1- زيادة الدخل القومي: تعتبر زيادة الدخل القومي من أهم الأهداف للتنمية الإقتصادية ، بحيث أن الغرض الأساسي الذي يدفع بالبلدان الفقيرة للقيام بالتنمية هو انخفاض مستوى معيشة سكانها و لا سبيل للقضاء على الفقر، و تحاشي تفاقم المشكلة السكانية إلا بزيادة الدخل القومي.

2- رفع مستوى المعيشة: يعتبر تحقيق مستوى مرتفع للمعيشة من بين الأهداف التي تسعى التنمية الإقتصادية تحقيقها في الدول المتخلفة اقتصاديا، ذلك أنه من الصعب توفير الضروريات المادية للحياة ما لم يرتفع مستوى معيشة السكان.[1]

3- الإستثمار: يعد من العوامل الرئيسية التي تعزز من عجلة الإقتصاد ، و يرتكز على العديد من قطاعات الدولة إلى جانب الأنشطة التجارية الخارجية التي تكون على مستويات كبيرة.

4- تقليل البطالة و تحقيق الإستقرار الإقتصادي: لتحقيق ذلك، من المهم اتباع النقاط التالية:

- تشجيع التنويع في القاعدة التجارية و الصناعية.
- تشجيع الحصول على الحوافز الإقتصادية مقابل توفير وظائف ذات جودة عالية.
- تقليل الحواجز أمام النمو الإقتصادي.
- البحث عن مصادر جديدة لدعم التنمية الإقتصادية.

5/ تحسين الصناعة و التجارة: تشمل الأهداف الصناعية و و التجارية للتنمية الإقتصادية ما يأتي:

- الإرتباط مع الشركاء المحليين من أجل تحقيق الفوائد الإقتصادية للمنطقة.
- دعم الصناعة و المشاريع الموجودة في المنطقة.
- تشجيع تطوير البنية التحتية.[2]

[1] ياسين بوضياف ، مرجع سابق، ص187.

[2] أشرف الرفوع ، أهداف التنمية الإقتصادية، من الموقع الإلكتروني http://mawdo3.com: (تم الإطلاع عليه يوم 09 مارس 2023م، على الساعة 10.44).

ب-أبعاد التنمية الإقتصادية:

مما تقدم يتضح بأن مفهوم التنمية الإقتصادية يتضمن أبعادا مختلفة و متعددة و تشمل الآتي:

1- **البعد المادي للتنمية:** و يتضمن التأكيد على مفاهيم النمو و التحديث و التصنيع.

2- **البعد الإجتماعي الإنساني للتنمية:** و يتضمن اجتثاث الفقر و إشباع الحاجات الأساسية للغالبية من السكان، و التوزيع الأكثر عدالة للدخل.

3- **البعد السياسي:** و يتضمن التحرر من التبعية و الإستقلال الإقتصادي.

4- **البعد الدولي للتنمية:** و يتضمن مفهوم التعاون الدولي و علاقته بالتنمية في إطار المنظمات و الإتفاقيات و النظام العالمي و التكامل الإقليمي.

5- **البعد الجديد للتنمية:** و الذي ينظر إلى التنمية الإقتصادية باعتبارها مشروعا للنهضة الحضارية.[1]

المطلب الثالث: دور السياحة في تحقيق و تفعيل التنمية الإقتصادية.

1/ تدفق رؤوس الأموال الأجنبية: يمكن تلخيص بعض أنواع التدفقات من النقد الأجنبي الناتج عن السياحة في الآتي:

- مساهمة رؤوس الأموال الأجنبية في الإستثمارات الخاصة بقطاع السياحة (بناء الفنادق..).
- المدفوعات السياحية التي تحصل عليها الدولة مقابل الخدمات السياحية(الأساسية و التكميلية).
- بالإضافة إلى الإنفاق على طلب السلع الإنتاجية و الخدمات لقطاعات إقتصادية أخرى.

[1] وفيدة خرفي ، مرجع سابق، ص42.

- الإيرادات الأخرى للفنادق من السائحين.[1]

الجدول رقم01:المدخولات السياحية العالمية خلال سنتي(2006-2007).

الترتيب	الدولة	المدخولات السياحية العالمية 2006	المدخولات السياحية العالمية 2007.
1	الولايات المتحدة	85.7 مليار	96.7 مليار
2	إسبانيا	51.1 مليار	57.8 مليار
3	فرنسا	46.3 مليار	54.2 مليار
4	إيطاليا	38.1 مليار	42.7 مليار
5	الصين	33.9 مليار	41.9 مليار
6	المملكة المتحدة	33.7 مليار	37.6 مليار
7	ألمانيا	32.8 مليار	36.0 مليار
8	أستراليا	17.8 مليار	22.2 مليار
9	النمسا	16.6 مليار	18.9 مليار
10	السعودية	16.9 مليار	18.5 مليار

المصدر: مقال السياحة في الجزائر و دورها في التنمية الإقتصادية.

[1] موسى سعداوي، زروق صدوقي، مرجع سابق،ص 100.

يظهر الأثر الإقتصادي للسياحة في زيادة الدخل للعملات الأجنبية حوالي 38 بالمائة من دول العالم و من أكبر خمس مصادر لبقية الدول.[1]

2/ تحسين ميزان المدفوعات: و هذا نتيجة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في المشروعات السياحية، و الإيرادات السياحية التي تقوم الدولة بتحصيلها من جمهور السائحين، و المنافع الممكن تحقيقها نتيجة خلق علاقات اقتصادية بين قطاع السياحة و القطاعات الأخرى،

و يبين الجدول التالي حجم الدول العشر الأولى في العالم لسنتي (2009/2008).

جدول رقم02: تأثير السياحة على مداخيل بعض الدول لسنتي (2008-2009).

المرتبة	الدولة	العائد سنة 2008.	العائد سنة 2009
1	الولايات المتحدة الأمريكية	110 مليار	93.9 مليار
2	إسبانيا	61.6 مليار	53.2 مليار
3	فرنسا	56.6 مليار	49.4 مليار
4	إيطاليا	45.7 مليار	40.2 مليار
5	الصين	40.8 مليار	39.7 مليار
6	ألمانيا	40 مليار	34.7 مليار
7	المملكة المتحدة	36 مليار	30 مليار
8	أستراليا	24.8 مليار	25.6 مليار
9	تركيا	22 مليار	21.3 مليار
10	النمسا	21.6 مليار	19.4 مليار
المجموع		459.1 مليار	407.4 مليار

المصدر: مقال السياحة في الجزائر و دورها في التنمية الإقتصادية .

[1] سعداوي، زروق ، المرجع نفسه، ص 100.

يتضح من خلال الجدول بأن الولايات المتحدة الأمريكية تحتل الصدارة من حيث الإيرادات السياحية و التي تساهم بشكل كبير في تحسين ميزان المدفوعات تليها كل من إسبانيا و فرنسا و إيطاليا سنة 2008م لتتراجع هذه المداخيل بالنسبة لجميع الدول سنة 2009م.[1]

3/ الإيرادات السياحية: هي كل ما تحققه الدولة من مداخيل للسياح، و ما تحققه السياحة كوعاء ضريبي إلى جانب ما يحققه الأفراد و الشركات الوطنية.[2]

4/العمالة: يستوعب القطاع السياحي حوالي 11 بالمائة من إجمالي القوى العاملة على مستوى العالم، و ذلك لكونها تعتمد بالدرجة الأولى على المورد البشري، فعلى سبيل المثال نجد أن للسياحة أهمية كبيرة بالنسبة للمملكة العربية السعودية بحيث تعد أحد أهم المصادر الرئيسية للنقد الأجنبي بعد عائدات البترول لذلك هدفت المملكة لتنظيم خطة وطنية لتنشيط حركة السياحة من زيادة الأيدي العاملة و ارتفاع الدخل الحقيقي للفرد السعودي و دفع عجلة التنمية.

إن التوسع في بناء المشروعات السياحية يساعد في خلق فرص عمل جديدة و بالتالي ارتفاع مستوى الرفاهية الإقتصادية، و الذي يمكن أن يؤدي إلى انخفاض معدل البطالة و تحقيق السلم الإجتماعي و يزيد ثقة الجماهير في القيادة.[3]

و بحسب احصائيات المنظمة العالمية للسياحة فقد بلغ عدد العاملين في قطاع السياحة حوالي 202 مليون عامل نهاية سنة 2010، كما استوعبت القطاعات السياحية حوالي 11.8 بالمائة من إجمالي التوظيف العالمي بحلول عام 2014م.[4]

[1] يحي سعيدي، سليم العمراوي، مرجع سابق، ص103.

[2] منصورية دواودي ، عقبة خضراوي ، واقع قطاع السياحة في الجزائر و آفاق تنميتها(دراسة تحليلية)، الكتاب الجماعي القطاع السياحي و رهانات التنويع الإقتصادي، المرجع نفسه، ص121.

[3] موسى سعداوي، زروق صدوقي، مرجع سابق، ص102.

[4] يحي سعدي، سليم العمراوي، مرجع سابق، ص101.

5/ نقل التقنيات الحديثة و المتطورة: تعتبر عملية التكنولوجيا خاصة عن طريق الشركات الأجنبية من أحد الموضوعات المثيرة للجدل و يدور هذا الجدل حول عدد المحاور الرئيسية مثل:

1- مدى ملائمة المستوى التكنولوجي الذي تجلبه الشركات الأجنبية مع التغيرات البيئية داخل الدولة مثل: مدى توافر المهارات اللازمة لتشغيل الأجهزة و مدى تلاؤمها مع المعتقدات الثقافية و الروحية للدولة.

2- الآثار السلبية على المشروعات الوطنية: يمكن أن يدفع وجود الشركات لأجنبية الشركات الوطنية إلى تطوير أنظمتها الحالية حتى تستطيع الإستمرار في سوق الخدمة كما هو الحال بالنسبة لأسلوب نقل التقنيات التكنولوجية في مجال إدارة الفنادق و من أمثلة ذلك سلسلة هيلتون في جميع أنحاء العالم.[1]

6/المساهمة في خلق التوازن الإقتصادي و الإجتماعي:

*التوازن الإجتماعي: حيث تتقارب الطبقات الإجتماعية من بعضها البعض نتيجة لزيادة دخول الأفراد و العاملين في القطاع السياحي بشكل مباشر أو غير مباشر.

*النمو الحضاري: نتيجة للحركة السياحية تتجه الأنظار إلى الإهتمام الدائم و الإرتقاء بالقيم الحضارية و المعالم السياحية، فعن طريقها يتحقق التبادل الثقافي بين الدول السياحية حيث تنتقل اللغات و المعتقدات و ألوان الثقافة و بذلك يتحقق التأثير الثقافي للسياحة الذي يمثل محورا هاما من محاور التنمية في المجتمع[2]، بالإضافة إلى أن السياحة تسمح باستغلال الموارد لطبيعية المتوفرة في هذه المناطق و ما ينتج عن هذه المنافع المباشرة ما يلي:

[1] موسى سعداوي، زروقي صدوقي، مرجع سابق، ص101.
[2] حميدة بوعموشة، مرجع سابق، ص39.

- خلق استخدامات جديدة للموارد الطبيعية

- ارتفاع حصيلة الدولة من الضرائب و غيرها.

- تشجيع و تنمية القطاعات الخدماتية الأخرى المساعدة للقطاع السياحي و غيرها.

و عليه فإن نجاح قطاع السياحة يتوقف عل مدى قدرة القطاعات الخدماتية على تلبية حاجيات الأفراد كما و نوعا و توقيتا.[1]

[1] موسى سعداوي، زروق صدوقي، مرجع سابق،ص 103.

خلاصة الفصل:

مما يمكن استنتاجه أن التنمية السياحية هي أحد أهداف التنمية الإقتصادية و الإجتماعية التي تعمل على تحسين ميزان المدفوعات و تتضمن زيادات في الدخل القومي الحقيقي، فالتنمية الإقتصادية هي عملية شاملة تتناول مختلف مقومات الحياة الإجتماعية و لها أبعاد اقتصادية و اجتماعية و سياسية و ثقافية و تعتبر كذلك عملية إرادية مخططة تعمل على إزالة جميع العقبات التي تقف بوجه التنمية، معتمدة في ذلك على تخطيط شامل لمختلف الجوانب الإقتصادية و الإجتماعية للمجتمع القومي، و تسير في اتجاه محدد لتحقيق أهداف محددة الأمر الذي يتطلب عمليات التنظيم و التنسيق بين مختلف نواحي التنمية لمساعدة المجتمع في إعادة بناء كاملة، و لها أبعاد و متطلبات مختلفة، و السياحة تعتبر اليوم محركا رئيسيا من محركات التتمية الإقتصادية نتيجة عوائدها الضخمة، فهي مصدر دخل للعملات الأجنبية و التي تؤثر على ميزان المدفوعات و تؤثر على حجم العمالة.[1]

[1] وفيدة خرفي ، مرجع سابق، ص 47.

الفصل الثالث: واقع القطاع السياحي الجزائري و أثره الإقتصادي على ولاية تيبازة

تمهيد:

عانت الجزائر في العشرية الأخيرة من القرن الماضي من الوضع الأمني المتدهور و ما نتج عنه من الآثار الإقتصادية و الإجتماعية أثرت سلبا على نموها في جميع القطاعات بما فيها القطاع السياحي هذا الأخير و بالرغم من تحسن الوضع الأمني و عودة الإستقرار بكامل التراب الجزائري بداية من هذا القرن، غير أن الوجهة السياحية لم تعتبر أولوية إقتصادية أو إستراتيجية للتنمية وإنما تم وضعها فقط لتعزيز الاقتصاد الوطني من خلال إطلاق العديد من المشاريع لكن الإدراك يتطلب تعبئة جميع أصحاب المصلحة بما فيها القطاعين العام والخاص وذلك بهدف تنفيذ لخطط الإستراتيجية المحددة وصناع القرار لم يدركوا أهمية البعد الإستراتيجي للقطاع في التنمية الاقتصادية والإجتماعية [1]، مما أدى إلى تدحرج الجزائر للمراتب الأخيرة في المؤشرات السياحية العالمية، و من أجل تدارك هذا الوضع قامت الحكومة الجزائرية بإعداد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030 م و الذي تم تمديده إلى 2030 في محاولة منها لتحقيق سبل التنمية السياحية على المديين المتوسط و الطويل و من خلال هذا الفصل سنحاول تقديم واقع القطاع السياحي الجزائري من خلال المبحث الأول ، و كذلك دوره في تنمية الإقتصاد المحلي بولاية تيبازة في المبحث الثاني و ذلك بواسطة تحليل مجموعة من المؤشرات المتعلقة بالسياحة في الولاية و من ثم تقييمها.[2]

[1]Kouri djamel, le tourisme et le développement an Algérie ,sans magasine, sans volume , sans issue sans date article de l'université lunici ali blida -2-

[2] محمد رحال ، الجيلاني بن عمر، تقييم أداء القطاع السياحي في إطار مخططات التنمية السياحية في الجزائر، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر، غ منشورة، في العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسير، 2021-2022م ص41 .

المبحث الأول: القطاع السياحي الجزائري و أهم المشاريع المنجزة لتطويره.

المطلب الأول: واقع المشاريع السياحية في الجزائر خلال الفترة (1962-2020).

أولا : فترة ما بعد الإستقلال.

أصبحت الجزائر بعد الإستقلال مباشرة، دولة تبحث عن اكتشاف مناطق سياحية جديدة، على اعتبار أن ثرواتها الطبيعية عديدة و متنوعة، إضافة إلى وجود آثار حضارية غير مستغلة، فهذه الموارد الأولية السياحية وجب استغلالها، حيث اعتمدت الجزائر في هذه المرحلة على السياحة الساحلية و الحضرية بنسبة 50 بالمئة و 40 بالمئة.

و من ثم بدأ التجنيد في إعادة تنظيم الإقتصاد الوطني بصفة عامة، حيث بادرت الدولة الجزائرية في تسيير الهياكل الموروثة عن الإستعمار الفرنسي ووضع برنامج خاص بمناطق التوسع السياحي، إذ تم خلال هذه الفترة إنشاء عدة هياكل تتمثل في الديوان الوطني للسياحة منذ 1962م، و ثم وزارة السياحة سنة 1964م و الوكالة السياحية الجزائرية سنة 1964.

حيث تعتبر سنة 1966م حدثا تاريخيا هاما في تاريخ السياحة الجزائرية، و ذلك لأنها السنة التي تبنت فيها سياسة سياحية في تاريخ الجزائر، حددت فيها قواعد النشاط الإقتصادي على المدى البعيد.[1]

و كانت ترمي هذه السياسة إلى تنمية السياحة و حددت التوجهات التالية:

- يعمل النشاط السياحي على الحصول علة العملة الصعبة و خلق مناصب شغل.
- مركزية الإستثمارات السياحية.

[1] نسيمة لعربي ، إستراتيجية تفعيل القطاع السياحي الجزائري على ضوء تجارب بعض الدول، أطروحة دكتورا،غ منشورة، في تخصص اقتصاد الخدمات، جامعة الجزائر 03، كلية العلوم التجارية و الإقتصادية و علوم التسيير،2021-2022 ،ص58.

- وضع جهاز يخص التكوين الفندقي و السياحي.[1]

ثانيا: فترة التخطيط(1967-1987):

انتهجت الجزائر في هذه الفترة سياسة التأميم المركزي و كانت تسعى من خلاله إلى تحويل قطاع المحروقات إلى قطاع خاضع كليا للدولة سنة 1971م، كما تبنت النهج الإشتراكي ركزت فيه على القطاع الصناعي لغرض إحداث تنمية شاملة، إذ حققت معدلات نمو اقتصادية إيجابية بلغت نسبة 9.21 بالمئة سنة 1978م، كما انخفضت نسبة البطالة إلى حوالي 13.28 بالمئة سنة 1983 و هذا ما دفع بالدولة في هذه الفترة إلى زيادة إنفاقها الإستثماري معتمدة على الجباية النفطية كأهم مصدر أنذاك.[2]

1- المخطط الثلاثي: (1967-1969م):

أعطت السياسة السياحية اهتمامها للسياحة الساحلية و الصحراوية تليها الأنواع الأخرى من السياحة.

2- المخطط الرباعي الأول: (1970-1973):

إهتم بجانب التكوين و الذي من أهدافه إشباع حاجيات القطاع السياحي من عمال مؤهلين و أكفاء، حتى يتمكن من تحقيق مختلف برامج التنمية، حيث ظهرت العديد من المدارس للفندقة و السياحة في في كل من تيزي وزو، المسيلة(بوسعادة)، الجزائر العاصمة، وهران.

[1] لعريبي ، المرجع نفسه، ص59.

[2] عائشة شرفاوي ، مرجع سابق، ص122.

3- المخطط الرباعي الثاني(1974-1977):

خصص لتوسيع شبكة الفنادق الصحراوية، إنجاز سلسة من الفنادق الحضرية لمجمل التجمعات السكانية التي تلبي المتطلبات الجديدة، بالإضافة إلى الإهتمام بالسياحة الداخلية فيما يخص الترفيه و التسلية ذات التكلفة المنخفضة و الموجهة لذوي المداخيل الضعيفة.

و عقب هذه المخططات ، و في ظل تغير المعطيات الإجتماعية، الإقتصادية و السياسية، الوطنية منها و الدولية أصبح من الضروري إعادة النظر في القطاع السياحي، حيث تبلور ذلك في العشرية الموالية.[1]

ثالثا: القطاع السياحي خلال الفترة (1980-1989م):

نظرا للإختلالات المسجلة في الفترة السابقة بسبب ضعف و تعقد عملية التسيير في ظل الإقتصاد المخطط مركزيا، تم التوجه نحو التنمية اللامركزية في التسيير لإحداث التوازن الجهوي و الحد من النزوح الريفي من خلال المخططين الخماسيين .

1- المخطط الخماسي الأول:

تميز هذا المخطط بالوعي لدى المسيرين في إحداث التوزان الجهوي و إعطاء الأولوية للسياحة الحضرية، و قد تم تخصيص مبلغ 34000 مليون دينار جزائري لتغطية التكاليف الخاصة بتطوير ثلاث مناطق سياحية في الشرق، الوسط و الغرب، ووزعت هذه المبالغ كما يلي:

01.6 مليار دينار جزائري مخصصة للمشاريع قيد الإنجاز و 01.8 مليار دينار جزائري مخصصة للمشاريع الجديدة، و كان الهدف من المخطط الوصول إلى طاقة إيواء تقدر ب 50880 سرير سنة 1995م،و عليه تمت برمجة 89 مشروع موزعة كما يوضحه الجدول التالي:

[1] نسيمة لعريبي ، مرجع سابق، ص59، ص60.

الجدول رقم03: المشاريع المبرمجة في المخطط الخماسي الأول

النوع	ساحلي	صحراوي	مناخي	حضري	تخييم	حمامات	المجموع
عدد المشاريع	02	01	05	32	40	09	89
عدد الأسرة	3300	2350	1150	6900	1200	1650	16550

المصدر: دور القطاع السياحي في التنمية الإقتصادية دراسة تحليلية مقارنة بين الجزائر و الأردن، 2016-2017، ص184.

من خلال هذا الجدول و بسبب الأزمة الإقتصادية لم يتم الإنطلاق في أي مشروع من المشروعات التي وضعت في إطار هذا المخطط.[1]

رابعا: القطاع السياحي خلال المخطط الخماسي الثاني:(1985-1989م):

بلغت الإستثمارات المخصصة في هذه الفترة 3500 مليون دينار جزائري، كما أن الأعمال التي تقرر إنجازها في هذا المجال هي: تطوير الحمامات المعدنية و السياحة المناخية، متابعة سياسة التهيئة السياحية و لامركزية الإستثمارات و تنويع العاملين.[2]

خامسا: القطاع السياحي من 1990 إلى غاية يومنا هذا:

برزت عدة توجهات جديدة في هذه الفترة في القطاع السياحي و هي:

1/ القطاع العام: يهدف القطاع العام و الذي تشرف عليه وزارة السياحة إلى وضع استراتيجيات و سياسات القطاع السياحي و الصناعات التقليدية و اقتراح النصوص التشريعية و التنظيمية لحماية الإرث السياحي الجزائري. بحيث أن مؤسسات القطاع السياحي الجزائري الحالي تتكون من: الديوان الوطني للسياحة، الوكالة الوطنية للصناعات التقليدية، الوكالة الوطنية للتنمية السياحية، المؤسسة

[1] رفيق بودربالة، مرجع سابق، ص184.

[2] نسيمة لعريبي ، مرجع سابق، ص 60-ص61.

الوطنية لدراسات السياحة، الديوان الوطني الجزائري، النادي الوطني السياحي الجزائري، مؤسسات تكوينية، مؤسسات مختصة في التسيير السياحي، وكالة سفر معتمدة من الديوان الوطني للسياحة.

2/ القطاع الخاص: بدأت وضعية القطاع الخاص نهاية عام 1989م، و في إطار دعمه وضعت الوزارة برنامجا لتحقيق مشاريع سياحية تابعة لهذا القطاع بداية من 2000م، على أن تسمح بتوفير طاقات إيواء تقترب من طاقات إيواء القطاع العام، غير أن عجز القطاع السياحي ظهر سنة 1992م أين سجلت 13 مؤسسة عمومية إقتصادية عجزا ماليا و عليه تم اللجوء إلى خوصصة القطاع لأن أسعار الخدمات الفندقية و السياحية مرتفعة مقارنة بالنوعية و من بين أهداف الخوصصة ما يلي:

- تأهيل العمال في مختلف أعمال السياحة عن طريق استغلال الإمكانات المتاحة في مجال التكوين المهني
- تحسين وضعية المحيط السياحي بما في ذلك النقل، و الأمن على مستوى النشاطات الثقافية و الصناعات التقليدية.
- تطبيق القوانين لضمان مراقبة فعالية المؤسسات السياحية و خدماتها.[1]

3/ الإقتصاد المختلط: توسعت من خلال الإقتصاد المختلط نشاط الشركات المتعددة الجنسيات في القطاع السياحي حيث تم إنشاء 8 شركات منذ 1986م، تجمع بين رأس المال الجزائري ومتعاملين إيطاليين و فرنسيين و غيرها و تمحورت هذه الخطوط العريضة في:

- إنشاء محلات تجارية و استغلالها و ترقية الخدمات السياحية.
- وضع سياسة شاملة مركزة من طرف الدولة.
- امتلاك براءات الإختراع و الرخص و العلامات التجارية و التنازل عنها.

[1] نسيمة لعربي ، المرجع نفسه، ص 63.

- القيام بالعمليات التجارية و الصناعية التي تتماشى مع الأهداف الإجتماعية.

و في سنة 2008م، تم إعادة بعث القطاع عن طريق التراجع الرهيب الذي عرفه في فترة التسعينات من ضمنها المخطط التوجيهي لتطوير قطاع السياحة آفاق 2010م.

أما المخطط الخماسي (2015-2019) كان يرمي إلى ترقية السياحة حسب ما جاء به البرنامج الرئاسي و تعمل الحكومة في هذا الصدد على وضع إجراءات لتحسين التهيئة السياحية و العرض السياحي.

ثم أتى المخطط التوجيهي للتهيئة السياحيةآفاق 2030، و الذي سيتم الإشارة إليه لاحقا، بحيث أن هذه المخططات تسمح و بشكل خاص لتحقيق التنمية المستدامة.[1]

أولا: عرض المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (Sdat 2030):

انطلق المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية سنة 2008،و يعتبر الإطار الإستراتيجي المرجعي للسياسة السياحية في الجزائر للعشرين سنة المقبلة، و هذا المخطط هو جزء من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم الذي يبرز الكيفية التي تعتزم الدولة من خلالها ضمان التوازن الثلاثي: العدالة الإجتماعية، الفعالية الإقتصادية و الدعم الإيكولوجي أو الإستدامة البيئية" في إطار التنمية المستدامة على المستوى الوطني

فهو أداة تترجم إرادة الدولة في تثمين القدرات الطبيعية، الثقافية و التاريخية للبلاد ووضعها في خدمة السياحة في الجزائر، إذ لم تعد تنمية القطاع السياحي خيارا أمام الدولة الجزائرية بل أصبح ضرورة اقتصادية يجب العمل بها.[2]

[1] لعريبي ، المرجع نفسه، ص64.

[2] زهير بوعكريف، التسويق السياحي و دوره في تفعيل قطاع السياحة-دراسة -حالة الجزائر- مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير ،غ منشورة، في العلوم التجارية تخصص تسويق، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير،ص150.

ثانيا: أهداف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2030:

جاء المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية بجملة من الأهداف، تمثلت الأهداف العامة منها فيما يلي:

- جعل السياحة إحدى محركات النمو الإقتصادي.
- ترقية اقتصاد بديل يحل محل المحروقات.
- إعطاء الجزائر انتشارا سياحيا دوليا و جعلها وجهة متميزة.
- المساهمة في خلق وظائف جديدة و بصورة أساسية في الإقتصاد العام للبلاد.
- المساهمة في تحسين التوازنات الكبرى(الموازين التجارية للمدفوعات، توازنات الميزانيات).
- التوفيق بين ترقية السياحة و البيئة و تثمين التراث التاريخي و الشعائري.[1]

[1] رانية إدير ، عمر غزازي ، الإستراتيجية الوطنية لتنمية القطاع السياحي بالجزائر في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030، مجلة الإبداع،المجلد 09، العدد1،(ديسمبر 2019)، ص 95.

ثالثا: أبعاد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية.

الشكل رقم01: أبعاد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية.

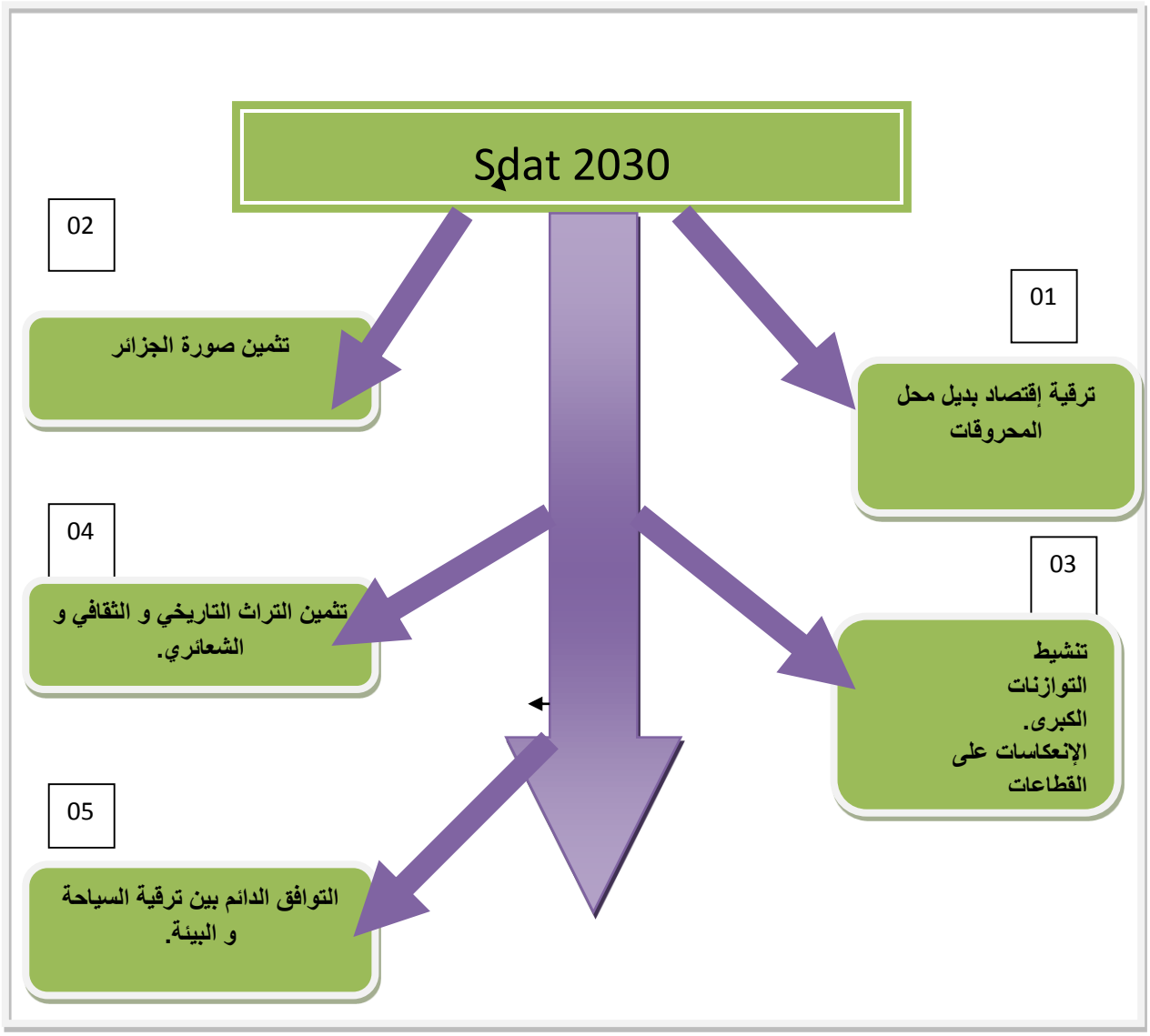

المصدر: معوقات وعراقيل السياحة الجزائرية في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية ،جوان 2018، ص183.

المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (sdat)، و المخطط التوجيهي للتهيئة الإقليمية (snat)

المصدر: معوقات و عراقيل السياحة الجزائرية في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية،جوان 2018،ص182.

خامسا: مراحل إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية.

الشكل رقم03: مراحل إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية.

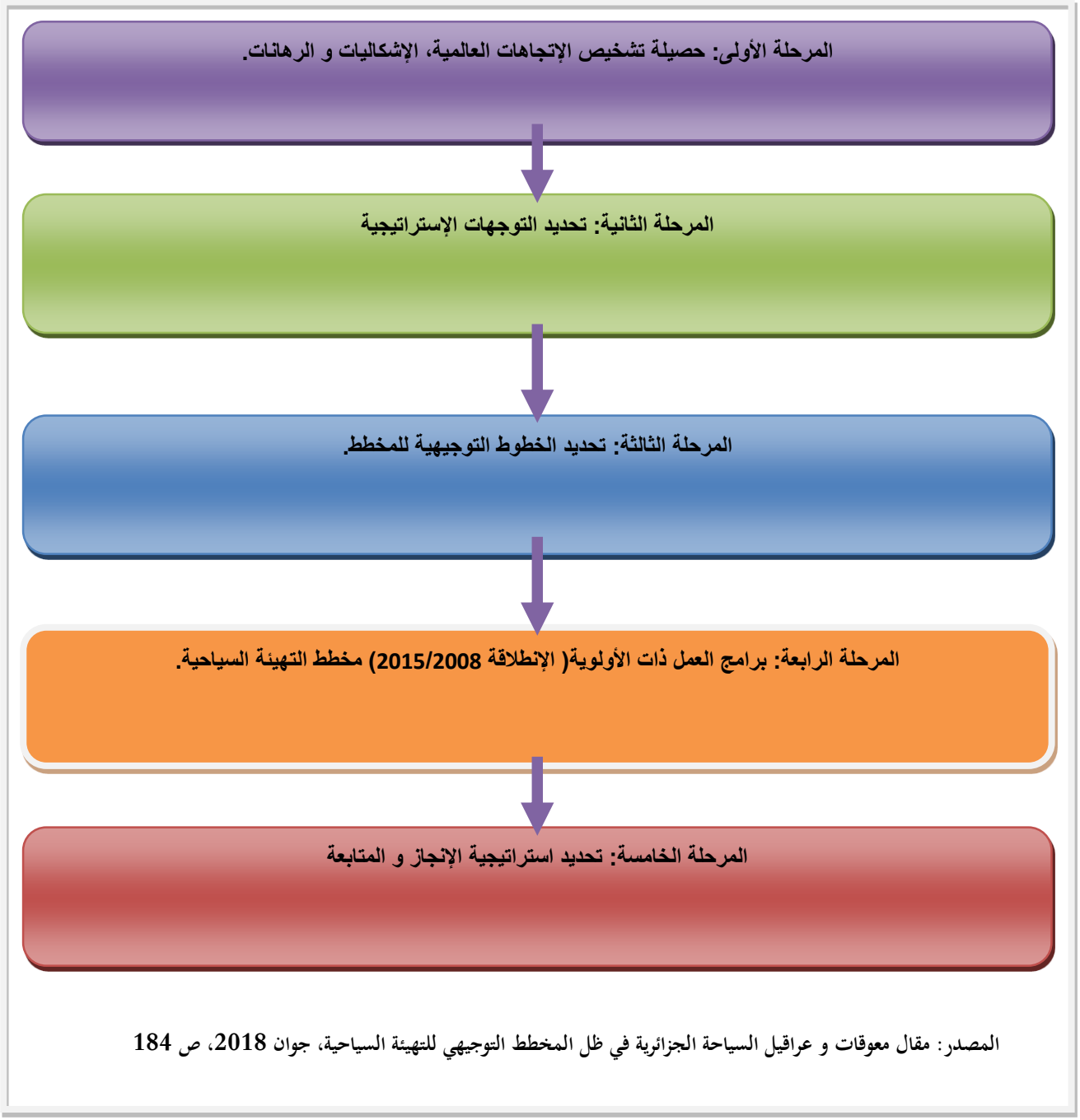

المصدر: مقال معوقات و عراقيل السياحة الجزائرية في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، جوان 2018، ص 184

المطلب الثاني: دور القطاع السياحي في تحقيق التنمية الإقتصادية في الجزائر.

أولا: زيادة الناتج المحلي الإجمالي:

يعتبر قطاع السياحة من القطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي (GDP) في الكثير من الدول، و للإشارة فإن بعض الدول المصدرة للبترول أعطت للسياحة أهمية متميزة ضمن قطاعاتها الإقتصادية، و بالنسبة للجزائر فإن مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي لها يفسره حجم الإيرادات التي تم تسجيلها على مستوى هذا القطاع.[1]

الجدول رقم04: مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي.

السنوات	مساهمة السياحة(مليار دولار)
2000	1.72
2001	1.77
2002	1.89
2003	2.31
2004	3.11
2005	4.00
2006	3.86
2007	4.35
2008	5.32
2009	5.02
2010	5.47
2011	6.55
2012	6.85
2013	7.43

[1] عبد الحليم زيان ، قطاف مبخوت، فطم عبد القادر، مرجع سابق، ص73.

2014	7.03
2015	5.78
2016	5.29
2017	5.45
2018	5.54
2019	5.81
2020	6.11

المصدر: من كتاب دراسة و تحليل الأثر الإقتصادي لقطاع السياحة في الجزائر خلال الفترة 1990-2019، ديسمبر 2021، ص74.

من خلال البيانات الواردة في الجدول نلاحظ بأن المساهمة المباشرة لقطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي ضئيلة جدا خلال فترة الدراسة بمتوسط نسبة3.35 بالمئة ، حيث بلغت قيمة هذه المساهمة 6.11 مليار دولار سنة 2020، محققة ارتفاعا بمعدل 10 بالمئة مقارنة بسنة 2010، و يعود هذا التدني في أداء القطاع السياحي إلى اعتماد الإقتصاد الجزائري بصفة كبيرة على قطاع المحروقات خصوصا بعد ارتفاع أسعار النفط العالمية، حيث تمثل نسبة مساهمته في الناتج المحلي أكثر من 90 بالمئة، و هذا ما أدى بالقائمين على الإقتصاد الوطني التركيز على القطاع النفطي و إهمال مختلف القطاعات الأخرى بما فيها قطاع السياحة.[1]

ثانيا: المساهمة في خلق مناصب الشغل

يعد قطاع السياحة أحد القطاعات التي يعتبر فيها العامل البشري أساس قيام النشاط السياحي، فهو يساهم بشكل كبير في توفير فرص عمل للأفراد باعتباره صناعة متشعبة و متداخلة مع باقي القطاعات

[1] الهادي البكاي ، عبد القادر قديد ، دراسة و تحليل الأثر الإقتصادي لقطاع السياحة في الجزائر خلال الفترة 1990-2019، مجلة الميادين الإقتصادية، المجلد04، العدد1، (ديسمبر 2021)ص74-ص75.

الأخرى، التي تتطلب يدا عاملة كبيرة، فقد جعلت الجزائر من السياحة قطاعا بديلا لخلق الثروات و إدماج الشباب في الحياة المهنية من خلال ما تملكه من إمكانيات سياحية.[1]

الجدول05: مساهمة القطاع السياحي الجزائري في التشغيل.

السنوات	عدد العمال في قطاع السياحة
2000	154.738
2001	166.309
2002	180.496
2003	180.391
2004	227.499
2005	258.853
2006	239.24
2007	225.393
2008	227.642
2009	269.115
2010	254.12
2011	266.622
2012	289.271
2013	321.881
2014	298.997
2015	305.453
2016	299.17
2017	302.12
2018	300.723
2019	309.505
2020	318.966

المصدر: من كتاب دراسة و تحليل الأثر الإقتصادي لقطاع السياحة في الجزائر خلال الفترة 1990-2019، ديسمبر 2021،ص77.

[1] عبد الحليم زيان ، قطاف مبخوت، عبد القادر فطم ، الكتاب الجماعي" القطاع السياحي و رهانات التنويع الإقتصادي ،مرجع سابق، ص75.

تشير البيانات الواردة في الجدول أن عدد العمال في القطاع السياحي خلال الفترة 2000-2020 حقق تطورا ملحوظا حيث في عام 2020 بلغ عدد العمال 318966 عامل بعد أن كان عددهم 154738 عام 2000، محققا بذلك نموا بحوالي 100 بالمئة، و بما أن طبيعة النشاط السياحي الذي يتصف بتشابكه مع القطاعات الأخرى فإنه يساهم كذلك في توليد فرص عمل غير مباشرة في هذه القطاعات .[1]

ثالثا: مساهمة القطاع السياحي في ميزان المدفوعات في الجزائر

تتضح أهمية قطاع السياحة في تحسين ميزان المدفوعات من خلال رصيد الميزان التجاري السياحي الذي يمثل الفرق بين مداخيل السياحة القادمة و نفقات السياحة العكسية(سياحة المواطنين خارج بلادهم).[2]

الجدول 06: تطور رصيد الميزان السياحي الجزائري خلال الفترة(2016-2020).

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020
الرصيد	-26.031	-21.762	-15.820	-16.927	-16.369

المصدر: بنك الجزائر

يتضح من خلال هذا الجدول أن الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات سجل عجزا هيكليا متواصلا خلال السنوات 2016 إلى 2020، و هذا ما يدل بالدرجة الأولى على إهمال الجزائر لهذا القطاع رغم ما تزخر به من ثروات طبيعية على اختلافها و أماكن جاذبة للسياحة مقابل الإهتمام بقطاع المحروقات و الذي يمثل حوالي 96 بالمئة من مجمل الصادرات الوطنية كما أن النفقات السياحية التي ينفقها الجزائريون

[1] الهادي البكاي ، عبد القادر قديد ، مرجع سابق، ص78.

[2] حنان كسيس، شهيناز بربر، مساهمة القطاع السياحي في النمو الإقتصادي-دراسة مقارنة بين الجزائر و تونس- مذكرة ماستر،غ منشورة، في العلوم الإقتصادية،جامعة الصديق بن يحيى-جيجل-، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير،ص63.

في السياحة الدولية كانت أكبر من العائدات السياحية الناتجة عن السياحة الدولية الوافدة، و هو ما يؤثر سلبا على ميزان المدفوعات، و يؤدي إلى تقلص الموارد من العملات الأجنبية و يعود السبب في ذلك إلى انخفاض مؤشر عدد الوافدين الأجانب إلى الجزائر ، و بالمقابل ارتفاع السياحة العكسية و لاسيما اتجاه الجارة تونس بالإضافة إلى نوعية السياح في الجزائر الذين هم في الغالب من الفئات ذات الزيارة القصيرة و تدني متوسط فترة الإقامة، و انخفاض متوسط الإنفاق السياحي للزائر[1]، بالإضافة إلى جائحة كوفيد -19 و التي كان لها التأثير البالغ في تدني رصيد ميزان المدفوعات من خلال الإجراءات التي تم اتخاذها و من بينها: غلق الحدود الوطنية و الدولية غلق التجهيزات و الهياكل القاعدية المتعلقة بالسياحة : كالشواطئ، الفنادق، أماكن الترفيه و التسلية، المرافق العامة: كالحدائق و غيرها بحيث أن كل هذا أدى إلى توقف تدفق السياح الأجانب و بالتالي تراجع العملات الصعبة الأجنبية من السياح خارج الوطن، و تراجع العملة الرسمية داخل الوطن و بالتالي تراجع الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات.

[1] حنان كسيس، شهيناز ربرب، مرجع سابق، ص64.

رابعا: عدد الفنادق و الليالي السياحية في الفترة من 2000-2020.

جدول رقم 07 : عدد الفنادق و الليالي السياحية في الجزائر من 2000-2020.

السنوات	العدد الكلي للفنادق	إجمالي الليالي السياحية
2000	827	3748.135
2001	927	4028.286
2002	206	4128.567
2003	1042	4324.238
2004	1057	4543.057
2005	1105	4705.637
2006	1134	4905.216
2007	1140	5119.940
2008	1147	5346.543
2009	1151	5645.828
2010	1152	5939.334
2011	1184	6329.472
2012	1155	6640.181
2013	1176	6921.234
2014	1185	7053.744
2015	1195	7146.572
2016	1231	7276.521
2017	1298	7406.181
2018	1368	7406.181
2019	1417	6815873
2020	1449	-

المصدر: دراسة و تحليل الأثر الإقتصادي لقطاع السياحة في الجزائر خلال الفترة 1990-2019، ص76.

يتضح من خلال الجدول أن الحظيرة الفندقية الجزائرية لم ترقى إلى مستوى يسمح لها بالمنافسة سواء إقليميا أو دوليا و حتى محليا، و هذا يعود لقلة الفنادق المصنفة في صورة 5 نجوم و التي هي مخصصة للأثرياء على الرغم من حجم الثروات و الموارد التي تزخر بها المناطق السياحية مما أدى إلى عزوف السياحة الوافدة، كما أن متوسط الليالي السياحية للمقيمين يشكل حوالي 89 بالمئة من العدد الإجمالي

و معظمها في فنادق غير مصنفة و هذا ما يترتب عنه ضعف في الإيرادات السياحية لأن الطبقة لمستهدفة في هذا الصنف هم ذوي الدخول الضعيفة و المتوسطة و بالتالي تراجع الإيرادات السياحية نظرا للإقبال الكبير على الفنادق غير المصنفة.[1]

المطلب الثالث: معيقات و حلول تحسين القطاع السياحي في الجزائر

يشير التقرير المشترك بين اللجنة الأوروبية و المكتب الأمريكي (شلومبرغر) الذي كشف عن جملة من العراقيل التي تقف أمام الإستثمار السياحي في الجزائر، إذ أكدت معظم الآراء على وجود عقبات كثيرة أمام تدفق الإستثمارات إلى الجزائر و من بينها[2]:

1/ضعف البنية التحتية: انعكس ضعف البنية التحتية على القطاع السياحي من خلال الإجراءات التي تم وضعها في مناطق العبور عبر الحدود الجزائرية و التي تعتبر من أعقد و أصعب الإجراءات بالإضافة إلى مناطق التوسع السياحي مازالت لم تهيأ و غير صالحة للإستغلال بسبب نقص الإمكانيات المادية لتهيئة الهياكل القاعدية و من بين هذه المشاكل: ارتفاع تكلفة النقل و تغلغل ضعيف لتكنولوجيا الإعلام و الإتصال.[3]

2/ إهمال دور قطاع الصناعات التقليدية في تنمية و تطوير السياحة:

يواجه الحرفيون العديد من الصعوبات في مجال الصناعات التقليدية على الرغم من زخر الجزائر بالحرف اليدوية و الصناعات التقليدية: كالزرابي و الألبسة التقليدية و غيرها و من أهم المشاكل التي تواجه القطاع:

- عدم إمكانية حصول الحرفي على المواد الأولية و التجهيزات بسهولة.

[1] الهادي البكاي ، عبد القادر قديد ، مرجع سابق، ص75،ص76.

[2] عبد القادر عوينان ، مرجع سابق، ص186.

[3] نسيمة لعريبي ، مرجع سابق، ص186،ص187.

- ضعف برامج التكوين و عدم وجود نظام تمهين ملائم للصناعات التقليدية.
- رفض البنوك تمويل الأنشطة الحرفية لارتفاع درجة الخطر على القروض الموجهة للحرفيين عند غياب الضمانات اللازمة.

3/إشكالية تمويل الإستثمار السياحي: يتميز في الجزائر بنوع من الخصوصية منها:

- مدة تنفيذ المشاريع السياحية طويلة نوعا ما تصل إلى 5 سنوات.
- المشاريع السياحية تتطلب استثمارات ضخمة و ذات أسعار فائدة مرتفعة، وهذا ما يعد أحد المشاكل التي تجول دون وصول الإستثمارات إلى مناطق التوسع السياحي التي شهدت ومازالت مازالت تشهد تداولا عليها من قبل الأجانب، دون أن يفضي ذلك إلى استثمارات حقيقية.[1]

3/ضعف الثقافة السياحية: الثقافة السياحية هي شبه مفقودة لدى الفرد الجزائري إذ يعتبر السائح ضيفا مما يستدعي التكفل به من حيث مصاريفه بدل أن يستفيد القطاع من مداخيل العملة الصعبة من السياح الأجانب، إذ هناك مجموعة من الأسباب التي تسببت في إنتاج ثقافة وطنية سلبية و أهمها:

- غياب دراسة واضحة عن الأجهزة المسؤولة عن النوعية السياحية في كل منطقة من قبل وزارة السياحة.
- غياب برامج لتنظيم الرحلات بهدف زيارة المعالم السياحية داخل الوطن.
- قلة المدارس و المعاهد التي تهتم بتعليم أصول صناعة السياحة وفقا لبرامج تتماشى مع التطورات الحديثة لصناعة السياحة في العالم.[2]

[1] عبد القادر عوينان ، مرجع سابق، ص 187.

[2] عوينان ، المرجع نفسه، ص188.

ثانيا: إجراءات و حلول ترقية القطاع السياحي الجزائري:

من أجل ترقية القطاع السياحي الجزائري لابد من القيام بالإجراءات التالية:

1/ وضع إطار قانوني سياحي متميز مستدام: تعاني الجزائر من عدم استقرار في التشريع السياحي، وتبعثرها بين القوانين الأخرى، خاصة الإستثمار إذ أن وضع قوانين سياحية يقضي حتما على الثغرات الموجودة و البيروقراطي و أشكال الفساد.

2/تأهيل العنصر البشري: و ذلك من خلال:

- التعليم: إذ يجب على الدولة أن تقدم من خلال التعليم الدعم للمؤسسات العلمية المتخصصة في السياحة الفندقية و تطوير برامجها الدراسية.
- التدريب: لابد من تحديد أهداف التدريب السياحي و الفندقي بالشكل الذي يتلاءم مع متطلبات القطاع السياحي الفعلية، بشكل يؤدي إلى رفع مستوى الخدمات السياحية لمواجهة تنوع الطلب السياحي.[1]

3/ تطور القطاع الخاص: من خلال ما يلي:

- ترقية المنتوج السياحي باعتباره مصدرا للدخل الوطني الإضافي و الذي من شأنه أن يساهم في تحسين صورة البلاد في الخارج.
- تشجيع الصناعة التقليدية و حمايتها باعتبارها جزءا من تراث الأمة و ثقافتها.
- تهيئة مناطق التوسع السياحي باعتباره وسيلة لتشجيع الإستثمار السياحي.[2]

[1] نسيمة لعريبي ، مرجع سابق، ص193- ص194.

[2] لعريبي ، المرجع نفسه، ص 195.

4/ ضرورة بناء صورة حقيقية للسياحة الجزائرية:

لابد من الإنطلاق في الوهلة الأولى من عدد قليل و محدود من المواقع التي يجب أن تصبح في ميدان السياحة المستدامة، كميدان الإيواء الفندقي، ديار الضيوف التي تجمع بين الأصالة و الحداثة في أدق التفاصيل، و فضاءات الأعمال المسايرة للتكنولوجيا الحديثة.

5/ على صعيد الطلب الوطني و الدولي المطابق للمعايير الدولية:

تعتبر الجزائر الأقل تجهيزا بالنظر للطلب الكامن سواءا كان وطنيا أو دوليا، و يتعلق الأمر بالإستجابة ل:

- حاجيات الترفيه: تطوير السياحة الشاطئية و تأهيل الحمامات المعدنية.
- الحاجيات الجديدة للزبائن الدوليين: من خلال تطوير شبكة النقل و المواصلات. [1]

المطلب الرابع: تأثير جائحة كوفيد 19- على القطاع السياحي الجزائري:

انعكست جائحة كوفيد 19- على الوكالات السياحية الجزائرية ما دفع بها إلى رفع الصوت بغية تخفيف الضغط عنها مع التوجه إلى تنشيط السياحة الداخلية.

إذ أصبحت بعض الوكالات تعول على السياحة الداخلية كبديل للخارج و حتى المنافسة ومن أجل تفعيل السياحة الإفتراضية للترويج لوجهة الجزائر و التي لن تتحقق إلا من خلال الترويج الرقمي للمنتوج التقليدي الجزائري دون عناء التنقل.

و من أهداف هذه السياسات اختيار منتوجات الصناعة التقليدية ما بعد وباء كورونا و هو ما يتناسب مع سياسة الحملة التوعوية الدولية للمنظمة العالمية للسياحة تحت شعار" البقاء في المنزل اليوم، يعني السفر غدا".[2]

[1] نسيمة لعريبي ، مرجع سابق، ص 196.

[2] لعريبي ، المرجع نفسه، ص197،ص198.

المبحث الثاني: السياحة و أثرها التنموي الإقتصادي على ولاية تيبازة

تعتبر ولاية تيبازة من الولايات التي تمتلك مؤهلات سياحية هامة، فهي تمتاز بالحضارة و التاريخ بالإضافة إلى امتيازها على عدة ثروات طبيعية و موارد ثقافية تميزها عن المدن الأخرى و هياكل قاعدية تسمح لها بالنهوض بقطاعها السياحي وجلب السياح بالتالي بالتنمية الإقتصادية من خلال المؤشرات التي تسعى الولاية إلى تحسينها و تطويرها في الفترة 2016 إلى 2020م.[1]

المطلب الأول: مقومات و مؤهلات الجذب السياحي في ولاية تيبازة.

1.1.3-الموارد الطبيعية: من أهم الموارد الطبيعية التي تزخر بها الولاية نجد ما يلي:

أ- الموقع الجغرفي: تقع ولاية تيبازة في الشمال الجزائري و تطل على البحر الأبيض المتوسط بشريط ساحلي بطول 123 كلم يمتد من الحدود الشرقية مع ولاية الجزائر إلى الحدود الغربية مع ولاية شلف مارا على 14 بلدية ساحلية يمكن من ممارسة العديد من الأنشطة المتنوعة مثل السباحة و التخييم و صيد الأسماك و الغوص وممارسة الرياضة البحرية أو العلاج بمياه البحر، و تحتوي على 54 شاطئ من بينها: العقيد عباس شرقي، العقيد عباس غربي، مركز الراحة العائلي، العقيد حواس، واجهة النظر بوسماعيل، المركب السياحي ماطاريس، مخيم شنوة، بلحسين، السي طيب، البلج، الشاطئ الأزرق، بن عودة، واجه البحر بوسماعيل.[2]

تتربع على مساحة تقدر ب 2166 كم مقسمة بين الجبال و السهول، وتضم 28 بلدية مجمعة في 10 دوائر.

[1] مليكة شيباني ، ياسين حفصي بونبعو ، دور القطاع السياحي في التنمية المحلية ، دراسة حالة تيبازة، مجلة الدفاتر البحوث العلمية، المجلد 09، العدد01، (2021)، ص564.

[2] تقرير معد حول خصوصيات الشواطئ، مكتب الشواطئ و المخيمات الصيفية، مديرية السياحة و الصناعات التقليدية بولاية تيبازة، يوم (2020/03/15).

ب-الموارد المائية: تمتلك الولاية عدة ينابيع من المياه الجبلية منها منبع واد البلاغ2 و سيدي براهم و غيرهم، إذ يتضمن إقليمها مجموعة من الوديان مثل: واد مزفران، وادي الناظور، وادي السبت ووادي مسلمون، واد القرمود ووادي حمايدية، بالإضافة إلى وادي بوعرابي، أما بخصوص السدود فتحوز الولاية على ثلاث سدود تتمثل في: سد كاف الدير ببلدية الداموس، سد بوجبرون ببلدية مراد، و سد بوكردان ببلدية سيدي اعمر الذي يعد قطب سياحي بامتياز لموقعه الجغرافي وتوسطه جبال مناصر وسط طبيعة خلابة، ما يجعله قبلة للراحة بالنسبة للعائلات، ناهيك عن ممارسة رياضة الزوارق الشرعية فيه.

1.2. 3الموارد التاريخية و الأثرية: من بين الموارد التاريخية و الحضرية التي تزخر بها الولاية نجد:

- الحضيرة الأثرية بتيبازة و التي تتربع على مساحة مقدرة ب 70 هكتار، مقسمة إلى قسمين، حضيرة شرقية تطل على الجزء الشرقي من البحر و تسمى بمقبرة القديسة صلصا و حضيرة غربية تقع على طول الشريط الساحلي و تعد من أهم المواقع الأثرية في الوطن.

- الضريح الملكي الموريطاني الذي يقع في أعلى بلدية سيدي راشد و يطل على البحر، ويعود

إلى فترة الملك النوميدي يوبا الثاني الذي بناه كقبر لزوجته سيليني بنت كليوباترا المصرية.[1]

1.3.3 الموارد الثقافية: يوجد بالولاية كل من :

- المركز الثقافي عبد الوهاب سليم: يتواجد بمدينة شنوة و يضم العديد من المرافق أهمها مكتبة، رواقين مخصصين للمعارض، قاعة الأنترنت، قاعة خاصة لبرمجة الأفلام السينمائية.

[1] شيباني ، حفصي بونبعو ، المرجع نفسه، ص565.

- المركز العربي للآثار: يتواجد ببلدية تيبازة يحتوي على كل من متحف، مكتبة، مختبر، معهد وقاعات للمحاضرات.

- ثلاثة متاحف: 2 منها متواجدة ببلدية شرشال وواحد بعاصمة الولاية.

- أربعة مسارح: 2 منها متواجدة بالقرن الذهبي بتيبازة و 2 منها في كل من بوسماعيل و شرشال.

- أربعة عشر قاعة سينما موزعة على 13 بلدية بمجموع قدرة استيعاب 4160.

- دار صناعة تقليدية واحدة كائنة بشارع الميناء ببلدية تيبازة بها 31 محل، حيث تتنوع الصناعات التقليدية في إقليم تيبازة منها فنية للإنتاج و الخدمات، كما تختص بلدية شرشال بإنتاج الزرابي التقليدية المصنوعة يدويا.[1]

المطلب الثاني: تأثير القطاع السياحي على التنمية الإقتصادية في ولاية تيبازة.

أولا: مساهمة القطاع السياحي في التشغيل و العمالة:

يختلف تأثير السياحة على التشغيل باختلاف درجة الإهتمام به، و هذا مرتبط بالجهود والتحفيزات التي تقدمها الدولة من أجل الإستثمار في هذه الصناعة، إذ أن السياحة لا تسمح بخلق عمالة مباشرة فحسب بل يتعدى ذلك إلى تنشيط القطاعات الأخرى كالنقل و الإتصالات و التي تخلق العديد من فرص العمل غير المباشرة، و على مستوى الولاية فإن مناصب الشغل المباشرة التي وفرتها المرافق السياحية خلال الفترة 2016-2020 موضحة في الجدول التالي:

[1] شيباني ، حفصي بونبعو ، المرجع نفسه، ص564.

الجدول رقم08: تطور مناصب الشغل التي وفرتها المرافق السياحية في الفترة 2016-2020.

السنة	الفنادق	مناصب العمل المحدثة *[1]	الوكالات السياحية	مناصب العمل المحدثة**[2]	الصناعة التقليدية و الحرفية	مناصب العمل المحدثة***[3]
2016	10	378	20	58	6136	6136
2017	10	443	28	66	6684	6684
2018	11	445	32	96	7056	7056
2019	11	609	49	116	7440	7440
2020	10	303	51	107	7918	7918
المجموع	11	2178	51	433	35234	35234

المصدر: مديرية السياحة والصناعات التقليدية بولاية تيبازة.

[1] إجمالي التشغيل في المؤسسات الفندقية: و يشمل مناصب الشغل الدائمة و المؤقتة.

[2] إجمالي التشغيل في الوكالات السياحية : و يشمل مناصب الشغل الدائمة و المؤقتة.

[3] إجمالي التشغيل في المخيمات الصيفية : و يشمل مناصب الشغل الدائمة و المؤقتة.

منحنى يبين تطور مناصب الشغل التي وفرتها الفنادق بالولاية في الفترة2016-2020.

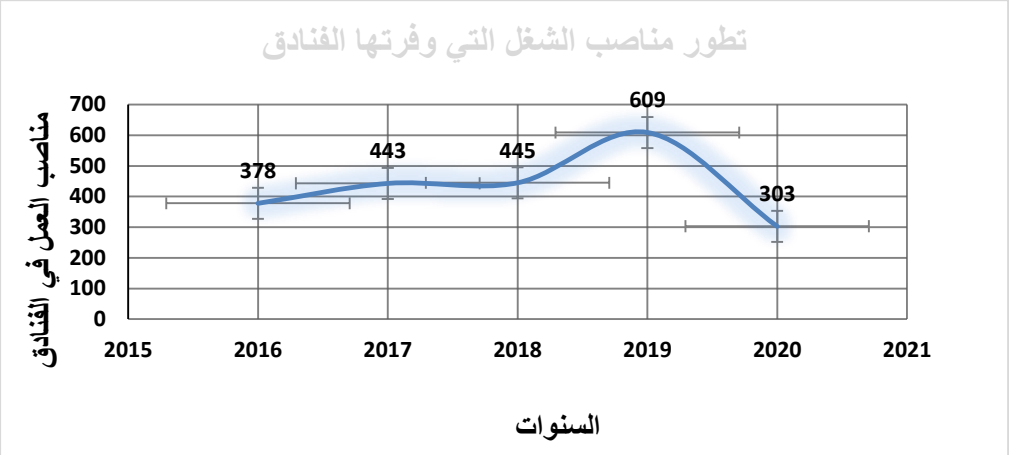

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الجدول السابق ،مديرية السياحة و الصناعات التقليدية بولاية تيبازة.

منحنى بياني يمثل عدد المناصب التي وفرتها الوكالات السياحية في الفترة من 2016-2020.

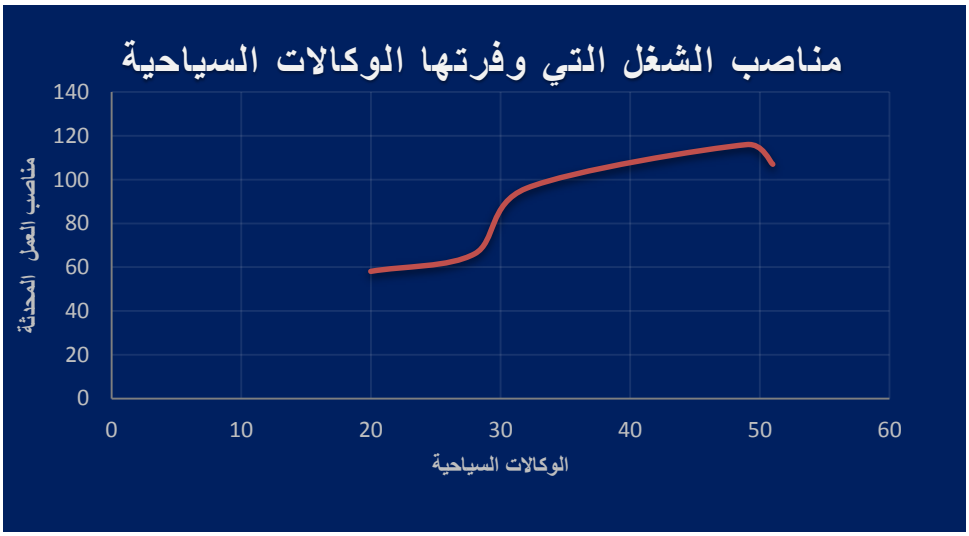

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الجدول السابق، مديرية السياحة و الصناعات التقليدية بولاية تيبازة.

منحنى بياني يمثل مناصب العمل التي وفرتها الصناعة التقليدية

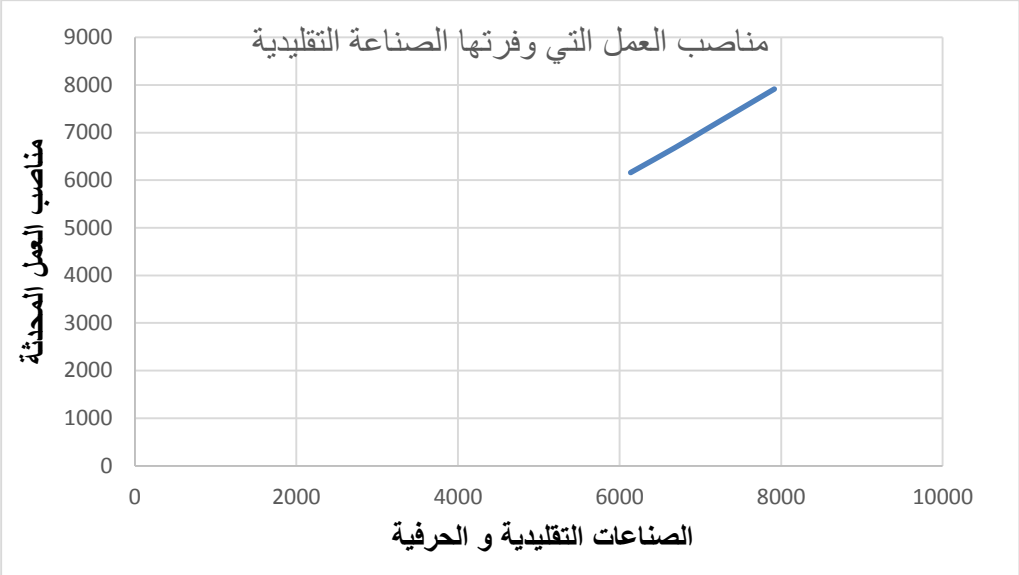

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الجدول السابق، مديرية السياحة و الصناعات التقليدية بولاية تيبازة.

يتضح من خلال هذا الجدول بأن عدد المؤسسات الفندقية لم يرتفع في الفترة محل الدراسة بحيث بقيت الولاية تحتوي على عشر فنادق سنتي 2016-2017 ليتم إضافة بعد ذلك مؤسسة فندقية واحدة سنة 2018، لينخفض فيما بعد سنة 2020 نتيجة غلق مؤسسة فندقية واحدة، أما فيما يخص مناصب الشغل التي أحدثت فيتضح بأنها ارتفعت في الفترة من 2016 حيث كان إجمالي التشغيل 378 ليرتفع سنة 2019 نحو 609 منصب عمل، لينخفض مرة أخرى سنة 2020 و يصبح إجمالي التوظيف 303، كما هو الحال بالنسبة للوكالات السياحية و المخيمات الصيفية التي بقيت في ارتفاع مستمر، بحيث أن هذه الإحصائيات تخص مناصب الشغل المؤقتة و الدائمة معا، هذا ما يدل على أن أغلبية مناصب الشغل التي يوفرها القطاع السياحي في ولاية تيبازة هي مناصب شغل مؤقتة تنشأ حين يزداد الطلب السياحي في موسم الإصطياف كون السياحة في الولاية تقوم فقط على السياحة الشاطئية خلال فصل

الصيف، بالإضافة إلى انتشار الثقافة السياحية غير أن إجمالي المناصب تراجع سنة 2020 بسبب جائحة كوفيد 19.

و يتضح هذا من خلال المقابلة التي تم إجراؤها مع رئيسة مكتب دعم تنمية السياحة و الإحصاء "شباح شافية"، حول مناصب الشغل الموفرة في كل من الفنادق، الوكالات السياحية و الصناعات التقليدية بحيث اتضح بأن الفنادق ساهمت في توفير فرص شغل في الفترة 2016-2019، حيث ارتفعت من 378 مستخدم إلى 609 مستخدم، غير أنها سجلت انخفاضا واضحا خلال سنة 2020 بحيث أصبح إجمالي التشغيل 303 منصب عمل و يعود السبب إلى جائحة كوفيد 19، كما ساهمت الوكالات السياحية في توفير مناصب عمل بإقليم الولاية في الفترة2016-2019 بحيث كانت في تزايد مستمر و ذلك لارتفاع عدد وكالات السياحة و السفر في هذه السنوات إذ بلغ إجمالي التشغيل سنة 2016، 58 منصب ثم ارتفع بعد ذلك إلى 116 منصب سنة 2019، و تجدر الإشارة هنا إلى أن مناصب الشغل انخفضت بحلول سنة 2020 و ذلك بسبب غلق لهذه الوكالات و بقرار من الدولة، الأمر الذي أدى بها إلى وقف نشاطاتها و بالتالي تسريح العمال، و على الرغم من أن بعض الوكالات باشرت بمزاولة نشاطها نهاية سنة 2020 إلا أنها لم تستطع استقطاب العمال من جديد وذلك لغلاء أسعار التذاكر للرحلات الجوية و البحرية خارج الوطن و داخله الأمر الذي أدى إلى تراجع إجمالي السياح، و بالتالي تراجع ميزانيتها و حتى عدم قدرتها على كراء المحلات و من الملاحظ أنه من بين 51 وكالة كانت ناشطة سنة 2020، إلا أن من بينها 10 وكالات لم تزاول نشاطها من جديد إلى غاية يومنا هذا.[1]

أما بالنسبة للصناعات التقليدية و الحرفية فما يمكن ملاحظته أن إجمالي الأنشطة الحرفية تعبر عن مناصب الشغل المحدثة في الفترة محل الدراسة و يلاحظ كذلك تذبذبا في عددها بحيث أنها كانت تقدر

[1] شافية شباح ، رئيسة مكتب دعم تنمية السياحة و الإحصاء، مفتشة في السياحة، مكتب تنمية السياحة و الإحصاء ، مديرية السياحة والصناعات التقليدية بولاية تيبازة(يوم: 2023/04/10) على الساعة 13:15 .

ب 6136 منصب سنة 2016، ليرتفع سنة 2017 و يبلغ 6684، ليرتفع مرة أخرى سنة 2018، و يبلغ 7056 ليقدر سنة 2019 ب 7440 منصب، و يعود هذا الإرتفاع إلى اعتبار الصناعات التقليدية من القطاعات التي تساهم في الإقتصاد الوطني للبلاد و أصبحت منتوجاتها واجهة أصالة للمجتمع تعبر عن خصوصية أقاليمنا و ثراء إبداعاتها إذ أنها جزأ لا يتجزأ من التراث الأصيل و الشخصية المميزة في اللباس، العادات، الزخرفة، يجب تحصينه و مساعدته على القائمين على الصناعة الحديثة التي فرضتها الضرورة الإقتصادية، حيث تزخر البلاد بتعدد عاداتها و تقاليدها مما ينتج لنا تنوع الموروث الثقافي و تعتبر ولاية تيبازة من ولايات الوطن الزاخرة بالعادات و التقاليد، مما أدى إلى تعدد نشاطات الحرفيين فيها و بذلك مساهمة هذه النشاطات في خلق مناصب شغل، تمكن المواطن الإستفادة منها، كما يعود هذا التذبذب في الفترة محل الدراسة إلى ارتفاع و انخفاض في نسبة التسجيل الذي أدى بدوره إلى ارتفاع و تسجيل نسب متفاوتة في خلق مناصب شغل حديثة.

غير أنه في سنة 2020، لم نسجل أي إحداث لمناصب عمل جديدة بسبب جائحة كوفيد 19.[1]

استنتجتنا من خلال المقابلة التي تم إجراؤها مع السيدة: شباح شافية أن المؤسسات الفندقية ساهمت في توفير مناصب عمل نسبيا في الفترة محل الدراسة غير أن إجمالي المناصب يرتفع بدخول موسم الإصطياف و هذا ما يدل على أن التشغيل مؤقت، و تجدر الإشارة هنا إلى أنه لابد من توفير مناصب عمل دائمة و زيادة إجمالي التوظيف طيلة مواسم السنة شريطة أن يتم توظيف عمال كفؤ و ذوي خبرة أو خضعوا للتكوين المهني في مجال الفندقة أو وكالات السياحة و السفر و ذلك لضمان استقطاب السياح أو النزلاء و بالتالي كسب ثقة السائح و محافظة الموظف على مركزه على الدوام، أما الوكالات السياحية ساهمت في إحداث مناصب عمل و ذلك لارتفاع عددها و بالتالي ارتفاع عدد الموظفين فيها الأمر الذي أدى

[1] دليلة زناقي ، رئيسة مهمة تفتيش أنشطة الصناعات التقليدية و الحرفية، مصلحة الصناعات التقليدية، مديرية السياحة و الصناعات التقليدية يوم(2023/03/30)، على الساعة 16.22.

بها إلى استقطاب السياح و بالتالي زيادة الإيرادات السياحية و انتعاش الخزينة الولائية، و فيما يخص الصناعات التقليدية فإن ارتفاع الأنشطة و اليد العاملة بها ترتفع بارتفاع التسجيل بها.

جدول رقم 09: تطور ميزان المدفوعات في الولاية في الفترة(2016-2020).

السنوات	الميزان التجاري
2016	80.150
2017	90.250
2018	111.045
2019	112.943
2020	62.250

المصدر: مديرية البرمجة و متابعة الميزانية بولاية تيبازة.

منحنى بياني يمثل تطور ميزان المدفوعات بالولاية من الفترة 2016-2020.

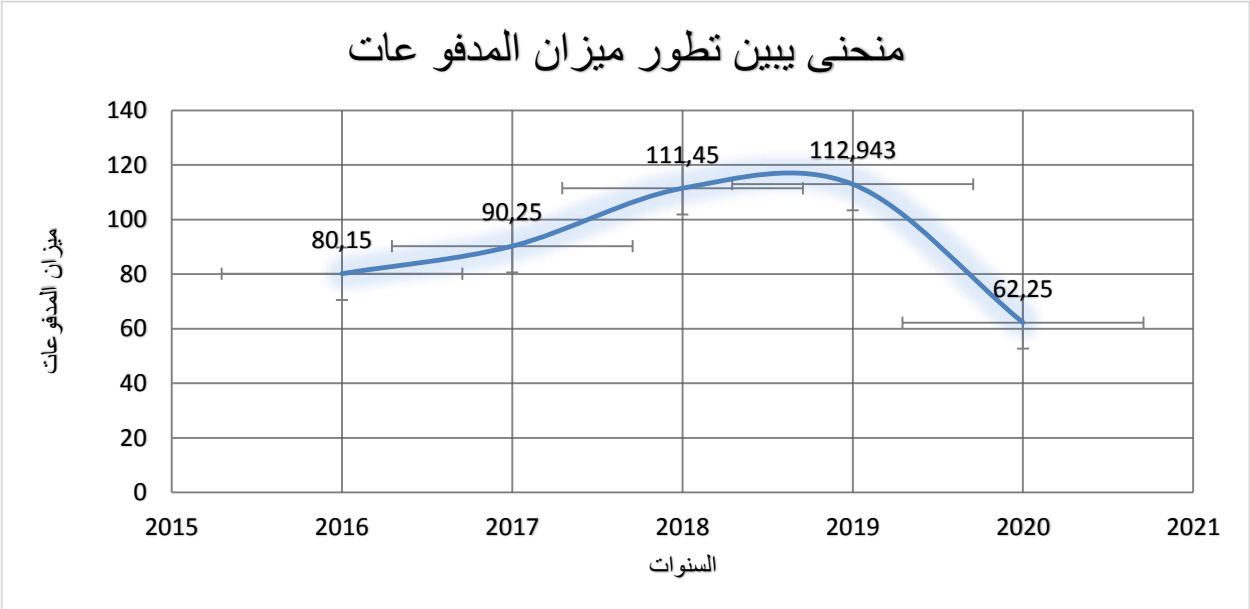

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية بولاية تيبازة.

يتضح من خلال الجدول و المنحى أن ميزان المدفوعات تحسن في الفترة محل الدراسة و ذلك لأن الولاية استغلت بشكل أو بآخر بعض المؤهلات السياحية الأمر الذي أدى بها إلى جذب عدد معتبر من السياح المحليين و الأجنبيين و بالتالي قدرة الولاية على توفير العائدات السياحية في الفترة 2016-2020، غير أنه انخفض سنة 2020 بسبب الجائحة.

بحيث لم يستطع ميزان المدفوعات من تحقيق تنمية إقتصادية على الرغم من تحسنه، لأنه لم يساهم في إحداث مشاريع تنموية إقتصادية بالولاية كإنشاء مصانع للخزف أو الصناعات التقليدية و الحرفية، مصانع لصناعة منتجات الألبان و الأجبان او مصانع لإنتاج منتجات الصيد البحري إذ أنه كان لابد لها من أن تأسس لبعض المشاريع الصناعية إلى جانب السياحة و التي تعتبر المصدر الأول و الرئيسي للأموال بالولاية. ولكنه خصص مبلغ 1.3 مليون دج لزراعة الحمضيات لتحتل بذلك ولاية تيبازة المرتبة الثالثة بعد بليدة و شلف .

رابعا: عدد السياح الوافدين إلى الفنادق و الشواطئ و المخيمات الصيفية.

جدول رقم 10: إجمالي السياح المتوافدين نحو الفنادق و الشواطئ و المخيمات الصيفية.

السنوات	الفنادق	الشواطئ	المخيمات الصيفية
2016	68462	6021300	1781
2017	57693	6397400	3025
2018	66214	5676600	3070
2019	61532	3676300	4326
2020	36151	1963350	00
المجموع	290052	23734950	12202

المصدر: من إعداد الطالبة: مديرية السياحة و الصناعات التقليدية بولاية تيبازة.

يتضح من خلال هذا الجدول بأن إجمالي النزلاء في الفنادق اتسم بالتذبذب في الفترة (2016-2019)، بحيث انخفض سنة 2017 ليبلغ 57693 سائح ، ليرتفع مرة أخرى سنة 2018، و يبلغ 66214 سائح، و 61532 سنة 2019، ويعود سبب هذا التذبذب إلى خروج بعض الفنادق من الإستغلال و غلقها كالمركب السياحي السات سنة 2017، ليرتفع في السنوات الموالية لدخول بعض الفنادق للإستغلال كفندق السلام سنة 2018،فندق ناميماس، و فندق النجمة المتوسطية و من ثم لينخفض من جديد سنة 2020 بسبب الحجر الصحي لجائحة كوفيد 19.

ويتضح من خلال المقابلة التي تم إجراؤها مع السيد: بنغادم سفيان حول إجمالي النزلاء و السياح في كل من الفنادق و الشواطئ و المخيمات السياحية بأن الفنادق تعتبر هياكل استقبال للنزلاء، ولقد عرفت جذب عدد معتبر منها حيث سجلنا خلال الفترة(2016-2018) ارتفاعا ما يقارب 68462 سنة 2016، و 66214 سائح في سنة 2018، و ذلك لدخول فنادق جديدة في الإستغلال في حين شهدنا انخفاضا سنتي 2019-2020 بسبب جائحة كورونا، أما بالنسبة للشواطئ فساهمت في جذب السياح و يمكن القول بأنها ارتفعت واستقطبت عددا كبيرا من السياح في الفترة من(2016-2019)، غير أنها تراجعت مع نهاية سنة 2019 و بداية 2020 بسبب جائحة كوفيد 19، وذلك بسبب غلق الشواطئ و بالتالي تراجع كبير في عدد المصطافين.

و فيما يخص المخيمات السياحية فإنها ساهمت في جذب السياح في الولاية نسبيا، لأنها موجهة لفئات العائلات ذات الدخل المتوسط نظرا للخدمات المقدمة داخل هذه المؤسسات، بالإضافة إلى المخيمات ذات الطابع الإجتماعي الموجهة لفئات العمال و العائلات و المؤسسات والإدارات العمومية، أما بالنسبة لمناصب العمل المحدثة فهي ضئيلة و موسمية يتم التشغيل فيها فترة الإصطياف فقط و ازدادت تراجعا بسبب جائحة كوفيد 19 بحلول سنة 2020.[1]

[1] سفيان بنغادم ، مفتش في السياحة، مكتب الشواطئ و المخيمات الصيفية، مديرية السياحة و الصناعات التقليدية بولاية تيبازة، (يوم 2023/04/13) على الساعة 14.30.

استنتجتنا من خلال المقابلة التي تم إجراؤها مع السيد"بنغادم سفيان":أن عدد السياح المتوافدين نحو المؤسسات الفندقية هو في تذبذب في السنوات(2016-2020) وذلك لدخول بعض المؤسسات الفندقية الإستغلال و خروج البعض منها و بالتالي ارتفاع و انخفاض إجمالي النزلاء طبقا لعدد المؤسسات الفندقية المزاولة لنشاطها و من أجل ضمان ازدياد عدد النزلاء في الفنادق لابد من تشييد أكبر عدد من الفنادق باعتبار أن الولاية تتوفر على 13 فندق فقط في المنطقة الشرقية مقابل خلو المنطقة الغربية من أي مؤسسة فندقية بالإضافة إلى وجوب استغلال جميع الفنادق و تكثيف جميع أنواعها بما في ذلك الموجهة نحو العائلات ذوي الدخول الضعيفة و المتوسطة و الجيدة، أما فيما يخص عدد المصطافين في الشواطئ فيلاحظ أنه تزايد تزايدا ملحوظا في الفترة محل الدراسة ، بحيث ساهم ذلك في زيادة المداخيل السياحية بالولاية من ضرائب و رسوم و بالتالي تحسنت الوضعية الإقتصادية و انتعشت الخزينة في الفترة 2016-2019 غير أنه تراجع سنة 2020 بسبب الجائحة ، أما فيما يخص المخيمات الصيفية فالولاية تحتوي على 14 مخيم صيفي و ذلك لعدم اهتمام السياح بهذه المخيمات و خاصة أنها كانت موجهة فقط لذوي الدخول المتوسطة نظرا للخدمات البسيطة المقدمة، وعليه لابد من أن تولى أهمية كبيرة و بالغة لهذه المخيمات و ذلك بزيادة عددها و العمل على تحسين خدماتها و توجيهها نحو جميع فئات المجتمع لضمان تحسين المداخيل السياحية بالولاية و بالتالي تحقيق تنمية إقتصادية.

جدول رقم11: تطور رقم أعمال الهياكل الفندقية خلال الفترة 2016-2020.

السنة	عدد الفنادق	رقم الأعمال
2016	10	372492695
2017	10	248008241.6
2018	11	234581723.49
2019	11	319429108.05
2020	10	375321890.02

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على وثائق مقدمة بمديرية البرمجة و متابعة الميزانية بولاية تيبازة.

أعمدة بيانية تمثل تطور رقم أعمال الفنادق في الولاية في الفترة (2016-2020).

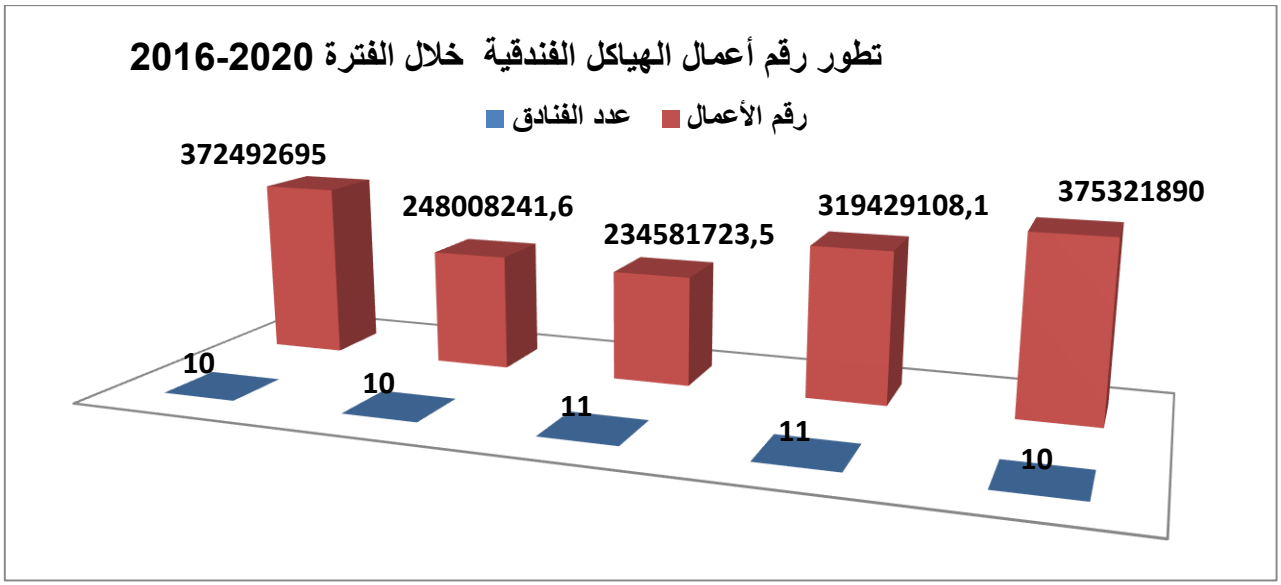

المصدر:من إعداد الطالبة بالإعتماد على الجدول السابق .

يتضح من خلال الجدول أعلاه ارتفاع رقم أعمال الهياكل الفندقية خلال الفترة 2016-2019، و هذا يدل على زيادة نشاط الفنادق و تزايد عدد الوافدين بها على الرغم من قلة عددها، بحيث أن المداخيل كانت تقدر ب 978231.00 سنة 2016 ليرتفع بعد ذلك سنة 2017 إلى 116187.00 و ذلك لدخول فندق السلام الإستغلال، لينخفض مرة أخرى سنة 2018 و يقدر ب 1.480.100.00 لغلق فندق القيصرية و خروجه من الإستغلال، كما انخفض سنة 2019 و قدرت ب1.570.410 بسبب عدم تصريح جميع الفنادق بالرسم على الإقامة كما هو الحال بالنسبة لسنة 2020 أين انخفضت و قدرت ب 70740.00دج، كما تم رفع تسعيرة الرسم على الإقامة في بعض الفنادق و على العموم فإن هذا الإرتفاع يساهم في زيادة خزينة الولاية من خلال الضرائب و الرسوم المفروضة على هذه الأنشطة بحيث يساعد في تنشيط الإقتصاد المحلي، والوكالات السياحية مثلها مثل الفنادق فهي تساهم في تحقيق التنمية الإقتصادية و ذلك من خلال المداخيل السياحية التي تحققها نشاطاتها المختلفة سواءا كانت موفدة أو

وطنية أو مستقبلة، غير أن هذه الوكالات لا تصرح برقم أعمالها الحقيقي لهذا تعذر علينا تقدير هذه المداخيل لنقص الإحصائيات المتعلقة بهذا المجال.

المطلب الثالث: وضعية الإستثمار السياحي في ولاية تيبازة.

بحكم الموقع الذي تحتله تيبازة ،شمال وسط البلاد ، فهي تنتمي إلى القطب السياحي **شمال/ وسط** - والذي يضم إلى جانب **تيبازة ، الجزائر العاصمة ، البليدة، بومرداس، الشلف، المدية، البويرة، تيزي وزو وبجاية** ، يحده من الشمال البحر المتوسط ومن الشرق ولاية جيجل، سطيف وبرج بوعريريج ومن الغرب ولاية مستغانم، غليزان، تسمسيلت ومن الجنوب ولايتي المسيلة والجلفة.[1]

شكل رقم 01: خريطة تمثل منطقة شمال وسط ولاية تيبازة

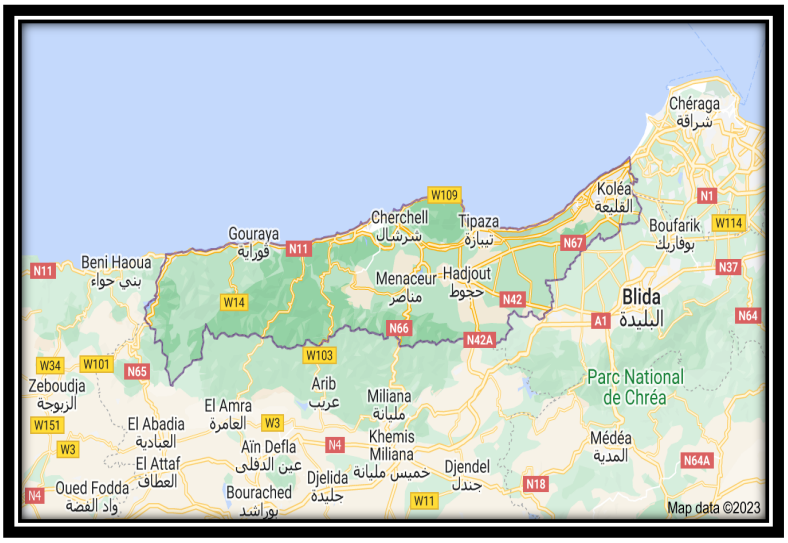

المصدر: مديرية السياحة و الصناعات التقليدية بولاية تيبازة.

[1] واقع الإستثمار السياحي بولاية تيبازة،تقرير معد بمصلحة التربصات و التقييم، بمديرية السياحة و الصناعات التقليدية بولاية تيبازة، يوم (2017/01/15).

للإشارة فإن القطب السياحي عموما يعتبر تركيبة من القرى السياحية للامتياز، في رقعة جغرافية معينة، مزود بتجهيزات الإقامة، التسلية، الأنشطة السياحية، يستجيب مثل هذا القطب إلى طلب السوق ويتمتع بالاستقلالية الكافية ليكون له ذلك الإشعاع على المستوى الوطني والدولي.[1]

الفرع الأول: استفادة المنطقة من المخطط التوجيهي للتهيئة السياحيةSDAT 2025: (المشاريع التي تم إنجازها).

تيبازة كجزء من القطب شمال/ وسط ، ينظر إليها المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية **SDAT 2025** على أنها قطب سياحي بامتياز **Pole touristique d'excellence** ، بحيث انطلق هذا المخطط سنة 2010، ويرمي إلى تنمية المنطقة سياحيا وثقافيا بحكم المؤهلات المناسبة لمثل هذا النوع من السياحة، كما يهدف إلى الارتقاء بها وجعلها عاصمة للهندسة السياحية المتوسطية، مخبر مفتوح على التراث العالمي، وواجهة لمعرفة السياحة الجزائرية ، إلى جانب هذه الاهتمامات الرئيسية فإن السياحة الشاطئية فرضت نفسها لتكون نشاط تنموي بتيبازة ، ومن خلال المعطيات الطبيعية والمناخية ، السياحة المناخية وجدت هي الأخرى متنفسها بالإضافة إلى سياحة الأعمال والمؤتمرات.

بحيث تضمن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية مشاريع توافق بين طلبات الزبائن و عروض المستثمرين المحليين والأجانب في محيط مدروس يستجيب لمتطلبات السوق السياحية العالمية و المحلية، و قبل إطلاق أي مشروع من المشاريع المبرمجة بالولاية، عكفت هذه الأخيرة على:

تهيئة الأرضية لاستقبال المشاريع داخل مناطق التوسع السياحي(Z.E.T)، المقدر عددها ب 16 منطقة توسع سياحي بالولاية.

[1] واقع الإستثمار السياحي بولاية تيبازة،تقرير معد بمصلحة التربصات و التقييم، بمديرية السياحة و الصناعات التقليدية بولاية تيبازة، يوم (2017/01/15).

1- تطهير العقار داخل مناطق التوسع السياحي(Z.E.T).

2- استرجاع الأراضي، مهما كانت طبيعتها داخل مناطق التوسع السياحي (Z.E.T)، وتخصيصها للقطاع، للإشارة فقد تم استرجاع-على سبيل المثال- 13.606 م^2، من منطقة التوسع السياحي العقيد عباس-لدواودة-، و تعويض عاملها المقدر عددهم ب 43 شخص بمبلغ إجمالي 482503764 دج.

3- احترام مساحة ال 100 متر المتعلقة بقانون تثمين و حماية الساحل.

بحيث استفادت الولاية من مشروعين هامين في قطاع السياحة :

الأول: القرية السياحية (VTE) العقيد عباس بالدواودة والتي تتكفل بإنجازها المستثمر الأجنبي .

إسم المستثمر : الشركة الإماراتية – إعمار-.

قدرة الإستقبال: توفر هذه القرية قدرة إيواء تقدر بـ **1240 سرير**.

الناحية الجمالية والهندسية: المشروع ذو بعد جمالي، ونمط هندسي فريد من نوعه، يستجيب لمتطلبات الزبائن من خلال احترام مخطط النوعية(**PQT**) .[1]

[1] واقع الإستثمار السياحي بولاية تيبازة،تقرير معد بمصلحة التربصات و التقييم، بمديرية السياحة و الصناعات التقليدية بولاية تيبازة، يوم (2017/01/15).

صورة توضح مشروع القرية السياحية بمنطقة التوسع السياحي – العقيد عباس- الدواودة

المصدر: مديرية السياحة و الصناعات التقليدية بولاية تيبازة.

الثاني: القرية السياحية واد البلاح سيزاري بدائرة شرشال، يتكفل بإنجازها المستثمر المحلي .

* **اسم المستثمر**: مجموعة سيفيتال.

* **قدرة الاستقبال**: تستجيب هذه القرية لمتطلبات السوق السياحية بـ 1426 سرير.

* **الناحية الجمالية والهندسية**: المشروع ذو بعد جمالي، ونمط هندسي فريد من نوعه، يستجيب لمتطلبات الزبائن من خلال احترام مخطط النوعية(**PQT**) والمعايير العالمية في التشييد. [1]

[1] واقع الإستثمار السياحي بولاية تيبازة،تقرير معد بمصلحة التربصات و التقييم، بمديرية السياحة و الصناعات التقليدية بولاية تيبازة، يوم (2017/01/15).

[صورة توضح مخطط القرية السياحية بواد البلاع –شرشال-]

المصدر: مديرية السياحة و الصناعات التقليدية بولاية تيبازة.

إن المشروعين السابقين بالولاية يعتبران خطوة ممتازة نحو سياحة مستدامة بالولاية و التي كانت ممرا للعديد من الحضارات حسب ما تم الإشارة إليه سابقا.

بحيث قسم المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية الولاية إلى 09 أقطاب متضمنة مجموعة من مناطق التوسع السياحي و منها أقطاب الدعم و هي كالتالي:

1- الأقطاب الرئيسية : دواودة، تيبازة، شرشال، قوراية، سيدي عمر.

2- أقطاب الدعم: الداموس، القليعة، سيدي سميان، أغبال. [1]

تتضمن هذه المناطق مجموعة من البلديات التي قسمها المخطط لتجهيزها و توسيعها سياحيا بحيث أنه أدرج 22 بلدية قابلة للتهيئة السياحية ووجوب تنفيذها في الفترة من 2016-2025، و هي كالتالي:

[1] واقع الإستثمار السياحي بولاية تيبازة،تقرير معد بمصلحة التربصات و التقييم، بمديرية السياحة و الصناعات التقليدية بولاية تيبازة، يوم (2017/01/15).

جدول رقم 12: مناطق التوسع السياحي بالولاية.

الرقم	البلدية	المساحة الكلية	المساحة القابلة للتهيئة	عدد الأسرة الموجودة	عدد الأسرة المتوقع إنجازها	مجموع الأسرة
1	دواودة	150	150		2650	2650
2	بوهارون	13	5.2		260	260
3	بوهارون2	47.5	4.75		238	238
4	عين تاقورايت	173	34.6		1730	1730
5	تيبازة سات	87.5	87.5	1208		1208
6	تيبازة/مطاريس	157	157		7000	7000
7	تيبازة/شرشال	425	34	300	1020	1320
8	شرشال1	131	18.35		960	960
9	شرشال2	26	5.2	300	260	560
10	سيدي غيلاس1	12.5	2.5		125	125
11	سيدي غيلاس2	32	6.4		320	320
12	سيدي غيلاس3	71	14.2		710	710
13	حجرة النص/سيدي غيلاس	67	67	140		140
14	حجرة النص2	13	2.6		130	130
15	حجرة النص3	26	5.2		260	260
16	مسلمون/قوراية	175	35	1440	1750	3190
17	قوراية	19	3.2		160	160
18	قوراية	57	11.4		570	570

19	قوراية/الأرهاط	69	13.8		690	690
20	الأرهاط1	61	12.2		625	625
21	الأرهاط2	62.5	12.5		625	625
22	الداموس	75	15	144	750	894
المجموع		1950	697.6	3532	20388	24365

المصدر: مديرية البرمجة و متابعة الميزانية بولاية تيبازة.

نلاحظ من الجدول السابق أن ما يعادل مساحة 697.6 هكتار من مناطق التوسع السياحي قابلة للتهيئة أي ما يقارب 36 في المئة من المساحة الكلية، إلا أنها تسعى لتحقيق 24365 سرير آفاق 2030 موزعة على مختلف أنواع الإقامات منها المخيمات و القرى السياحية ومركز العطل والفنادق الفخمة و غيرها، منها ما انطلق إنجازه و منها أكثر من 20 ألف سرير يتوقع إنجازه في المستقبل.

و يتضح من خلال الجدول السابق أن المخطط تضمن تقسيم الولاية إلى 22 بلدية ليتم تهيئتها سياحيا انطلاقا من سنة 2016 غير أن عدد البلديات التي شملها التوسع السياحي هي 3 بلديات فقط .

و من خلال المقابلة التي تم إجراؤها مع السيد" بن رحمون محمد نذير" ، حول استراتيجية تنفيذ التهيئة السياحية و تهيئة مناطق التوسع السياحي المبرمجة في المخطط و ما إذا تمكن من تحقيق الأهداف التي سطرها من البداية اتضح بأن مشروع التهيئة السياحية انطلق سنة 2010،

و تضمن برمجة المشاريع السياحية لآفاق 2030 ضمن مواقع التوسع السياحي ال 22 وفق استراتيجية محكمة عبر خطط قصيرة، متوسطة و بعيدة المدى و المتمثلة في:

- خطة قصيرة المدى(2013-2015): دراسة مخطط التهيئة السياحية PAT وتأثيرات المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية للولاية SDATW

- خطة بعيدة المدى(2026-2030): الترويج و الإستغلال.

أما بالنسبة للمشاريع التي تم تجسيدها فقد تم تنفيذ مشروعي القرية السياحية(VTE) العقيد عباس بالدواودة و القرية السياحية واد البلاح سيزاري بدائرة شرشال، بالإضافة إلى إنجاز بعض الفنادق من ناحية تهيئة مناطق التوسع السياحي بحيث تم المصادقة على 3 مخططات :

- منطقة التهيئة و التوسع السياحي سيدي ابراهيم بغوراية.
- منطقة التوسع السياحي واد ملاح شرق-غرب ببلدية الأرهاط.
- مخطط التهيئة السياحية العقيد عباس ببلدية دواودة.

أما باقي المناطق فهي عالقة بسبب الطبيعة العقارية للأراضي الفلاحية إذ لابد من إلغاء تصنيفها لكي تصبح مرخصة لإقامة مشاريع سياحية.

و فيما يخص الأهداف التي سطرها المخطط فاتضح بأنه لم يتمكن من تحقيق جميع الأهداف التي سطرها على الرغم من وجود مؤهلات سياحية كثيرة بالولاية، بحيث أن هناك ضعف في إنجاز المؤسسات الفندقية، غياب تهيئة المساحات المخصصة للترفيه و التسلية و الإستجمام و بالتالي غياب التهيئة السياحية في الولاية.[1]

و بالتالي استنتجنا من خلال المقابلة التي تم إجراؤها مع السيد" بن رحمون" أنه لم يتم الإنجاز والتنفيذ الكلي للمخطط التوجيهي الخاص بالولاية على الرغم من مقومات و مؤهلات الجذب السياحي الموجودة من شواطئ و آثار رومانية، حضارية، جبال و تضاريس و غيرها، و يعود ذلك للطبيعة الفلاحية للأراضي

[1] محمد نذير بن رحمون ، مهندس معماري، مكتب المشاريع السياحية و الإستثمارية، مديرية البرمجة و متابعة الميزانية بولاية تيبازة، يوم(2023/04/14)، على الساعة 12.30.

المخصصة للتوسع و التهيئة بالإضافة إلى ضعف الميزانية المخصصة لتهيئة جميع البلديات المذكورة خاصة بحلول سنة 2020 و انتشار جائحة كوفيد 19، الأمر الذي أدى بالولاية إلى تهيئة 3 مناطق فقط من إجمالي 22 بلدية و هو عدد ضئيل جدا، هذا ما يدل على العجز و الضعف اللذان تميزت بهما الإستراتيجية المتبعة لتنفيذه، بحيث يتضح بأن دراسة المخطط لم تكن كافية لأنها استغرقت سنتين فقط ليستغرق تنفيذ المخطط 9 سنوات أما بالنسبة لاستغلاله فاكتفت الولاية ب 4 سنوات فقط، بحيث يعد هذا التقسيم غير منطقي و غير مدروس نوعا ما، إذ أنه من المفترض أن تستغرق مدة التخطيط الوقت الكافي أي ما يقارب من 5 إلى 10 سنوات كأقصى حد و بالتالي تحديد الثغرات و النقائص التي تعاني منها البلديات التي تضمنها المخطط و محاولة معالجتها و تجهيزها لتستغرق مدة تنفيذه أقل من ذلك من 3 إلى 4 سنوات، أما بالنسبة للترويج و الإستغلال فلا بد أن تكون مدته من 5 إلى 8سنوات، أما فيما يخص الطبيعة العقارية للأراضي الفلاحية كان لابد لها من أن تحصل على ترخيص قبل الإنطلاق في تنفيذ المشروع، بالإضافة إلى وجوب تكثيف الفنادق و المخيمات السياحية و العمل على تشجيع السياحية السنوية لا الموسمية فقط و ذلك لضمان زيادة الربح لميزانية الولاية و بالتالي يتضح بأن المخطط عجز عن تحقيق تنمية سياحية و بالتالي تنمية إقتصادية.

الفرع الثاني: المشاريع طور الإنجاز ضمن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية.

جدول رقم 13: المشاريع السياحية طور الإنجاز في الولاية.

طبيعة المشروع	العدد	الموقع	عدد الأسرة	عدد مناصب الشغل
إقامة سياحية	01	تيبازة	940	157
فنادق	02	فوكة/ القليعة	490	150
تحقيق 292 مسكن و شقق فندقية	01	شرشال	46	

من إعداد الطالبة: بالإعتماد على وثائق من ولاية تيبازة.

يتضح من خلال الجدول بأن المشاريع التي يتم إنجازها هي ضئيلة جدا على الرغم من الإمكانيات المالية و الموقع الممتاز الذي تزخر به الولاية.

جدول رقم 14 : المشاريع السياحية التي لم تنطلق بعد بالولاية.

طبيعة المشروع	العدد	الموقع	عدد الأسرة	عدد مناصب الشغل
فنادق	02	سيدي راشد/ شرشال	1418	552
مجمع سياحي/ حضري	01	تيبازة	600	350
إعادة تأهيل سياحي مزدوج	01	دواودة	18	13
مركز الترفيه و الجذب السياحي	01	سيدي راشد	108	113

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على وثائق مقدمة في الولاية.

من خلال الجدول يتضح بأن ولاية تيبازة تحصلت على الموافقة المبدئية من طرف اللجنة الوزارية لإنشاء 6 مشاريع سياحية منها فندقين يوفران 552 منصب شغل، ضف إلى ذلك المراكز الخدمية و التي منها إعادة التأهيل السياحي بالدواودة، مركز الترفيه و الجذب العائلي بسيدي راشد و الذي يستطيع توفير 113 منصب عمل، و مجمع سياحي و حضري بالولاية و ذلك لمضاعفة وزيادة قدرة استيعاب السياح مما يساهم في زيادة عناصر الجذب السياحي و تطوير السياحة في الولاية وبالتالي القدرة على تحقيق التنمية الإقتصادية من خلال تحسين ميزان المدفوعات و الخزينة الولائية.[1]

كما سيتضمن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية إنجاز عدة مشاريع مستقبلية يمكنها من خلالها تحقيق تنمية بالولاية وهي:

- إنجاز مضمار سياحي في عين القصبة ببلدية شرشال و الضريح الموريطاني بسيدي راشد.

[1] مليكة شيباني ، ياسن حفصي بونبعو ، مرجع سابق، ص570.

- إنجاز مركز الإمتياز للخزف الفني ببلدية تيبازة و مركز الصناعة التقليدية بشرشال و هذا لتوفير ورشات للحرفيين لممارسة نشاطهم بصفة دائمة وعرض منتجاتهم.
- إنجاز دار الصناعة التقليدية و مركز إعلان و تنشيط الشباب ببلدية تيبازة.
- إعداد مخطط التهيئة السياحية ل 5 مناطق توسع سياحي: فيشي الصغير و الكبير، واد السبت مسلمون، قونيني 2، بونعامة.
- إنجاز المدرسة الوطنية العليا للسياحة و الذي من شأنه أن يتيح للولاية التربع على قطب سياحي بامتياز و منارة إشعاع للفكر السياحي نتيجة الدور الذي سيخصص لهذا المشروع مستقبلا نظرا للبعد الإقليمي و البعد الدولي المنوط القيام به.[1]

[1] مليكة شيباني ، ياسين حفصي بونبعو ، المرجع نفسه، ص573.

خلاصة الفصل:

تعتبر السياحة عامل مهم في التنمية الإقتصادية الوطنية و المحلية، وتحتوي الجزائر بصفة عامة وولاية تيبازة بصفة خاصة على مغريات وعناصر جذب سياحي متميزة و عديدة، منها طبيعية ، ثقافية، حضارية وتاريخية، إلى جانب عناصر أخرى تعطي ديناميكية للنشاط السياحي و على الرغم من توفر جميع المقومات لتحقيق تنمية إقتصادية متكاملة غير أن فعاليتها بقيت نسبية على المستويين المحلي و الوطني.[1]

[1] عبد الواحد عبد العظيم قبشي، سليمان مفتاح ، دور و مكانة القطاع السياحي في تحقيق التنويع الإقتصادي في الجزائر، مذكرة ماستر،غ منشورة، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، 2021-2022، ص63.

الخاتمة

خاتمة

يشكل قطاع السياحة قطاع جوهري في العديد من اقتصاديات الدول، حيث أن النشاط السياحي في يومنا هذا يعتبر من أهم الصناعات، فبالنسبة لبعض دول العالم هي المصدر الرئيسي لتحقيق الأرباح و تعظيم الإيرادات، وهو ما ظهر جليا في تنافسية الدول في العمل على استقطاب أكبر عدد من السياح، وتبقى القارة الأوروبية الرائدة في هذا المجال.[1]

بحيث يحظى القطاع باهتمام كبير ويساهم في الدفع بعجلة التنمية الإقتصادية من خلال المؤشرات التي يساهم في تحسينها و يظهر ذلك جليا في الدول المتطورة، على عكس الجزائر و التي بالرغم من إدراجها للإستثمارات السياحية في الخطة الوطنية للتنمية، فإنها لم تحض بنفس القدر من الإهتمام مع القطاعات الأخرى، ويعود ذلك لطبيعة النموذج المنتهج و المتمثل في الإعتماد على البترول، و بهذا بقي القطاع بعيد كل البعد عن نظيره في الدول العربية و الأوروبية، إلا أن الجزائر تفطنت للأمر و أدركت بأنها ضرورة حتمية فظهرت بعض المبادرات من السلطات العمومية، و ذلك باعتماد خطة مرت بمرحلتين من 2001-2005 مرحلة التحضير و التشجيع و التحكم في العقار السياحي، و المرحلة الثانية من 2006-2010، تعتبر مرحلة تقييم الإنجاز و البناء الفعلي للقطاع السياحي و من ثم تم إلحاق المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT2030)، و بموجبه تم تحديد آفاق ووسائل بلوغها لجعل الجزائر بلد استقطاب للسياح الأجنبيين و تخفيف العبئ على قطاع المحروقات.[2]

أما بالنسبة لولاية تيبازة فإن القطاع يساهم في تحقيق التنمية الإقتصادية من خلال تحسين المداخيل و توفير مناصب عمل بالإضافة إلى تحسين في ميزان المدفوعات، غير أن هذه المساهمة هي ضئيلة و نسبية مقارنة بالمقومات الحضارية، الطبيعية و التاريخية التي تزخر بها الولاية، الأمر الذي يستدعي بالسلطات

[1] محمد تاج الدين صحراوي ، وسيلة السبتي ، السياحة في الجزائر بين :الواقع و المأمول،مجلة نماء للإقتصاد و التجارة، بدون مجلد، العدد الثاني، ديسمبر 2017، ص65.

[2] عبد الواحد عبد العظيم قبشي ، مفتاح سليمان، مرجع سابق، ص64.

الولائية و المجمعات المحلية للنهوض بالقطاع السياحي وإتاحة كافة الوسائل و التجهيزات المعنوية و المادية لتنميته و تطويره و بالتالي قدرته على النهوض بالإقتصاد المحلي و تحقيقه للتنمية.

و من خلال ما تطرقنا إليه فيما سبق توصلنا إلى النتائج التالية:

1- نتائج الدراسة:

- على الرغم من تنوع الإمكانيات و المؤهلات السياحية التي تزخر بها الولاية إلا أنها تركز على نوع واحد من السياحة و هي السياحة الشاطئية.
- تساهم السياحة في تحقيق تنمية إقتصادية نسبيا من خلال توفير فرص عمل جديدة و إيرادات مالية عن طريق تحصيل الضرائب و الرسوم المفروضة على الإستثمارات السياحية الموجودة بالولاية .
- ساهم القطاع السياحي في احداث تنمية اقتصادية نسبية في ولاية تيبازة من خلال تثمين القطاع الزراعي و ذلك لان زراعة الحمضيات تتوزع على مساحة تقدر ب 5.800 هكتار منها 54 % مخصصة لحقول البرتقال و 24% مخصصة لليوسفي و 12 % لإنتاج الليمون من اجمالي المساحة الفلاحية المقدرة ب 70 الف هكتار
- تمركز العرض الفندقي الشاطئي في المناطق الوسطى و الشرقية في الولاية.
- المشاريع الإستثمارية الخاصة تواجه العديد من الصعوبات من ناحية الحصول على الترخيص من أجل البناء.
- تمكنت ولاية تيبازة من جذب السياح نظرا للمقومات الطبيعية و الحضارية و التاريخية و الأثرية التي تتمتع بها فهي تجمع بين السياحة الجبلية و الشاطئية بالدرجة الأولى.
- ساهم القطاع السياحي في ولاية تيبازة في تنويع الإقتصاد و تحقيق تنمية عن طريق إيراداته و مداخيله، لأن السياحة ساهمت في تحقيق تنمية إقتصادية بشكل نسبي من خلال توفير مناصب

عمل، و تحسين ميزان المدفوعات بشكل نسبي بالإضافة إلى تطور رقم أعمال الفنادق الأمر الذي أدى بها إلى ارتفاع المداخيل السياحية و تحسنها غير أن المشاريع الصناعية لم تلق اهتماما في الولاية على الرغم من العائدات السياحية التي حققتها، أما بالنسبة لمشروع التهيئة السياحية فلم يطبق كليا و لم تهيئ جميع المناطق و بالتالي عدم إمكانية تحقيق تنمية سياحية و إقتصادية.

و من خلال ذلك تم تفعيل التوصيات التالية:

- ضرورة تنويع السياحة و تنويع المشاريع الصناعية من خلال المصادر الأولية التي تحتوي عليها الولاية: كإنشاء مصانع لصناعة المواد التقليدية و الحرفية أو مصانع لإنتاج المواد البحرية.
- توزيع المشاريع السياحية عبر كامل بلديات الولاية و بحسب الإمكانيات التي تتمتع بها هذه البلديات.
- العمل على تطبيق التوسع السياحي في جميع البلديات التي تضمنها المخطط وذلك لضمان تحقيق مشروع التهيئة السياحية للأهداف التي سطرها و التي من بينها" التنمية السياحية".
- تحيين قاعات السينما و المخيمات الصيفية المتواجدة بإقليم الولاية و التي لا تنشط حاليا.
- ضرورة الإهتمام بالقطاع الخاص في منح المشاريع الإستثمارية.
- العمل على فك القيود التي تعيق الموافقة على المشاريع الإستثمارية.
- ضرورة وضع اتفاقيات للشراكة بين القطاعين العام و الخاص من أجل تنفيذ المشاريع الإستثمارية على أرض الواقع و ضمان تحقيقها للأهداف المسطرة و احترام آجال تنفيذها و الإستفادة من أرباحها.
- التركيز على الجيوب العقارية خارج مناطق التوسع السياحي لغرض تلبية الطلب المتزايد في مجال الإستثمار السياحي و التنويع في العروض السياحية و الفندقية من حيث طبيعة المنشآت وموقعها.

- ضرورة نشر الإعلام السياحي و الترويج للوجهة السياحية و تنمية الثقافة السياحية لدى الأفراد.
- وضع امتيازات و تحفيزات لجذب الإستثمارات الوطنية و الأجنبية بالولاية و بالتالي تحقيق تنمية إقتصادية من خلالها.[1]

[1] مليكة شيباني ، ياسين حفصي بونبعو ، المرجع نفسه، ص574

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: الكتب.

1- السيسي ماهر عبد الخالق، **مبادئ السياحة**، القاهرة، مجموعة النيل العربية، ط2، 2015.

2- دابي محمد، **مدخل إلى جغرافية السياحة**، القاهرة، جامعة قناة السويس.، بدون طبعة2019،

3- درادكه حمزة، و آخرون، **مبادئ السياحة**، عمان،(مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع)، ط1، 2014.

4- عبوي زيد منير، **مبادئ السياحة الحديثة**، المملكة الأردنية الهاشمية: دار المعتز للنشر و التوزيع،ط1، 2016.

5- كافي مصطفى يوسف، **فلسفة اقتصاد السياحة و السفر**، عمان: دار و مكتبة الحامد للنشر و التوزيع، ط1،2016.

6- ماهر عبد العزيز توفيق،**صناعة السياحة**، القاهرة،(دار زهران للنشر و التوزيع)، ط1، 1997.

7- يحياوي عبد الحفيظ، **الكتاب الجماعي القطاع السياحي و رهانات التنويع الإقتصادي**، الجزائر،(مخبر الطرق الكمية في العلوم الإقتصادية و علوم إدارة الأعمال و تطبيقاتها من أجل التنمية المستدامة)، ط1، 2022.

ثانيا : المقالات و المجلات

1- إدير رانية، غزازي عمر، **الإستراتيجية الوطنية لتنمية القطاع السياحي بالجزائر في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية**، مجلة الإبداع، ع1، 2019.

الإقتصادية، مجلة الإدارة و التنمية للبحوث و الدراسات،ع2، (بدون سنة نشر).

2- بشاينية سعد، **من التمية الشاملة إلى التنمية المستدامة**، بدون مجلة، مقال بجامعة منتوري بقسنطينة.

3- بعلول نوفل ، طلحي سماح ، مساهمة القطاع السياحي الجزائري في التنمية الإقتصادية و الإجتماعية خلال الفترة (2000-2017) مع الإشارة إلى آفاق 2027،مجلة جديد الإقتصاد، ،ع1،(2020/12/8).

4- البكاي هادي، قديدعبد القادر، **دراسة و تحليل الأثر الإقتصادي لقطاع السياحة في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)**، مجلة الميادين الإقتصادية،ع1، 2021.

5- بوضياف ياسين، **التنمية الإقتصادية، في الجزائر بين متطلبات الحاضر و رؤية مستقبلية**، مقال بجامعة الشلف.

6- حوتية عمر ، واقع قطاع السياحة في الجزائر وأفاق تطوره، مجلة الحقيقية ،ع 29 .

7- خلوط عواطف ، السياحة و التنمية الإقتصادية و الإجتماعية، مجلة الرؤى الإقتصادية، ع 3، (ديسمبر 2012م).

8- رحالي حجيلة، بوخالفة رفيقة، **من مفهوم تنمية الإقتصاد إلى مفهوم تنمية البشر**، مجلة التنمية والمجتمع، العدد 03 ، ديسمبر 2016، مقال لجامعة تيبازة.

9- موسى سعداوي، زروقي صدوقي،السياحة في الجزائر و دورها في التنمية الإقتصادية، مجلة الإدارة و التنمية للبحوث و الدراسات، ع2.

10- سعدي يحيى، عمراوي سليم، **مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية الإقتصادية-حالة الجزائر-**، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير،ع36،(2013).

11- شيباني مليكة، حفصي بونبعو ياسين، **دور القطاع السياحي في تحقيق التنمية المحلية في ولاية تيبازة**، مجلة دفاتر البحوث العلمية،ع1، 2021.

12- صحراوي محمد تاج الدين، السبتي وسيلة، **السياحة في الجزائر بين الواقع و المأمول**،ع2، 2017.

13- عوينان عبد القادر، **معوقات و عراقيل السياحة الجزائرية في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية**، مجلة التنمية و الإستشراف للبحوث و الدراسات،ع4، 2014.

14- يونسي مصطفى ، دور و أهمية السياحة في تحقيق التنمية الإقتصادية و الإجتماعية-حالة الجزائر، جامعة الجلفة-الجزائر.

ثالثا: الأطروحات و المذكرات.

1- بودربالة رفيق، **دور القطاع السياحي في التنمية الإقتصادية دراسة تحليلية مقارنة بين الجزائر و الأردن**، أطروحة دكتورة غير منشورة، جامعة العربي بن مهيدي: كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، (2016-2020).

2- بوعكريف زهير، **التسويق السياحي و دوره في تفعيل قطاع السياحة دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجسترغ منشورة جامعة منتوري قسنطينة: كلية العلوم التجارية و علوم التسيير، 2011-2012.

3- بوعموشة حميدة، **دور القطاع السياحي في تمويل الإقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة**، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير غ منشورة، جامعة فرحات عباس: كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير،2011-2012.

4- جبار عبد الجبار،**السياسة السياحية في الجزائر دراسة تحليلية، مذكرة لنيل شهادة الماجستر**، جامعة يوسف بن خدة الجزائر: كلية العلوم السياسية و الإعلام، جانفي 2009.

5- خرفي خالد، **الصناعة الفندقية و دورها في تحقيق التنمية الإقتصادية-دراسة حالة فندق الأوراسي-**، شهادة ماجستر غ منشورة،في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر: كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير،2006-2007.

6- خرفي وفيدة، **دور القطاع السياحي في تحقيق التنمية الإقتصادية-دراسة حالة الإمارات العربية المتحدة-**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، غ منشورة، جامعة محمد خيضر: كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، 2017-2018.

7- رحال محمد ، بن عمر الجيلاني ، تقييم أداء القطاع السياحي في إطار مخططات التنمية السياحية في الجزائر، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر، غ منشورة، في العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسير، 2021-2022م .

8- شرفاوي عائشة، **السياحة الجزائرية بين متطلبات الإقتصاد الوطني و المتغيرات الإقتصادية الدولية**، أطروحة دكتورة منشورة، جامعة الجزائر03: كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير،(2014-2015).

9- عابر خديجة، **اقتصاد السياحة و سبل ترقيتها في الجزائر(مديرية السياحة و الصناعات التقليدية بولاية مستغانم)**، مذكرة ماستر غ منشورة، جامعة عبد الحميد بن باديس: كلية العلوم التجارية و الإقتصادية و علوم التسيير، 2017-2018.

10- عميش سميرة، **دور استراتيجية الترويج في تكييف و تحسين الطلب السياحي الجزائري مع مستوى الخدمات السياحية المتاحة خلال الفترة(1995-2015)**، جامعة فرحات عباس: كلية العلوم الإقتصادية والتجارية علوم التسيير،(2014-2015).

11- قبشي عبد الواحد عبد العظيم ، مفتاح سليمان ، دور و مكانة القطاع السياحي في تحقيق التنويع الإقتصادي في الجزائر، مذكرة ماستر،غ منشورة، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، 2021-2022.

12- كسيس حنان، ربراب شهيناز، **مساهمة القطاع السياحي في النمو الإقتصادي دراسة مقارنة بين الجزائر و تونس**، مذكرة ماستر غ منشورة، جامعة الصديق بن يحيى جيجل: كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، 2020-2021.

13- لعريبي نسيمة، **استراتيجية تفعيل القطاع السياحي الجزائري على ضوء تجارب بعض الدول**، أطروحة دكتورة غير منشورة، جامعة الجزائر03: كلية العلوم التجارية و الإقتصادية و علوم التسيير(2021-2022).

14- مستوي عادل، **أثر تطوير القطاع السياحي على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة(1990-2016)**، أطروحة دكتورة غ منشورة، جامعة الجزائر: كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير(2018-2019).

خامسا: مواقع الأنترنت.

1- التنمية الإقتصادية، مفهومها، عناصرها، أهدافها، أهميتها، نظرياتها و مصادر تمويلها من الموقع: http://www.starshams.com يوم(2023/03/16).

2- الرفوع أشرف، أهداف التنمية الإقتصادية، من الموقع الإلكتروني: http://www.mawdo3.com يوم (2023/03/09).

2- السامراني مها عبد الستار، مفهوم التنمية الإقتصادية و التنمية السياحية، من الموقع: http://www.uomostansiriyah.edu.iq يوم (2023/04/24).

3- آنجي بلال، بحث كامل عن التنمية الإقتصادية، من الموقع الإلكتروني: http://www.almaral.com يوم (2023/02/28).

4- مروان محمد، معوقات التنمية الإقتصادية، من الموقع الإلكتروني: http://www.mawdo3.com يوم (2023/03/09).

المراجع باللغة الفرنسية:

1. dahmoun Wasila, **développement durable dans le tourisme de l'hôtellerie : les stratégies et le développement touristique et les opportunités d'investissement touristique**, international journal of eco-cultral tourisme- hospitality planning and development volume 04, 2021 p97.
2. Imarazene Dyhia , Moumou Karima , **le tourisme et la croissance économique en Algérie** ,mémoire non publier ,promotion 2018.
3. Kouri djamel**, le tourisme et le développement en Algérie** (sans magasine, sans volume , sans issue sans date) article de l'université lunici ali blida -2-

الملاحق

دليل المقابلة:

1/ هل ساهمت الفنادق في توفير مناصب شغل في الفترة(2016-2020) و ما إجمالي مساهمتها؟

2/ هل ساهمت الوكالات السياحية في توفير مناصب عمل في الولاية في الفترة من (2016-2020)، و ما إجمالي مساهمتها؟

3/ هل ساهمت الصناعة التقليدية و الحرفية خلال الفترة(2016-2020) من توفير مناصب عمل؟

4/ هل ارتفع إجمالي النزلاء في الفنادق في ولاية تيبازة في الفترة (2016-2020)؟

5/ هل ساهمت الشواطئ من جذب السياح في الولاية من الفترة (2016-2020)؟

6/ هل ساهمت المخيمات السياحية في جذب السياح بالولاية في الفترة من (2016-2020)؟

7/ متى انطلق مشروع التهيئة السياحية بولاية تيبازة؟ و ما هي الإستراتيجية المتبعة لتنفيذه؟

8/ هل تم تهيئة جميع مناطق التوسع السياحي التي تضمنها المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية؟ ولماذا؟

9/ هل تمكن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية من تحقيق الأهداف التي سطرها؟